

الجماليلك الحسنية في مصر

دراسة مجتمعية تاريخية

(٦٤٨-٧٨٤هـ / ١٢٥٠-١٣٨٢م)

تأليف
الدكتور خالد علي عبدالقادر



رفع

مكتبة تاريخ وآثار دولة المماليك

المال والحرية في مصر

دراسة مجتمعية تاريخية

(٦٤٨-٥٧٨٤هـ / ١٢٥٠-١٣٨٢م)

تأليف

الدكتور خالد علي عبدالقادر

أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة الجبل الغربي
ليبيا

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م

ملزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٢٧٥٢٧٩٤ - فاكس: ٢٤٧٥٢٧٣٥

١٦ شارع جواد حسني - ت: ٢٢٩٣٠١١٧

www.darelfikrelarabi.com

info@darelfikrelarabi.com

٩٦٢٠٦	نخالد علي عبد القادر.
نخامم	الماليك البحرية في مصر: دراسة اجتماعية تاريخية: ٦٤٨-٧٨٤هـ / ١٢٥٠-١٣٨٢م / تأليف نخالد علي عبد القادر. - القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م. ٢١٢ ص؛ ٢٤ سم. بيلوجرافية: ص ٢٠١ - ٢١١. يشتمل على ملحق. تدعك: ٦-٢٩١٠-١٠-٩٧٧-٩٧٨. ١- مصر - تاريخ - عصر المليك (١٢٥٠-١٤١٧م). ٢- مصر - الأحوال السياسية. ٣- مصر - الفئات المكونة للمجتمع في عصر المليك. ٤- مصر - الأحوال الاجتماعية. أ- العنوان.

جمع الكتروني وطباعة



Elbardy-print@live.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ

الْمُسْلِمِينَ﴾ (٣٢)

[فصلت]

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة...

ولأمي الغالية...

وإخوتي الأعمام...

وإلى زوجتي وبناتي...

وإلى وطني ليبيا...

شكر وتقدير

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم .
(الشكر لله العلي التقدير الذي هدرنا وما كنا لنهتري لولا أن هدرنا الله)

يسرني أن أتقدم بخالص تقديري وشكري الفائقين إلى كل من مد لي يد العون بكلمة طيبة وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور: رمضان المبارك خليفة أستاذ التاريخ الإسلامي بقسم التاريخ كلية الآداب جامعة الفاتح بطرابلس المشرف على هذه الدراسة والذي شملني برعايته وحسن إرشاده وتوجيهاته طوال فترة إعدادي لها حيث كان يعطيني من وقته الثمين ما يعجز لساني عن شكره فجزاه الله عني كل خير .

كما أتقدم بالشكر والعرفان والتقدير إلى الإخوة أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ جامعة الفاتح بطرابلس، والإخوة المشرفين على مكتبة مركز جهاد الليبيين ومكتبة جمعية الدعوة الإسلامية بطرابلس، والإخوة بدار الفكر العربي بجمهورية مصر العربية لمشاركتهم المؤلف في نشر هذا الكتاب الذي يلقي الضوء على صفحات ناصعة من تاريخ المجتمعات العربية الإسلامية في بقعة مهمة كانت ومازالت مهداً للحضارات وهي مصر الكنانة.

لقد كان أصل هذا الكتاب رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير في الآداب قسم التاريخ، وبتوفيق من الله سبحانه وتعالى نوقشت الرسالة بتاريخ ٢٦ / ٥ / ٢٠١٥م في جلسة علنية تم منح الدرجة للطالب دون ملاحظات أو تعديل وهي مرتبة عالية في عرف الجامعة على اعتبار أنها لا تمنح تقليرات.

والله ولي التوفيق

المؤلف

الفهرس

الموضوع	الصفحة
إهداء	٥
شكر وتقدير	٧
مقدمة	١٣

الفصل الأول التمهيدي

مصر، الموقع، السكان، الأوضاع السياسية

المبحث الأول: الموقع الجغرافي وأهميته	٢٣
المبحث الثاني: العناصر السكانية داخل الإقليم	٣٠
المبحث الثالث: الأوضاع السياسية في الإقليم	٣٩
أولاً: إقليم مصر قبل سنة (٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م)	٣٩
ثانياً: دولة الأتراك المماليك في إقليم مصر	٤٦

الفصل الثاني

الفئات المكونة للمجتمع في الإقليم

المبحث الأول: أرباب السيف، والثروة، والقلم، أصحاب السلطة	٦١
أولاً: طبقة الحكام المماليك	٦٢
ثانياً: طبقة التجار	٧١
ثالثاً: طبقة القضاة والفقهاء أرباب الأقلام	٧٦

٨١	المبحث الثاني: الرعية المحكومين
٨٢	أولاً: طبقة أرباب الحرف
٨٦	ثانياً: طبقة العوام
٩٠	ثالثاً: الأعراب
٩٥	رابعاً: أهل الذمة
١٠١	خامساً: عناصر أخرى

الفصل الثالث

الأحوال المعاشية

١٠٧	المبحث الأول
١٠٨	أولاً: الطعام
١١٤	ثانياً: الملابس
١٢٢	ثالثاً: المنشآت العامة
١٣٣	رابعاً: الصحة العامة والأسعار
١٣٦	المبحث الثاني
١٣٦	أولاً: الأعياد
١٤٦	ثانياً: الاحتفالات
١٥١	ثالثاً: وسائل الترفيه

الفصل الرابع

صور من العلاقات الاجتماعية

١٦٣	المبحث الأول.....
١٦٤	أولاً: الأسرة وتربية الأطفال.....
١٦٨	ثانياً: وضع المرأة في المجتمع.....
١٨١	المبحث الثاني.....
١٨١	الطبقة.....
١٨٣	آثار الطبقة على المجتمع.....
١٩٣	الخاتمة.....
١٩٩	الملاحق.....
٢٠١	ثبت المصادر والمراجع.....

المقدمة

إن للحياة الاجتماعية أبعاداً مهمة في تكوين نسيج المجتمعات البشرية، فالمجتمع ما هو إلا تكوين اجتماعي انسجمت فيه حياة الأفراد أو اختلفت، فأعطي ذلك الوضع صورة متكاملة عن حياة الأفراد وأنماط معيشتهم وأفرز ذلك البناء نظماً لتنظيم الحياة فيه. فكانت الحياة السياسية مواكبة له، وسواء أكانت من داخل البناء الاجتماعي للمجتمع أو من خارجه فهي ترتب على قمة الهرم الاجتماعي، وبين الحياة الاجتماعية التي يربطها أبناء المجتمع بكل سلبياتها وإيجابياتها، وبين النظم السياسية، التي تحكم وتقيّد الحياة بشكل عام، عاشت المجتمعات على هامش حياة اقتصادية متباينة الاتجاهات، فلم يحش مجتمع ما حياة رغدة مترفة، وإنما وجد التفاوت دائماً بين من يملك ومن لا يملك، وبين من يصرف المال وبين من يشقى لأجل تأمين لقمة العيش، وبين هذا وذلك ظهرت العادات والتقاليد، وأفرز المجتمع الواحد جوانب أخرى منها ما هو متعلق بالحياة الفكرية وما هو متعلق بالأدب، والثقافة ... إلخ.

إن من بين الأسباب التي دفعت المؤلف لاختيار هذا الموضوع، ما انطورت عليه الحياة الاجتماعية في إقليم مصر أثناء وجود دولة الأتراك المماليك الأولى سنة (٦٤٨ - ٧٨٤ هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢ م) وما كان فيها من تفاوت طبقي حاد أثر على البناء العام للمجتمع، فالمماليك وباعتبارهم الطبقة الحاكمة سيطروا سيطرة مطلقة على مجريات كل الأمور، وتمتعوا بكل الامتيازات، كما حاولوا قولبة كل الطبقات الأخرى في قالب واحد يدين لهم بالولاء والطاعة فأكثروا الضرائب والغرامات، والمصادرات فزاد ذلك من وطأة تلك التركيبية الطبقية. فلم يكن أمام الطبقات الأخرى سوى إظهار نوع من الرفض والمقاومة من أجل الحصول على بعض الحقوق للعيش داخل مجتمع الإقليم. ولم تكن حركة الطبقات الأخرى منظمة ودقيقة، بل كانت على شكل تدمير ورفض، مما جعل المصادر تذكرها على أساس أنها خروج عن الدولة وشغب يحق للسلطان محقّه في أي وقت، وتبقى تلك الحركات بالرغم مما قيل عنها أنها تعبر عن سوء أحوال الرعية، لهذا رأت الدراسة تسليط الضوء على تلك التركيبية الطبقية، خصوصاً أن المراجع الحديثة لم تعر لتلك القضية اهتماماً كبيراً ولم تركز عليها، ولا يدّعي الباحث أنه أول من طرقها، ولكن هذا الموضوع تنتثر المعلومات عنه بين السطور وفي جمل مقتضبة يصعب البحث عنها بين المصادر. كما

أن البعض من المؤرخين اعتبرها وعند تناولهم لقضية الحياة الاجتماعية تأتي كتحصيل حاصل يمكن الإشارة إليها بين الفينة والأخرى.

وما يجب التنبيه إليه هنا ويمكن إضافته إلى دوافع دراسة الموضوع هو أن بعض الدراسات التي تناولت هذا الجانب وقعت في المحذور، وتناولت الحياة الاجتماعية في مصر على أساس إقليمي ضيق، اعتبرت هذا المجتمع خاصاً بالمصريين وأطلقت هذا المسمى وكأن المجتمع لا يضم سوى هذا النوع من البشر، كما أن البعض الآخر عبر عن الإقليم بمصطلح مصر وتناسى أن مصر لم تعبر في العصر الإسلامي إلا على مدينة بعينها. ويضاف إلى ذلك أن إقليم مصر كان في تلك الفترة عاصمة للدولة العربية الإسلامية، فتحول إلى منطقة جاذبة للسكان مما جعل العناصر الواقعة تطبع صفاتها بكل وضوح ويعمق في المجتمع. إذاً فإن من الأخطاء القادحة تسمية مجتمع تلك الفترة بالمجتمع المصري أو مجتمع المصريين كما فعل عبد الفتاح هاشور في كتابه (المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك).

ومن بين الدوافع أيضاً والتي دفعت المؤلف لتناول هذا الموضوع: إيمانه بأن التاريخ هو ما تصنعه العامة وليس ما ترسم معالمه الدول والأسر والطبقات، وإذا كان تاريخ أمة يتحدث عن حقبة معينة تحمل اسم دولة أو فئة، أو مجموعة معينة دون بقية المجتمع مثل المماليك مثلاً فإن هؤلاء لا يمثلون إلا الجزء دون الكل. فالتاريخ ليس حكراً عليهم، ومن يكتب تحت عناوينهم إنما هو يؤرخ لهم دون سواهم، ومن يكتب لفترة زمنية تتزامن مع قيام دولة معينة فإن ذلك التزامن ما هو إلا تقسيم مربوط ببداية ونهاية تلك الدولة من حيث عمرها ومدى بقائها، وبقاء آثارها فيما بعد باعتبار أن ليس للتاريخ في حد ذاته بداية أو نهاية على عكس الحدث التاريخي، وعلى عكس الدول والأفراد الذين يصنعون أحداث التاريخ.

إن الخوض في مثل هذه القضايا يحتاج دون شك لفترة زمنية طويلة وإلى جهد مضني، وإلى تتبع دقيق لأغلب المصادر والمراجع التي بالرغم من عدم الحصول عليها، إلا أن ما حصل عليه المؤلف كان يحتاج منه إلى تنسيق، وتبويب، وهذه المسألة جد معقدة، لهذا كان لزاماً على المؤلف اتباع أكثر من منهج من مناهج دراسة التاريخ، فتم اتباع المنهج التحليلي، والنقدي، بالإضافة إلى الوصفي لكي تكون صورة الموضوع واضحة، أمام الدراسة حتى تصل إلى هدفها، وهذا دون شك مصدر تعب وإرهاق.

ولكل تلك الاعتبارات وفي محاولة جادة من المؤلف استطاعت الدراسة وضع ملامح عامة، ومراحل سارت عليها إلى أن خرجت بهذه الصورة، فقد قسمت إلى أربعة فصول على رأسها هذه المقدمة، وفي مدينتها خاتمة تضمنت أهم النتائج. أما عن الفصول فإن الفصل الأول: كان تمهيدياً، اشتمل على ثلاثة مباحث: أولها يتحدث عن الموقع الجغرافي، وثانيها يتناول أهم العناصر السكانية داخل الإقليم، والمبحث الثالث: يشمل الأوضاع السياسية داخل الإقليم، قبل قيام دولة الأتراك المماليك، وأثناء قيامها، وأهم السلاطين الذين حكموا وبعضاً من أعمالهم السياسية، لما للحياة السياسية من دور مهم في دراسة الحياة الاجتماعية.

أما الفصل الثاني: فهو يتحدث عن: الفئات المكونة للمجتمع في الإقليم، وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين: الأول يتناول الطبقات المسيطرة على المجتمع، من أرباب السيف والقلم من المماليك، والتجار، وقضاة، وفقهاء، أما المبحث الثاني: فهو يتحدث عن الرعية المحكومين، والتي تتكون من أصحاب الحرف من العوام، والأعراب، وأهل النخلة، وعناصر أخرى عاشت على هامش الحياة الاجتماعية العامة للإقليم.

أما الفصل الثالث: فقد خصص للأحوال المعاشة بالنسبة لكل الطبقات، وقد قسم إلى مبحثين تناول الأول: الطعام، والملابس، والأماكن العامة والخاصة التي كانت بمثابة ملتقى ومتقى للبعض، ومصدر عيش للبعض الآخر وهي: الحمامات، والخانات، والأسواق، والمتنزهات. ثم دار البحث عن مستوى المعيشة، والصحة العامة، والأسعار، لما لهذا الجانب من أهمية في إبراز التفرقة والتفاوت الطبقي بين أبناء المجتمع الواحد. أما المبحث الثاني: فقد تناول صوراً من الحياة الاجتماعية، وما كان يتفهم فيها من أعياد، واحتفالات، وما انتشر من وسائل ترفيه وألعاب.

أما الفصل الرابع: فقد دار فيه البحث حول العلاقات الاجتماعية، وكيف بنيت الأسرة؟ وعلى أي أساس قامت العلاقات الاجتماعية بين أبناء المجتمع؟ كما حاولت الدراسة في هذا الجانب إلقاء الضوء على أهم العادات والتقاليد في تربية الأبناء، ووضع المرأة بشكل عام في المجتمع، أما المبحث الثاني: فقد تناول التكامل الاجتماعي وهل كان موجوداً أم لا؟ كما عرضت أهم الصفات العامة والخاصة لمجتمع تلك الفترة، ثم كان الحديث عن الطبقة، آثارها، ونتائجها، وأهم مميزاتها، وعيوبها، وما أفرزته من عادات

وتقاليد كان لها الأثر البارز والواضح في رسم معالم فترة لاحقة، عاشت مع المجتمع إلى زمن الدراسة. أما الخاتمة وكما أوضحت الدراسة فيما سبق فإنها أجملت النتائج التي توصلت إليها.

استعراض لأهم المصادر والمراجع المستخدمة في الكتاب:

قبل بداية عرض ونقد أهم المصادر والمراجع المستخدمة لابد من الإشارة إلى أن النظرة العامة في مجملها عند أغلب المؤرخين حول دولة الأتراك المماليك تنقسم إلى قسمين: الأول: والذي يضم عصر الدولة والذي بصده هذه الدراسة، والثاني: يضم عصر دولة الجراكسة الثانية، وما يؤخذ على العصرين وبشكل عام أن الأول ينظر إليه على أساس أنه عصر القوة، والتقدم والحضارة، أما الثاني: فهو فترة شهدت نوعاً من التدهور والانحطاط انتهت بالاحتلال العثماني للبلاد الإسلامية، والواقع أن هناك اختلافاً وتبايناً كبيراً بين العصرين في كل شيء حتى ليشتك المؤلف في أن يكون العصر الثاني امتداداً للعصر الأول، وذلك للتناقض بين العصرين. فقد امتاز الأول بنشاط حربي واسع وعظيم تمثل في حروب التحرير التي شنها المماليك على المغول، والفرنجة، ابتداء من السلطان قطز حتى السلطان الناصر محمد بن قلاوون ومن جاء بعده. كما تمكن السلاطين الأوائل في كثير من المرات من صد الموجات والهجمات المتكررة من قبل المغول والصليبيين، كما أنهم أعادوا للمنطقة ككل هيبتها وأمنها واستقرارها، كما اتسمت الدولة الأولى باتساع حدودها، عسكرياً وسياسياً، بفضل سياسة السلاطين الخارجية الناجحة كما عملوا على إحياء الخلافة العباسية في إقليم مصر، فجعلوا منه مركزاً سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، تدور حوله كل المناطق وكأنه المركز الثابت مما جعل نوعاً من الازدهار ينشأ. وساعد هذا الوضع العام على استقطاب ما تبقى من الحضارة العربية الإسلامية فتقاطر العلماء والأدباء إلى مركز الدولة، فوجد حثاً كبيراً جداً من العلماء والفقهاء، والمحدثين، والمؤرخين، واللغويين، وغيرهم، ممن لمعت أسماؤهم فشهد الإقليم حركة علمية كبيرة جداً، وهذا القول ينطبق عكسياً على العصر الثاني، بالرغم من أن مجموعة من المؤرخين مثل المقرئزي، وابن تغري بردي، وغيرهم عاشوا فيه إلا أن آراءهم كانت تقول: بأن هذا العصر ما هو إلا عصر من الركود، والاضمحلال، والضعف، والخور، إلى غيرها من الأوصاف. لهذا وغيره فإن التعامل مع تاريخ ومؤرخي هذه

الفترة سيكون على هذا الأساس فقد استخدمت الدراسة مجموعة من المصادر التي عاش أصحابها في العصر الأول، وأخرى عاش أصحابها في العصر الثاني، ومن أهم ما استخدم من مصادر: كتاب (نهاية الأرب في فنون الأدب) للمؤرخ أحمد بن عبد الوهاب بن عبد الدائم المعروف بشهاب الدين النويري المولود بقرية نويره ببني سويف في إقليم مصر سنة (٦٧٧هـ / ١٢٧٨م) وقد جمع في موسوعته هذه خمسة فنون، الأول: سباه الآثار العلوية والأرض والمعالم السفلية، والثاني: في الإنسان وما يتعلق به، والثالث: في الحيوان، والرابع: في النبات، والخامس: في التاريخ، وقد احتوى هذا المصدر على معلومات وافية أفادت الدراسة وبخاصة فيما يتعلق بالسلطين وسياستهم، وأهل الذمة واحتفالاتهم، وقد توفي المؤرخ سنة (٧٣٣هـ / ١٣٣٣م).

كما اعتمدت الدراسة في معلوماتها عن هذا العصر على مؤرخين يمثلون مدرسة للفكر التاريخي بمصر في القرن (٩هـ / ١٥م) تزعمهم المقريزي الذي يعد من أعظم مؤرخي عصره وأعزهم مادة وأقومهم عرضاً، ويعد كتابه (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) من أشهر مؤلفاته التي اعتمد عليها البحث، والمقريزي هو أحمد بن علي، ولد بالقاهرة في حارة برجون سنة (٧٦٥هـ / ١٣٦٤م) في منطقة تعج بالخلق، وقد عمل طويلاً في عدة مناصب في الدولة مثل ديوان الإنشاء بالقلعة، ثم قاضياً عند قاضي قضاة الشافعية، ثم إماماً للجامع الحاكم، ومدرساً للحديث بالمدرسة المؤيدية، ثم عين محتسب القاهرة، كما اشتغل بدمشق، ثم عاد إلى مصر حيث تفرغ للكتابة، وتوفي سنة (٨٤٥هـ / ١٤٤١م)، كما استخدم البحث مصادر أخرى للمؤرخ، منها (السلوك لمعرفة دول الملوك) فقد اتبع فيه طريقة ذكر السنوات وما حدث فيها، فتضمن ذلك ذكر السلاطين وأهم أعمالهم، وقد قدم فيه وصفاً دقيقاً لبعض مظاهر الحياة الاجتماعية أيضاً، كما استخدم كتاب (إغاثة الأمة بكشف الغمة) وهو للمؤرخ أيضاً، وهذا الكتاب خصص للمجاعات التي اجتاحت الإقليم منذ أقدم العصور إلى سنة (٨٠٨هـ / ١٤٠٥م) ووصف فيه ما يصيب الناس عند حدوث المجاعات، ورد كل ذلك إلى سوء التدبير من قبل الحكام، كما أوضح فيه التقسيم الطبقي للمجتمع في عصر المماليك، ورتب كل طبقة بحسب ما تملكه من مال وقوة وجاء، ويبدو أن المؤرخ قد تضرر هو الآخر مما نسيه تلك الكوارث من أمراض فقد ماتت ابنته الوحيدة بالطاعون فأراد بذلك وضع هذا الكتاب حتى يستفيد منه من أراد الاستفادة.

واستخدم المؤلف أيضا كتاب (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) للمؤرخ أبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي، ولد في القاهرة سنة (٨١٢هـ / ١٤١١م) من أم تركية كانت جارية لدى السلطان برقوق، كما كان والده موظفاً في البلاط المملوكي، فقد حسب المؤرخ على فئة أولاد الناس، وسبب ثروة أبيه عاش في رغد من العيش فخصص معظم وقته للكتابة، فحاز بذلك مرتبة الصدارة على المؤرخين في عصره بعد وفاة المقرئ. لقد تأثر ابن تغري بردي بأسلوب المقرئ وبطريقته في التحصيل والكتابة الغزيرة، واجتهد في ذلك، كما عرف عنه أنه يجيد اللغة التركية فساعدته على أداء مهمته، وبعد هذا الكتاب على درجة عالية من الأهمية، فقد تناول فيه تاريخ الإقليم من الفتح العربي الإسلامي إلى سنة (٨٧٢هـ / ١٤٦٧م) وقد اتبع المؤرخ نظام الحوليات فذكر السنين وحوادثها، ثم أتبعها بتراجم لأهم الشخصيات التي ماتت في تلك السنة، ولكن ما يؤخذ عنه أنه أورد الكثير من الألفاظ العامية، مع وجود ضعف في اللغة في بعض الأحيان، كما استخدم الباحث لهذا المؤرخ كتاب (الدليل الشافي على المنهل الصافي) وهو كتاب يبدو أنه أعد في الأصل لكي يكون معجماً للتراجم لأهم الشخصيات في المجتمع من المماليك والعلماء والفقهاء.

كما استعان المؤلف بها كتيبه المؤرخ ابن إياس، وهو محمد بن أحمد بن إياس الحنفى أبو البركات، ولد بالقاهرة سنة (٨٥٢هـ / ١٤٤٨م) يشبه ابن تغري بردي من حيث أن كلا منهما سليل أسرة مملوكية، قضى معظم حياته متمتعاً بإقطاع وافر، فعاش حياة رضية. له مجموعة من الكتب كان أهمها: (بدائع الزهور في وقائع الدهور) وبالرغم من أن القسم الأول من الجزء الأول غير متوفر إلا أن ما هو موجود في بقية الأجزاء أفاد البحث كثيراً. كما استخدم له أيضاً كتاب (نزهة الأسم في العجائب والحكم) والذي ذكر فيه المؤرخ تاريخ الإقليم منذ أقدم العصور، حيث تميز هذا الكتاب بإحكام التبويب، وكثرة المعلومات، ووضوح العناوين، كما ذكر فيه معلومات قيمة عن المجتمع والناس، والسلاطين، وغيرها من المواد المهمة.

وإضافة إلى ما تقدم فإن المؤلف استخدم كتاب (معيد النعم ومبيد النقم) للمؤرخ تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ / ١٣٦٩م) وهو من الكتب التي اهتمت بالنقد الاجتماعي، حيث تناول فيه المؤرخ العلاقات الاجتماعية، والسلوك الخارج عن الشرع،

وطرق الإصلاح، كما أشار فيه إلى الأنشطة المختلفة لأهل الدولة من الأمراء وأهل العلم، وغيرهم، كما ذكر كثيراً من الحرف وأخلاق أهلها، وأرجع المؤرخ النظم التي نحل بالمسلمين إلى انحراف أهل الدولة وفساد الحكام والأمراء .

كما استعان المؤلف بكتب بعض الرحالة الذين زاروا الإقليم، وكتبوا عنه مثل: ابن بطوطة، وهو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي، يرجع نسبه إلى قبيلة لواتة إحدى القبائل العربية بالمغرب العربي، ولد في طنجة سنة (٧١٣هـ / ١٣٠٤م) أفرم بالسفر منذ صغره، فبدأ رحلته المشهورة والتي استغرقت تسعاً وعشرين سنة طاف خلالها بلاداً كثيرة وكتب عنها في كتابه المسمى (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) قدم فيه معلومات مهمة بالرغم من أنه زائر، فوصف جغرافية البلاد، وأرضها وما تنتج من مزروعات، كما قدم وصفاً لبعض عادات السكان ولباسهم.

واستخدم المؤلف مجموعة أخرى من المصادر كان أهمها ذكراً لا حصراً كتاب (سياسة نامه) للخواجه نظام الملك الطوسي، وكتاب (عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان) للمؤرخ بدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥هـ / ١٤٥١م) وكتاب (تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه) للمؤرخ الحسن بن عمر بن الحسين بن عمر بن حبيب (ت ٧٧٩هـ / ١٣٧٧م) وكتاب (الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد) للمؤرخ أبي الفضل جعفر ابن ثعلب الإدقوي (ت ٧٤٨هـ - ١٣٤٧م) وكتاب (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) للمؤرخ عبد الرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ / ١٤١٦م) وغيرها من المصادر الموثوق بها، وبالأذين كتبوها، المشهود لهم بصدق الخبر وبصحة الرواية، وبالجدية في التعامل مع الحدث التاريخي .

أما المراجع فإن المؤلف استعان بمجموعة غير قليلة يذكر منها كتاب (المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك) للمؤلف سعيد عبد الفتاح عاشور، فهو إلى جانب أهميته إلا أنه حمل رؤية تضيق في بعض المواضع، خصوصاً عندما يسمى المجتمع بالمصري، وهذا لا يتفق مع الواقع فالمجتمع في تلك الفترة لم يكن مصرياً، أو عراقياً، أو دمشقياً، وإنما كان مجتمعاً عربياً إسلامياً، خصوصاً في إقليم مصر بعد تكة بغداد سنة (٦٥٦هـ / ١٢٥٨م) وبالرغم من ذلك فإن للمؤرخ المرحوم سعيد عبد الفتاح عاشور

مجهودات طيبة، فهو مملوكي الهوا وصاحب فضل كبير في الدراسات المملوكية فجزاه الله كل خير وتقبل روحه الطاهرة في جنات الفردوس .

كما استخدم المؤلف كتاب (الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية) للمؤلفة محاسن محمد الوقاد، فهو مرجع متخصص، شمل أجزاء كثيرة من حياة العامة في زمن المماليك، وأسلوب الكتاب وتبعه للأحداث يجعل منه مرجعاً يمكن الاعتماد عليه. وأيضاً اعتمد الباحث على ما كتبه قاسم عبده قاسم في هذا المجال مثل كتاب (دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك) وكتاب (ماهية الحروب الصليبية) وكتاب (أهل النعمة في مصر من الفتح الإسلامي حتى نهاية المماليك) وللأمانة العلمية فإن أغلب اقتباسات المؤلف منقولة بكل دقة وأمانة من مجموعة كبيرة من المصادر الأولية، كما اعتمد المؤلف على ربط جيد وتحليل دقيق وتناول بعض المسائل بعين المتخصص الحريص على تقديم الحقيقة كما هي، والحريص على إثراء المكتبة العربية بما هو جيد .

أما كتاب (الصعاليك على عرش مصر نظرات في تاريخ المماليك) للجمال بدوي، فإنه والحق يقال لا يرتقي لكي يكون من المراجع التي تتناول تاريخ أمة، فأسلوبه إنشائي، قصصي أضاع كثيراً من أوجه الحقيقة التاريخية، وما يؤخذ عليه أيضاً أن أسلوبه مقال، لا يعتمد على الهوامش والاقتباسات والنقل من المصادر مما جعل منه مجرد قصص للاستهلاك لا معنى لها، كما أنه لم يكن موفقاً كثيراً في اختيار العناوين والتي لا تتماشى مع روح ذلك العصر ولا حتى مع هذا العصر، ومثل هذه الكتابات بدلاً من أنها تحاول إعادة كتابة التاريخ بكل أمانة ودقة ونزاهة عملت على تقديمه بهذه الصورة والتي فيها كثير من الإساءة، وبعبارة كل البعد عن التاريخ والحقيقة .

والله ولي التوفيق

الفصل الأول (التمهيدي)

مصر، الموقع، السكان، الوضع السياسي

⇐ المبحث الأول: الموقع الجغرافي وأهميته .

⇐ المبحث الثاني: العناصر السكانية .

⇐ المبحث الثالث: الأوضاع السياسية في الإقليم.

أولاً: إقليم مصر قبيل سنة (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م) .

ثانياً: دولة الأتراك المماليك في إقليم مصر .

المبحث الأول

الموقع الجغرافي وأهميته

أن أول قضية واجهت هذه الدراسة بالرغم من أنها تدرس الحياة الاجتماعية لإقليم مصر أثناء سيطرة المماليك الأولى على الحكم سنة (٦٤٨-٧٤٨هـ / ١٢٥٠-١٣٨٢م) هي تحديد مسمى مصر، وهل كان يقصد به كل الإقليم أم إنه كان يعني مدينة بعينها ؟ بالإضافة إلى قضية تحديد المكان ورسم معالمه الخارجية وتحديد الرقعة الجغرافية لما لذلك من أهمية.

إن عملية تحديد مكان الدراسة الرقعة الجغرافية - الطبوغرافية^(١) - قضية جد مهمة حيث إن هناك إشكالية تكمن في مسمى مصر، فهو وعلى ما يبدو للوهلة الأولى مسمى مجازي أطلق على الإقليم تارة، وعلى مدينة القسطنطينية تارة أخرى، وهذا بدوره خلق كثيراً من الارتباك في التعامل مع المعلومات والأحداث التاريخية التي أوردها الكثير من المؤرخين، كما أن عملية حدم التفريق بين ما قصده أولئك المؤرخون الأوائل وما قصده من جاء بعدهم وحتى الآن تجعل تلك الأحداث غير مرتبة وغير دقيقة في كثير من الأحيان.

وفي هذا الإطار يمكن الركون إلى ما أشار إليه المقرئزي الذي يبدو أنه كان على علم بهذه القضية حيث قال: " اعلم أن التحديد هو صفة المحدود على ما هو عليه، والحد هو نهاية الشيء والحدود تكثر وتقل بحسب المحدود"^(٢).

إذاً تحديد الرقعة الجغرافية للإقليم قضية في غاية الأهمية من حيث كونها تقدم تفسيراً واضحاً لكل الأحداث الواردة في المصادر عن الإقليم بشكل عام أو عن مدينة مصر، القسطنطينية فقط وهذا ينعكس بالتالي على هذه الدراسة التي تحاول وضع تصور لحياة سكان الإقليم بكل طبقاته وأنماط وأشكال الحياة الاجتماعية فيه.

(١) طبوغرافيا: وهي الوصف التفصيلي للمكان والتضاريس وأي ظواهر مكانية أخرى طبيعية أو من صنع البشر انظر: يوسف توني، معجم للمصطلحات الجغرافية، دار الفكر العربي، دار الثقافة العربية، القاهرة، (د. ت)، ص ٣٣٠.

(٢) تقي الدين أحمد بن المقرئزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، تحقيق محمد زينهم، مديحة الشرقاري، مكتبة مدهولي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٤٦.

لقد أوضح ابن خردادبه موقع الإقليم بشكل مختصر ومبسط، حيث اعتبر أن طول مصر يبدأ من الشجرتين اللتين بين رفح والعريش إلى أسوان طولاً، وعرضاً من برقة إلى أيلة^(١)، فهي مسيرة أربعين ليلة في أربعين ليلة^(٢)، وفي هذا يتفق مع ياقوت الحموي، الذي يضيف عليه أن مساحة الإقليم ثمانية وعشرون ألف ألف فدان، ويقسم أرض الإقليم إلى قسمين: الأول الصعيد وهو يلي مهب الجنوب وهو الأعلى مقسم إلى عشرين كورة، ويعتبر أن أسفل أرض الإقليم هو مهب الشمال ومقسم إلى ثلاث وثلاثين كورة^(٣).

أما ابن دقماق فهو يحدد الإقليم بشكل أدق مما تقدم، فبالإضافة إلى ما ذكره ياقوت يشير إلى: " أن الصعيد الأعلى يسمى الوجه القبلي، وأسفل الإقليم الشمالي يسمى الوجه البحري ولا يقف عند ذلك بل يتعداه إلى تحديد معالم الإطار الخارجي للإقليم "، ويذكر أن الحد الشمالي يبدأ من بحر الروم - المتوسط - إلى رفح ثم العريش، حتى يصل إلى الفرما ثم إلى العطنية ودمياط إلى ساحل رشيد، وصولاً إلى الإسكندرية إلى برقة. أما الحد الغربي فإنه يبدأ من برقة على الساحل ثم يتجه جنوباً إلى ظهر الواحات إلى حدود النوبة. أما الحد القبلي فإنه يبدأ من حدود النوبة ويتجه شرقاً إلى أسوان ثم إلى بحر القلزم - الأحمر - أما الحد الشرقي فإنه يبدأ من بحر القلزم قبالة أسوان إلى عيذاب ويستمر حتى تيه بني إسرائيل^(٤) ثم ينعطف شمالاً إلى بحر الروم - المتوسط - عند رفح^(٥).

(١) أيلة : هي مدينة في آخر بلاد الحجاز وأول بلاد الشام وكانت هي الحد الشرقي الفاصل بين الإقليم وبلاد الشام. انظر: شهاب الدين بن أبي عبد الله ياقوت الحموي، معجم البلدان، مج ١، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧ م، ص ٢٩٢.

(٢) أبو القاسم عبد الله بن خردادبه، المسالك والممالك، ليدن، ١٩٨٩ م، ص ٨٣.

(٣) ياقوت الحموي، المصدر السابق، مج ٥، ص ١٣٧ - ١٣٩.

(٤) التيه: هو الموضع الذي تاه فيه موسى عليه السلام مع بني إسرائيل، بين أيلة وعصر وبحر القلزم وجبال السراة حجه أربعون فرسخاً في أربعين فرسخاً - والفرسخ ثلاثة أميال هاشمية، أو اثنا عشر ألف ذراع - لما امتنعوا عن دخول الأراضي المقدسة حبسهم الله تعالى في هذا التيه أربعين سنة. انظر: زكريا بن محمد القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ص ١٧٤.

(٥) إبراهيم بن محمد بن أيّد مر بن دقماق، الانتصار لرواسطة عقد الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها، تحقيق لجنة التراث العربي، ق ١، ٢، دار الأفاق الجديدة، بيروت، (د.ت)، ص ٢، ٤٢.

ثم يقدم ابن غرس الدين الظاهري شهادة أخرى عن الموقع، حيث يعتبر أن الديار المصرية تشتمل على أربعة عشر إقليماً سبعة منها في الوجه القبلي، وسبعة أخرى في الوجه البحري، ويقول: "إن المستفيض على ألسنة الناس أن بكل إقليم ثلاثمائة وستين بلداً"^(١).

أما المقرئزي فيقدم هو الآخر إطاراً عاماً فيه الكثير من أوجه الاتفاق مع غيره من المؤرخين والجغرافيين، كما أنه يضع رؤية سليمة للتعامل مع الأحداث التاريخية للإقليم في كون أرض مصر تشمل كل الإقليم وحدوده تبدأ من الإسكندرية إلى الواحات، إلى النوبة، ثم يمر على حدود النوبة إلى أسوان إلى بحر القلزم، ومن القلزم إلى طور سيناء، ثم يرجع إلى الساحل ثم إلى الإسكندرية^(٢). ثم يؤكد على ضرورة فهم مدلول مسمى مصر جغرافياً حيث أشار إلى أن الفسطاط وهي التي يقال لها اليوم: مدينة مصر تقع فيها بين النيل، والجبل الشرقي المقطم، ولم يكن بها سوى حصن، عمرتها القبائل العربية عند الفتح الإسلامي^(٣).

ولقد أضاف ابن إياس إضافة جديدة، وأعطى دليلاً آخر على أن هناك ازدواجية في مسمى مصر، فهو يطلق على مدينة محدودة الحدود وفي نفس الوقت يطلق على الإقليم ككل أيضاً، أما ما تفرد به عن بقية المؤرخين في هذا الخصوص فيمكن استنتاجه من خلال ما ذكره عن الإقليم. فهو يرى أن عمرو بن العاص بعد أن فتح مصر وضع أسس مدينة الفسطاط ومن ثم صارت دار ملك، وإلى أن جاء جوهر الصقلي^(٤) من المغرب بعساكر الفاطميين ومَلَك مصر، وبنى بها القاهرة، فصارت دار المملكة، وحملت اسم مصر هي

(١) غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، صححه بولس راويس، مطبعة الجمهورية، باريس، ١٨٩٤م، ص ٣٢.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٤٧.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٩٠ - ٧٩١.

(٤) جوهر الصقلي: القائد أبو الحسين جوهر بن عبد الله المعروف بالكاتب الرومي من موالى المعز بن المنصور بن القائم بن المهدي صاحب إفريقية جهزه إلى الديار المصرية بحملة بعد موت الأستاذ كافور الإخشيدي فسار إليها وملكها سنة (٣٨٥هـ). انظر: - أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مج ١، حققه، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (د. ت) ص ٣٧٥.

الأخرى وصارت القاهرة مدينة مصر إلى يومنا هذا^(١)، والمعنى العام يكون واضحاً إذا اعتبرنا أن الحاضرة حملت نفس اسم الإقليم، إذن فمصر هو اسم الإقليم بشكل عام وهو أيضاً مسمى للفسطاط، وللقاهرة في كثير من الفترات التاريخية.

إن هذه المعلومات عن إقليم مصر تجعل الرؤية أكثر وضوحاً وخاصة في عملية الخلط الكبير الواقع بين ما يعنيه اسم مصر وما يضم من رقعة جغرافية أي تحديد مكاني، وبين ما قصده بعض المؤرخين عن مدينة الفسطاط فقط.

ويمكن التلليل على ذلك من خلال ما أورده ابن بطوطة في زيارته إلى الإقليم، فهو يقدم معلومات مهمة عن كل مدينة زارها داخل الإقليم ولكنه عندما يصل إلى الفسطاط القديمة يقول: "وصلت إلى مصر أم البلاد" ويصفها بأنها كبيرة جداً تخرج بالسكان كموج البحر تكاد تضيق بهم^(٢).

وبالرغم من هذا التداخل بين ما يعنيه المسمى كتحديد جغرافي سواء أكان يخص مدينة بعينها، أو يشمل كل الإقليم، فإن الدراسة تجعل من الرقعة الجغرافية وحدة واحدة، بحدودها الخارجية سابقة الذكر وضمن مسمى الإقليم الجغرافي الواحد^(٣) وتركز على دور السكان ووجودهم وتفاعلهم داخل تلك الرقعة آخذة بعين الاعتبار اختلاف البيئة بين المدن والقرى والأرياف، وهذا يجعل الباحث يضع تصوراً عاماً ومبسّطاً لعالم الإقليم الداخلية وكيف كان مقسماً؟

لقد وجد العرب منذ بداية دخولهم للإقليم سنة (١٩هـ / ٦٤٠م) تقسيماً داخلياً دقيقاً وضع أسسه الروم، فساروا عليه مدة من الزمن، ثم أحدثوا فيه الكثير من التغيير، وصيغوه بالصيغة العربية التي تميزت بها عملية الفتح لكل الأقاليم التي دخلت في إطار الدولة

(١) محمد أحمد بن إياس، نزعة الاسم في العجائب والحكم، تحقيق، محمد زينهم محمد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ١٦٢ - ١٦٣.

(٢) أبو عيد الله محمد بن إبراهيم اللواتي، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار صادر، بيروت، ١٩٦٤م، ص ٣٦.

(٣) مصطلح إقليم جغرافي: يعني الوحدة المكانية الطبيعية الواحدة التي تتجانس فيها الظواهر الجغرافية المختلفة بصورة طبيعية، ليس للإقليم مساحة ثابتة أو حجم معين وإنما تتفاوت مساحته تبعاً للغرض من دراسته. انظر: يوسف توي، المرجع السابق، ص ٣٨.

العربية الإسلامية، فأول إضافة أضافها العرب الفاتحون على إقليم مصر كانت رسم الخطط وإنزال القبائل في مواضع مكن لها، لتسهيل عملية الاستقرار وإكمالاً للفتوحات^(١). وعلى ما يبدو من خلال متابعة عملية رسم الخطط وإنزال القبائل في مواضع معروفة داخل الإقليم كان الهدف من ورائها المحافظة على التفسيرات الإدارية وتسهيلاً لمهمة جباة الضرائب وفرض السيطرة الكاملة خوفاً من تحرك القبائل ومهاجتها بعضها لبعض.

ومن خلال استمرار تلك السياسة، والتعاقب الزمني الذي استمر لفترات طويلة شملت الدولة الأموية، ثم الدولة العباسية، صارت الديار المصرية تحتوي على أربعة عشر إقليماً، سبعة منها في الوجه القبلي، وسبعة أخرى في الوجه البحري^(٢).

يبدأ الوجه القبلي من مصر الحاضرة والجيزة، وينتهي عند الجنادل مكان انحدار النيل وهو آخر الديار المصرية، وطوله مسيرة شهرين، ويضم إقليم الجيزة، وإقليم الألفحية، والقيوم، والبهنساوية، والأشمونين، والأسبوطية، ومنغلو^(٣).

وينبغي الإشارة هنا إلى أن مصطلح إقليم استخدم للتعبير عن الرقعة الجغرافية حيث كانت تؤخذ أكبر مدينة داخله لتعبر عنه، فهو لا يضم مدينة واحدة بل إن هناك بعض الأقاليم تضم أكثر من عشرين مدينة وستين قرية، وبالإضافة إلى استخدام مصطلح إقليم كان يستخدم مصطلح العمل، والكور^(٤) وهي تعطي نفس المعنى.

أما الوجه البحري فهو أيضاً يحتوي على سبعة أقاليم، أولها إقليم القليوبية، نسبة إلى مدينة قليوب وهي كرسي الإقليم، ويقسم بها متولي الحرب في عهد المماليك وتحوي خمسة وخمسين بلداً^(٥).

(١) الإمام أبو الحسن البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق لجنة التراث، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، ص ١١٠-١١٢.

(٢) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٣) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ٣٢، ٣٣.

(٤) الكورة : كلمة تعني كل صقع يشتمل على عدة قرى، والكورة اسم فارسي استعاره العرب، ولا بد للقرى التي تضمها الكورة من قصبة أو مدينة تجمع اسمها. وكلمة كورة ترادف في الوقت الحاضر كلمة مركز، أما العمل جمع أعمال وهو مصطلح يرادف كلمة مديرية أو محافظة في الزمن الحاضر. انظر: السيد محمد أحمد عطا، إقليم الغربية في عصر الأيوبيين والمماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٦٩.

(٥) ابن دقاق، المصدر السابق، ق ٢، ص ٤٧.

والإقليم الثاني، إقليم الشرقية وبه ثلاث مدن كبيرة هي: الخانكة، وبليس، والصالحية، وبالإقليم بلدان كثيرة ليس لها أسماء في الديوان الشريف على عهد المماليك، يسكنها العربان وهي سبخة غير صالحة للزراعة لهذا استوطنوها لكونها بادية^(١).

أما الإقليم الثالث، فهو يلي إقليم الشرقية من جهة الشمال، ويسمى بمدينتين هما الدقهلية، والمرتاحية، وهو إقليم متسع وكبير يحتوي على عدد من المدن منها، المنصورة، وإشمون الرمان، وفارسكور، ومدينة المنزلة، وإشمون الرمان هي قصبة كورة الدقهلية، وبهذا الإقليم قصبة أخرى هي البشمور، وهي مدينة ذات حمامات وأسواق وجامع، وفندق، وهي على خليج النيل الشرقي^(٢).

أما الإقليم الرابع فهو من جهة الشمال للإقليم السابق ويعرف باسم ثغر دمياط، وهي مدينة مسورة مبنية على ضفة النهر الشامي من الجهة الشرقية، وكان أرض جهاد ورباط لكونه واقعاً على البحر ويمثل البوابة الشرقية للإقليم، ومنه تأتي كل الغارات البحرية التي يشنها الصليبيون. ففي سنة (٦٤٩هـ / ١٢٥١م) أمر المعز أيبك التركماني بتخريب مدينة دمياط، ونقل أهلها إلى مصر الحاضرة، واقتطعها لبعض من الأمراء المماليك الذين عملوا على إعادة بناء مدينة جديدة بالقرب من دمياط وأسموها المنشية فكانت أعظم من المدينة الأولى، وسكنها التجار وكثير من الخلق^(٣)، أما الإقليم الخامس فهو إقليم الغربية وبه أربع مدن كبيرة هي، المحلة، النحرارية، فوه، سمود، وبهذا الإقليم ما يزيد من خمسمائة وأربعين قرية، ويليه إقليم المنوفية وهو السادس وأهم أعماله جزيرة بني نصر، ومدينة إيبار، وأخيراً إقليم البحيرة وهو السابع وبه مدينة دمنهور ويلاحظ عنه أنه اشتمل على أعداد كبيرة من العربان الذين لا يضبط عندهم ضمن سجلات الدولة أيام المماليك^(٤).

(١) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٢) غرس الدين الظاهري، المصدر نفسه، ص ١٣٤ ابن دقاق، المصدر السابق، ق ٢، ص ٦٨.

(٣) عماد الدين إسماعيل أبي الفداء، المختصر في أخبار البشر، مع ٢، ج ٣، دار المعركة، بيروت، لبنان،

(د. ت. ٢)، ص ١٨٤، ابن دقاق، المصدر السابق، ج ٢، ص ٨٠، ٨١؛ غرس الدين الظاهري،

المصدر السابق، ص ٣٥.

(٤) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ٣٥، ٣٦.

والجدير بالملاحظة هنا أن المقريري يخرج منطقة الواحات من هذا التقسيم الداخلي ويرى أنها ليست من الولايات بحكم وقوعها منقطعة خلف الوجه القبلي وهي ليست من الأعمال أيضاً ولا يحكم عليها وإلى السلطان، وإنما يحكم عليها من قبل مقاطعها^(١).

ومن خلال ما تقدم عن التقسيم الداخلي للإقليم يمكن إضافة، أن هذا التقسيم كان يخضع في كثير من الأحيان للتغيير بسبب تغايب الدول التي حكمت الإقليم، وبسبب اختلاف نظام حكمها، فمنها من يعتمد على المركزية في الإدارة ومنها من يعتمد على إقطاع الأراضي للأمراء والقادة وهؤلاء يخضعون للسلطان مباشرة، والدليل على عدم ثبات هذا التقسيم ما حدث للإقليم من تغيير أثناء حكم المماليك الأولى (٦٤٨ - ٧٨٤هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢م) حيث دمجوا الوجه البحري في عشرة أعمال بدلاً من ستة عشر عملاً، وهذا يعود حتماً للسياسة التي اتبعوها لضبط الأمور وجعلها تسير وفق إرادة الحاضرة^(٢).

إن هذا التقسيم الداخلي للإقليم يعتبر هرمي التركيبة، والحاضرة - القسطنطينية - القاهرة تأتي على رأس هذا الهرم ثم مروراً بالوحدات الإدارية الأقل حجماً من الحاضرة والتي تسمى المدن أو الأعمال أو القصب، والتي بدورها تحتوي على وحدات إدارية أصغر وقاعدة هذا الهرم تكون في البوادي والأرياف التي كانت خارجة في كثير من الأحيان عن السلطة المركزية بسبب وجود الأعراب - العربان - بها.

إن هذا القول بطبيعة الحال يقود الدراسة تلقائياً للحديث عن العناصر السكانية للإقليم، فقد شهد عملية استقرار، وتكون المدن، والازدحام السكاني بقدوم الإسلام ودخل ضمن دائرة العلاقات المتواترة بين الشرق والغرب، وأصبح يؤدي دوره كحلقة وصل تستقبل كل الهجرات العربية من شبه الجزيرة العربية والشرق العربي الإسلامي إلى المغرب العربي الإسلامي والأندلس، وبالعكس. وهذا الدور لعبه العرب بسبب وجودهم في الإقليم، حيث أعطوا للموقع أهميته، ووصلوا به إلى ذروة النضوج الحضاري، مما جعله يصل إلى أقصى مراحل الازدهار^(٣).

(١) المقريري الخطط، ج ١، ص ٢١٦.

(٢) السيد محمد أحمد عطاء، المرجع السابق، ص ٣٠.

(٣) جمال حمدان، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠م، ص ٢٦٢.

المبحث الثاني

العناصر السكانية داخل الإقليم

يعتبر إقليم مصر من أهم الأقاليم التي شكلت جغرافية الدولة العربية الإسلامية فهو إلى جانب بلاد الشام والعراق يمثل القاعدة التي انطلقت منها الفتوحات الإسلامية وبالتالي فهو يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكيان الدولة بشكل عام.

لقد نجحت دمشق الشام أن تكون عاصمة سياسية واقتصادية واجتماعية للدولة العربية، خلفتها بغداد العراق في السيادة والسيطرة فصارت ثاني عاصمة لأكبر دولة إسلامية ارتكزت على الموالي كقوة سكانية واجتماعية ضمنت لها الاستمرارية والقوة مما أدى إلى إطالة عمرها. وعبر هذه الفترة نازعت مصر بفسطاطها وقاهرها بغداد الزعامة، معتمدة على دور الموقع الجغرافي وقوة مواردها الطبيعية، وعلى سكانها كقوة بشرية، تم جذبها بفعل الاستقرار والرخاء لتكتمل عناصر المنافسة التي خاضتها مصر لكي تصبح قاعدة العالم الإسلامي يسكنها الخليفة ويصدر منها القرار السياسي.

وإذا ما اعتبر أن للعناصر السكانية دوراً مهماً في استثمار الموقع والموارد داخل الإقليم فإن عملية الخوض في التركيبة السكانية من حيث الأصل، والهجرات والاستقرار، والتفاعل الداخلي هي قضية جد معقدة وصعبة بسبب سكوت المصادر عن تلك الأحداث، وعن التحت الديمغرافي^(١) للمنطقة ككل.

ومن خلال ما تقدم يمكن عرض قضية العناصر السكانية داخل الإقليم في إطار بعض الجمل، والعبارات التي أوردتها المصادر. وهذه العملية تحتاج إلى تتبع مختصر، ومختزل لتلك التجمعات البشرية في الإقليم منذ دخول الإسلام، فقد رأي ياقوت الحموي: أن سكان مصر، هم أخلاط من الناس مختلفو الأصناف، فهم بين قبط، وروم، وعرب مغاربة، وأكراد، وديلم، وأرمن، وحيشان، وغيرهم من الفئات والأجناس، ولكن جمهورهم من القبط^(٢).

(١) ديمغرافيا: علم يدرس الناحية الكمية للسكان البشر، من حيث المواليد والوفيات والزواج ويبحث في العلاقات التي تنشأ بين هذه الظواهر. انظر: يوسف توني، المرجع السابق، ص ٢٣٢.

(٢) ياقوت الحموي، المصدر السابق، مع ٥، ص ١٤٠.

لقد بدأ التدفق السكاني والهجرات البشرية للإقليم مع بداية الفتح العربي الإسلامي لمصر سنة (١٩هـ / ٦٤٠م)^(١) وهنا ينبغي الإشارة إلى أن ما جبي من ضرائب مفروضة على سكان الإقليم عند الفتح، لا يعطي عدداً صحيحاً عن عدد سكان الإقليم، فبيل ومع قدوم الإسلام بسبب وجود استثناءات كثيرة حول من يدفع ومن لا يدفع، يضاف إليها أن تلك الجزية أو الضريبة سقطت عن من دخل الإسلام، وفي ظل عدم توفر إحصائيات دقيقة عن العرب بشكل واضح، فإن الهجرات العربية لم تتوقف عن الإقليم، وفي نفس الوقت لم تستقر كلها داخله بسبب استمرار عملية الفتح في إقليم المغرب والأندلس. ولعل ما يستوقفه الباحث هنا هو ما ذكره المقرئزي الذي دون بعض المقالات المقتضية حول تلك القضية بشكل موجز حيث قال: " فهذه مقالة وجيزة في ذكر من بأرض مصر

(١) إن الفترة الزمنية التي بين الفتح العربي الإسلامي سنة (١٩هـ / ٦٤٠م) إلى زمن قيام دولة الأتراك المماليك سنة (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م) فترة طويلة تعاقبت فيها دول كثيرة على حكم الإقليم ففي البداية كان تابعاً للمدينة المنورة مباشرة، عن طريق الولاة زمن الخلفاء الراشدين ثم أصبح تتبع الدولة الأموية سنة (٤١هـ / ٦٦١م) إلى سنة (١٣٢هـ / ٧٤٩م)، ثم خضع للدولة العباسية التي حكمت بشكل مباشر في أول الأمر ثم منحت لبعض الشخصيات التي استقلت به، فشهد قيام دول مستقلة، كان أولها الدولة الطولونية، ومن ثم الدولة الإخشيدية، وأهم ما يميز هذه الدول أنها دول سوالي بسبب اتباع الدولة العباسية هذا النمط، وهو تقريب السوالي وإبعاد العرب عن شئون الحكم إضعاف للعصبية، مما جعل العرب يركنون للاستقرار، ويشاركون سكان الإقليم الحياة الاجتماعية بكل أنماطها، ولكن الإقليم خرج عن هذه السياسة ودخل تحت سيطرة الخلافة الفاطمية التي كانت على خلاف وعدا مع العباسيين سنة (٣٥٨هـ / ٩٦٩م) مما جعل الإقليم يدخل عصراً من الفوضى وعدم الاستقرار المذهبي الأمر الذي أثر على السكان وحركة انتقالهم داخل وخارج الإقليم، ثم عاد مرة أخرى للدولة العباسية سنة (٥٥٥هـ / ١١٦٢م) عندما سقطت الخلافة الفاطمية على يد الأيوبيين الذين احتفظوا به إلى أن قامت دولة الأتراك المماليك. إن هذه الفترة والتي تقدر بحوالي (٦٢٩) سنة كانت دون شك كفيلة بإحداث أخطر التغيرات خصوصاً على مستوى الجغرافية السكانية. انظر: أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الحكيم، فتوح مصر وأخبارها، بريل، لندن، ١٩٢٠م، ص ٦١، ٩٤، ٩٨، ١٢٩؛ أبي الفداء، المصدر السابق، مج ٢، ج ٣، ص ١٧٧ - ١٨٣؛ ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، تحقيق مصطفى السقا، كمال المهندس، دار الكتب، مصر، ١٩٦٩م، ص ٢٩ - ٥٢؛ أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د. ت.)، ص ٢٤٧ - ٢٧٣.

مَنْ طوائف العرب قيادتها لنفسي، ولمن شاء الله من أبناء جنسي^(١) ثم يضيف عليها عبارة مهمة وهي: اعلم أن العرب الذين شهدوا فتح مصر قد أبادهم الدهر وجهلت أحوال أكثر أعقابهم^(٢)، فيما هو مصير هؤلاء العرب؟ وهل اندمجوا داخل المجتمع إلى حد أن التفريق بينهم وبين السكان الأصليين لم يعد سهلاً؟ أم أن المصادر تجاهلتهم لدرجة أن أحداً لم يذكرهم، أو ماذا حدث لهم ولأعقابهم بالضبط؟.

لقد اعتبر المقرئزي: أن عملية الهجرة كانت مستمرة من قبل كثير من القبائل العربية من شبه الجزيرة العربية والشام، والعراق إلى مصر، ولكن أعدادهم وزمن قدومهم إلى الإقليم غير مضبوطة، ويرى أن تلك الهجرات كلها اقتربت من عصره كانت أكثر وضوحاً، خصوصاً في عهد الدولة الأيوبية سنة (٥٤٦هـ / ١١٥١م) التي جعلت المنطقة تعيش في حالة من الاستقرار والأمن النسبي أيام تأسيسها، فتتج عن ذلك دخول جماعات سكانية كثيرة إلى الإقليم، وأهم ما يميز تلك التجمعات أنها حافظت على أسمائها وأسماء قبائلها الأولى مثل ثعلبة وجرمهم وهما من طيء، وأشار: أن سنيس هي أيضاً من طيء وكانوا بفلسطين^(٣) تم استدعاؤهم من قبل الفاطميين سنة (٤٤٢هـ / ١٠٥٠م) وهي فترة

(١) المقرئزي، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق عبد المجيد عابدين، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣.

(٣) لقد لعب الوزير الناصر للدين أبو محمد الحسن بن علي بن عبد الرحمن الباروزي - والذي كان أصله من الرملة بفلسطين - دوراً كبيراً في هجرة تلك القبيلة إلى مصر، فقد هاجر هو من بلاده وسكن مصر، وتولى عدداً من المناصب كان أهمها وزير الخليفة الفاطمي المنتصر بالله، ويبدو من خلال تتبع أسباب تلك الهجرات أن سببها الرئيس كان محاولة الفاطميين إحداث تغيير سكاني داخل المنطقة، وذلك بإحلال أقوام وقبائل تدين لهم بالولاء بدلا من الذين يختلفون معهم، أو بسبب وجود صراع سياسي هدفه فرض سيطرة أو هيمنة على إقليم معين، أن هذه الفرضية تستند على أدلة كثيرة لعل أبرزها ما قام به الفاطميون من استدعاء قبائل بني هلال وبني سليم من شبه الجزيرة العربية ودفعوا بهم إلى المغرب الذي كان تحت سيطرة المعز بن باديس بن المتصور بن زيري بن مناد الحميري الصنهاجي، ملك إفريقية، كما يسميه ابن خلكان، وهذا كان على خلاف سياسي ومنهجي مع الفاطميين في مصر. انظر: ابن خلكان، المصدر السابق، مج ١، ص ٢٦٥، ٣٠٤ المقرئزي، البيان، ص ٦، ٩ - ١٠.

سبقت قيام دولة بني أيد ب بوقت قصير، ويضيف عن سنيس أن الفاطميين أقطعوهم البحيرة، وهي منازل بني مرة بطن من بطون جذام، وسنيس، قبيلة كبيرة تناسلت وحافظت على وجودها في الإقليم إلى أن قامت دولة الأتراك الماليك مما جعل الماليك يخوضون ضدهم حروباً شرسة أدت إلى إخضاعهم^(١).

وما يلاحظ عن ميل تلك الهجرات المتدفقة على الإقليم، سواء كانت بطلب من الدول التي تحكم أو بدوافع أخرى، أنها كانت تجلب المصائب والخراب في كثير من الأحيان، خصوصاً في عهد الماليك. والسبب في ذلك يعود إلى أن القبائل المجتوبة والمهاجرة كانت تحتفظ بيناتها القبلي المتنامك والذي يحافظ لها بدوره على عصبيتها، مما يجعلها في خروج مستمر عن الدولة. وهذا القول تؤكد به بعض الأدلة التي دفع بها المقرئزي والتي منها ما قامت به قبيلة سنيس، ولواته وكل من حلفائهم من عذرة، ومدلج، وكثانة بن خزيمة، عندما خرجوا عن طاعة الماليك. فإما كان من الدولة إلا أن قمعتهم وسيطرت عليهم، وفي معرض حديث المقرئزي عن تلك القبائل يذكر جذام بكل بطونها وأفخاذها، ويذكر أنها اختلطت بمصر فصار أعيانها من مشايخ البلاد وخفرائها، ولهم فيها مزارع وأراض كثيرة، ولكن فسادهم كان أكثر والدليل على ما وصل إليه هؤلاء من قوة ومنعة وجاه، حيث ينسب إليهم شاور^(٢) وزير العاضد الخليفة الفاطمي^(٣).

ويتابع المقرئزي سلسلة الوجود العربي والقبائل العربية في مصر، باعتباره من القلة من المؤرخين الذين اهتموا بهذه القضية وأفرد لها مؤلفات خاصة بها فيذكر: أن الإقليم يحتوي على عناصر كثيرة من القبائل العربية منها، طلحة، بلي، جهينة، لحم، جذام، شيان، عذرة، طي، سنيس، حنيقة، مخزوم، جعفر، كثانة، قريش، بنو كلاب، بنو هلال، الذين هم بطن من بطون بني عامر سكنوا الصعيد كلها إلى عذاب، ويذكر أيضاً أولاد

(١) المقرئزي، البيان، ص ٩.

(٢) شاور السعدي: أبو شعاع نجير بن نزار بن عثمان بن شأس بن منيث حبيب بن الحارث بن ربيعة بن يونس أبي ذؤيب عبد الله، وزير العاضد الخليفة الفاطمي، وهو من سعد من جذام سكن قرية اقميدة من قرى الحوف الشرقي من الإقليم، قتل على يد الأيوبيين سنة (٥٦٤ هـ / ١١٦٨ م). انظر: ابن خلكان، المصدر السابق، مج ٢، ص ٤٣٩ - ٤٤٠، المقرئزي، البيان، ص ٢١.

(٣) المقرئزي، البيان، ص ٢١.

الكنز الذين أصلهم من ربيعة من نزار بن معد وكانوا يشزلون اليمامة قدموا مصر في عهد الدولة العباسية سنة (٢٣٧هـ / ٨٥١م) استقروا بالعلاقي في جنوب الإقليم وكذلك عوف بن سليم هاجروا من شبه الجزيرة العربية ونزلوا الصعيد. وعلاوة على تلك القبائل إذ يذكر المقرئ أن جرائد^(١) الدولة الفاطمية مليئة بألوف من العرب^(٢).

ويبدو مما ذكره المقرئ عن تلك الجرائد أنها كانت عهت بالعرب الذين دخلوا الإقليم ضمن إطار القبائل، فهم وعلى ما يبدو متمسكون بذلك البناء الاجتماعي الذي كان السبب الرئيس في خروجهم عن الدولة، وهو في نفس الوقت سبب قيام الدول بمحاربتهم ومحاولة إبادةهم أو إرغامهم على دخول نظام الدولة - نظام المدن - .

أن تتبع الهجرات السكانية من أقاليم الدولة العربية الإسلامية بشكل عام، وخلال تلك الفترة الطويلة التي بدأت مع دخول الإسلام إلى قيام دولة الأتراك المالك، لا يمكن أن تكون قد أنتجت تلك الأعداد التي تقدر بالآلاف ضمن جرائد الدولة الفاطمية، كما ذكرها المقرئ. وهذا ما يجعل الدراسة تقدم فرضية أساسها أن الهجرات التي قدمت إلى الإقليم وغلّت عن النظام القبلي انصهرت مع السكان، أما التي تمسكت بذلك النظام كانت معروفة ومسجلة ضمن تلك الجرائد أو الكتائب العسكرية، وخصوصاً أنها جاءت تحت مسمى العريان. وبالتالي فإن النسيج الاجتماعي داخل إقليم مصر قد تعرض لتغيير كبير جداً بسبب من انصهروا داخله أو كان ضمن إطاره وتحت اسم مستقل، وبالرغم من بساطة هذا القول إلا أن بعض المؤرخين المحدثين انقسموا إلى فريقين حول هذا القول، فالفريق الأول: اعتبر أن المجتمع العربي الإسلامي في إقليم مصر كان يتألف من عناصر مختلفة من قبط، وروم، وعرب، وأكراد، وأجاش، بالإضافة إلى العنصر العربي الذي جاء

(١) الجريدة : مصطلح استخدم في عصر الفاطميين، والأيوبيين، وكان يعني في الأصل الفرقة من العسكر الحيازة لأجل فيها، وكذلك تعني مير السلطان على وجه السرعة دون حشد أو أنقال. ويبدو أن العرب دخلوا ضمن هذا الإطار فكانوا جرائد وفرقاً انضمت للجيش الفاطمي. انظر: شهاب الدين عبد الرحمن إسماعيل المقدسي، الروغيتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحيّة، تحقيق محمد حلمي محمد، ج١، ق٢، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، (د. ت) ص ٤٧٨ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢ - ٢٣، ٢٨، ٤٤، ٤٨؛ محمود عبد الرحمن الريطي، دور القبائل العربية في صعيد مصر، ط ١، مكتبة ملبولي، القاهرة، مصر، (د. ت)، ص ٧٥ - ١٠١ .

مع موجة الفتح، وهؤلاء حرصوا منذ اللحظة الأولى على صيغ المجتمع بالصيغة العربية الإسلامية شعارهم في ذلك نشر مبدأ انتشار الإسلام والعروبة داخل الإقليم وهذا جعل عملية الانصهار ممكنة عبر ذلك الزمن لكل فئات المجتمع في هوية واحدة^(١).

أما الفريق الثاني: من المؤرخين والذين صيغت أفكارهم بالطابع الإقليمي، فقد تعاملوا مع هذه القضية من واقع تاريخ مصر المستقل، حيث رأوا أن ظاهرة الاستمرارية الجنسية والنبات النسبي في عملية الاندماج تعود لشخصية مصر، وإلى فترة مصر الخارقة على تمصير الواردين إليها. ويشرح أنصار هذا الرأي قوة التمسير هذه في مواجهة الهجرات الخارجية بقوة داخلية ثمارها مصر عن طريق الغزو الداخلي بمعنى أنها كانت تتمتع بقوة امتصاص نادرة وحيوية داخلية تتلغ وتضم بها معظم الوافدين إليها، وكانت بوتقة كبيرة انصهرت فيها كل العناصر الوافدة^(٢).

إن هذا الرأي وما اعتمد عليه من منطق ووجهة، إلا أنه غير مقبول بسبب انطلاقه من واقع إقليمي سخر لإبراز هوية محلية، أمام هوية قوية وحدث كل العرب في إطار واحد بدرجة أولى، وأعطى مساحة من التقدير والحركة لكل الشعوب الأخرى والتي كانت من سكان الدولة الإسلامية، لكي تتبنى هذه الهوية دون وجود عراقيل أو رفض.

إن كلا الفريقين لم ينكرا عملية الهجرات وعملية الامتزاج والانصهار ولكن الاختلاف جاء حول قضية قوة إحداث تغيير في النسيج الاجتماعي، فهم بين من أشاد بقوة تأثير العناصر الوافدة في صيغ المجتمع بالصيغة الجديدة، وبين من نادى بقوة الهوية المحلية وقدرتها على الاستمرار والتجدد واحتوائها للعناصر الوافدة الجديدة. وبالرغم من ذلك التشنيد والقلو حول هذه القضية من قبل المؤرخين المحدثين إلا أن أكثرهم يؤمن بأن سكان مصر هم جزء لا يتجزأ من الوسط البشري المحيط بهم. فليس هناك بالتحديد ما يسمى بالجنس المصري، وإنما هناك فحسب من يسمون بسكان مصر^(٣). ولكي تكون

(١) علي حسني الخربوطلي، مصر العربية الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، (د.ت)، ص ٥٣.

(٢) محمد العزب موسى، وحدة تاريخ مصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٢م، ص ١١٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٣٠.

عملية البحث واضحة المعالم لا بد من تحديد أهم العناصر المستقرة داخل الإقليم أولاً، ومن ثم تحديد أهم العناصر الوافدة على الإقليم ثانياً. فالعناصر المستقرة يأتي على رأسها الأقباط الذين يمثلون الأغلبية التي عاشت في الإقليم، ووجودهم داخله قديم ويدينون بالمسيحية وكانوا عوناً للعرب في عملية الفتح بسبب خلافهم الديني والمذهبي مع الروم، ويسبب سوء معاملة الروم لهم^(١).

وثاني العناصر المستقرة هم اليهود وهؤلاء ووجودهم أيضاً قديم في الإقليم فقد استقروا فيه كجاليات مستقلة اجتماعياً عن بقية السكان وأعدادهم كانت محدودة، وقد تركز نشاطهم على الحياة الاقتصادية بشكل عام، واختلفت المصادر والمراجع في أعدادهم الحقيقية عندما جاء الفتح الإسلامي. فمنها من رأى أن عددهم أربعون ألفاً، وأخرى سبعون ألفاً، وثالثة قالت: إن عددهم مائتا ألف يهودي على أقصى تقدير^(٢)، وهذا التضارب لا يؤثر كثيراً بسبب الحياة الاجتماعية المنعزلة التي عاشها هؤلاء في محاولة منهم للمحافظة على جنسهم منعتهم الاختلاط والاندماج، مما جعلهم يعيشون في كنف المجتمع العربي الإسلامي تحت مسمى أهل الذمة مكفول لهم كافة حقوقهم الدينية، والاقتصادية وحتى الاجتماعية. أما العنصر الثالث: المشكل للخارطة البشرية لإقليم مصر فهم البدو ويعرفون باسم العربان، وهي قوة كبيرة شكلت الكثافة السكانية للإقليم وهم أيضاً ساهموا في عملية الفتوحات بحكم أصولهم العربية، فهم يقيمون في الحواف الشرقي من الإقليم على اتساع المراعي الواسعة على تخوم الصحراء الممتدة من البحيرات الشمالية إلى أودية الجنوب^(٣)، ومكانهم المتاخمة للصحراء وطلبهم لحياة البداوة وما فيها من تنقل وعدم استقرار ورعي الحيوان جلب لهم مسمى الأعراب أو العربان. والعنصر الرابع

(١) ابن عبد الحكم، المصدر السابق، ص ٨٠٧ - ٩؛ محمد العزب موسى، المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٢؛ محمد العزب موسى، المرجع السابق، ص ١٦٠؛ قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر من الفتح الإسلامي حتى نهاية المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ٢٠٠٣ م، ص ٣٠؛ محاسن محمد الوقاد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجييزة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٩ ص ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢.

(٣) محمد العزب موسى، المرجع السابق، ص ١٦١؛ مدوح عبد الرحمن الريطي، المرجع السابق، ص

والذي كان مستقراً داخل الإقليم فهم المستوطنون الروم ، وعلاقتهم كانت وثيقة بالدولة البيزنطية بحكم أصولهم الواحدة^(١)، وهؤلاء يحسبون على التركيبة الاجتماعية ولكنهم خارج النسيج الاجتماعي المتفاعل داخل الإقليم بسبب عاداتهم وتقاليدهم وأصولهم الخاصة بهم التي منعتهم من الانصهار في أي مجموعة من المجموعات سائلة الذكر .

أما العناصر الوافدة على الإقليم فبأني على رأسها العرب الفاتحون وهم الذين جاءوا مع الفتح كموجة أولى تبعتها جرع كثيرة جداً من القبائل العربية استقرت داخل الإقليم ، وتأثرت بالبنية الاجتماعية إلى درجة الانصهار مع سكانه عبر فترة طويلة بدأت بدخول الإسلام واستمرت طول العصور اللاحقة^(٢) . والعنصر الثاني من العناصر الوافدة على

(١) محمد العزب موسى ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٢) إن أهم ما يلاحظ عن الفترة الواقعة بين دخول الإسلام للإقليم وقيام دولة الأتراك المماليك ذلك الصراع الخفي الذي كان يدور بين العرب الوافدين على الإقليم والأخطا التي جلبت إلى الإقليم أيضاً حول السيطرة السياسية والمزايا الاقتصادية داخل الإقليم . تدفقت الهجرات العربية بشكل كبير جداً على الإقليم مع بداية الفتح الإسلامي ولكنها لم تصل إلى درجة التصوج إلا في عهد الدولة الفاطمية سنة (٣٥٨ هـ / ٩٦٨ م) حيث عرف عن هذه الدولة تشجيعها للهجرات العربية ، ولحركة التعريب من خلال زحف هجرات كبيرة من القبائل العربية إلى الإقليم المفتوحة واستقرارها فيها ، كما أن هذه الدولة تميزت بسياسة التكافؤ بين القبائل داخل الإقليم التي اتبعتها فهي تحرك القبائل وتسكنها أينما أرادت والدليل ما فعلته مع قبيلة سبنس وقبيلة قره ، حيث أنزلت سبنس مع قره في الجزيرة مما دفع بقره بالتزوح إلى الصعيد ، كما شجعت الدولة الفاطمية هجرة القبائل العربية إلى الإقليم ، والدليل على ذلك هجرة قبيلة ربيعة وحلفائها ونزولها في وادي العلاقي في جنوب الإقليم . وكذلك فعلت مع قبيلة بني سليم التي كانت أعدادهم هائلة جداً حيث أنزلتهم في الجهات الشرقية من الحوف الشرقي والصحراء الشرقية حتى بلغوا الصعيد . كما يرد الفضل لهذه الدولة في إدخال المغاربة الذين ساعدوها في إثبات وجودها في المغرب ، حيث دخلت لوانة وهوار مع الفاطميين وسكنوا الإقليم . أما بني أيوب فهم الآخرون شجعوا الهجرات العربية كما خصموا العشائر والقبائل إلى الجيش الأيوبي . الذي كان في حرب مع الفرنجة . فقد شجع صلاح الدين الأيوبي هجرة العائد وهم من جذام إلى بليس فكانوا حرساً للطريق المؤدية من القاهرة إلى مكة . إن هذه الفترة الطويلة أنتجت عدداً من النتائج المهمة تذكر الدراسة منها ، تحلي معظم العرب عن العصبية وانخراطهم في مجتمع الإقليم وانصهارهم مع السكان الموجودين فيه . أما باقي القبائل التي لم تتخل عن العصبية فقد عاشت على هامش القرى ، وفي الأرياف حباة البداوة والتخل مما جعل المصادر تذكرهم باسم =

الإقليم والتي استقرت فيه وهي الأعرى جلبت مع بداية عهد الاستقرار الإسلامي في الإقليم واستمرت إلى أن سيطرت على الأمور السياسية وأصبحت هي المتنقلة سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً في الإقليم. وهذا العنصر هم الأخلاط من مختلف الأجناس، من كرد، وديلم، وأرمن، وأتراك، وأحباش ومغول، وتركمان^(١)، وسودان^(٢) وغيرهم، ولكن وجود هؤلاء كان ظريفاً، ومرتبلاً بالأوضاع السياسية للدولة التي قامت داخل الإقليم. وهذا ما يجعل الدراسة تفرد مبحثاً عن الأوضاع السياسية للإقليم قبل تناول الأوضاع الاجتماعية داخله في الفترة المحددة لما لذلك من أهمية أساسية في إيضاح الموضوع.

العربان والأعراب، أما الذين عاشوا في المدن فهم تسموا باسم مدينتهم مثل عرب الفيوم وعرب منفلوط وعرب الشرقية... إلخ. كما أن تلك الفترة وضعت حداً لذلك الصراع المذكور آنفاً فجعلت من العرب رعية، ومن الأخلاط سادة، وبالرغم من انقلاب الموازين إلا أن هذه المعادلة جعلت العرب يعيشون حياة الاستقرار ويكونون مجتمعات مدنية انتمت إلى بعضها البعض حسب المهنة والطبقة والمستوى المعيشي فصار الانتماء إلى الطبقة وإلى المستوى الحياتي بدلاً من القبيلة والعصبة التي كانت تحكمهم. انظر: المقرئ، البيان، ص ١١٥ - ١٤٠، محمد بن عبد الرحمن الرابطي، المرجع السابق، ١٥٥ - ١٦٩، أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص ٢٦٠ - ٢٦١، ٢٦٦.

(١) ياقوت الحموي، المصدر السابق، مج ٥، ص ١٤٠؛ قاسم عبدة قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك ط ٢، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٨٣ م، ص ٢٩ - ٣٠.

(٢) السودان هم طائفة من العبيد والخدم تزعمهم مؤمن الخلافة جوهر مولي العاضد الفاطمي آخر خلفاء الدولة الفاطمية، دخلوا في صراع مع صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٦٤ هـ / ١١٦٨ م) ونتج عنه قتل معظمهم ونشبت الباقون في الإقليم، وكان عددهم أكثر من خمسين ألفاً. انظر: أبو شامة، المصدر السابق، ج ١، ق ٢، ص ٤٥٠ - ٤٥١.

المبحث الثالث

الأوضاع السياسية في الإقليم

أولاً: أوضاع إقليم مصر قبيل سنة (٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م) ^(١)

يحتل إقليم مصر موقعاً مهماً يربط بين الشرق والغرب ، ويعطي هذا الموقع انطباعاً لأي باحث بأنه كان بمثابة الموقع الوسط ، والمركز الحيوي للدولة العربية الإسلامية ، فمنذ قيام الدولة الأموية ومن ثم العباسية ، لعب هذا الإقليم دوراً مهماً وأصبح مرتكزاً، وقاعدة ومخزوناً بشرياً، وطبيعياً مد كل الدولة التي تعاقبت على حكم المنطقة بما تحتاجه من دعم وقوة ، لهذا كان محوراً لكل الصراعات والحروب التي قامت بين الدول من أجل السيطرة عليه والمحافظة على امتلاكه ، ولكن ما يلاحظ على جغرافية الإقليم الطبيعية وما ينبغي الإشارة إليها أنه كان يمثل العمق الحقيقي للساحل الشامي ، والساحل الشامي كان عمق مناطق الخلافة العباسية في العراق ، وهذا ما يفسر طبيعة كل تلك الصراعات التي نشأت حول السيطرة على الإقليم ، لكن ما يلاحظ هنا هو أن الصراعات كانت دائماً تدور فوق التراب الشامي ، ومن هنا يمكن الركون إلى أن هناك علاقة جغرافية وسياسية قوية تربط كل أقاليم الدول العربية الإسلامية وخصوصاً تلك العلاقة التي كانت بين إقليم مصر وإقليم الشام ، فكل الدول التي قامت في إقليم مصر حاولت جاهدة تأمين الساحل الشامي وذلك لحماية مصر من أي تبعات يمكن أن تحدث ^(٢) وهذا الفرضية تؤكدتها دراسة الأوضاع السياسية للإقليم قبل قيام دولة الأتراك المماليك (٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م) .

(١) تعتبر سنة (٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م) تاريخاً مهماً بالنسبة للدراسة فهي السنة التي قامت فيها دولة الأتراك المماليك في مصر والشام والحديث عن الفترة التي سبقت هذا التاريخ مهمة بحكم أن دولة الأتراك المماليك لم تكن مستقلة ولا يمكن دراستها بشكل مستقل دون ذكر ما كان فيها، وما نتج عنها، لهذا كان ضروريا طرح مسألة الأوضاع السياسية وتحليلها قبل قيام دولة الأتراك المماليك. انظر: السيد الباز العربي، المماليك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د. ت) ص ٣٤ - ٥١ ؛ قاسم عبده قاسم، على السيد علي، الأيوبيون والمماليك التاريخ السياسي والعسكري، ط ٢، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦ م ، ص ١٢٥ - ١٤٢ أحمد مختار العبادي ، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٩ م ، ص ٦٣ - ١١٣ .

(٢) جمال الدين بن واصل ، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، تحقيق ، جمال الشبال ، ج ٣ ، دار القلم ، القاهرة ، (د. ت) ص ٢٥٨ ؛ أحمد مختار العبادي ، المرجع السابق ، ص ١٤١ .

إن طرح قضية الأوضاع السياسية للإقليم هي مسألة جد مهمة ، ومعقدة ، بالرغم من أن الدراسة تتناول الجانب الاجتماعي للإقليم في تلك الفترة المحددة، إلا أن دراسة الأوضاع الاجتماعية وما فيها من أنماط معيشة وما ينتج عنها من عادات وتقاليد وظواهر لا يمكن دراستها بشكل منفصل عن بقية الجوانب الأخرى الاقتصادية، والسياسية بحكم تأثيرها بكل تلك الجوانب. فالحياة الاجتماعية في إقليم مصر زمن قيام دولة الأتراك المماليك ما هي إلا محصلة لتاريخ ولفترة طويلة عاشها الإقليم كانت بدايتها مع قيام الدولة العربية الإسلامية باعتبارها قامت على أساس ديني حول تفسير وتطويع كل الجوانب الحياتية ، وجعلها تسير ضمن الرؤية الاجتماعية الإسلامية التي طرحها الدين .

لقد خضع الإقليم للسيطرة العباسية المباشرة سنة (١٣٢ هـ / ٧٤٩ م) بعد أن نجحت هذه الدولة في إسقاط الخلافة العربية الأموية ، وتم تعيين والٍ من البيت العباسي^(١) بحكم الإقليم ، واستمرت سياسة تعيين الولاة في الإقليم مباشرة من الخلافة العباسية إلى سنة (٢٥٤ هـ / ٨٦٨ م) حيث شهد هذا التاريخ ظهور دول مستقلة^(٢) سيطرت على الإقليم، وحاولت إقصاء سيطرة الخلافة .

(١) أول من حكم من العباسيين هو الصالح بن علي بن عبد الله بن عباس ، عينه السفاح ابن أخيه أول خلفاء بني العباس ، حيث قام هذا بتسليم بني أمية وقضي عليهم لأنهم لجأوا إلى إقليم مصر فكان ذلك إعلاناً لقيام دولة بني العباس ونهاية دولة بني أمية سنة (١٣٢ هـ / ٧٤٩ م) وحكم من بعده عدد كبير من الولاة وصلوا إلى (٧٣) واليا تولوا الحكم خلال الفترة الأولى من حكم بني العباس والتي يعبر عنها بالمباشرة للإقليم. انظر: أحمد بن يعقوب اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي، مج ٢ ، ط ٤ ، دار صادر، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٣٤٦ . ابن ظهيرة، المصدر السابق ، ص ٣٣ - ٣٩ .

(٢) لقد جرت عادة الخلفاء العباسيين على إقطاع الإقليم للولاة الأتراك بمماليكهم ، ليحكموا نيابة عن الخليفة ، ومصر كانت من ضمن الأقاليم التي تم إقطاعها فقد أقطعت إلى أحمد بن طولون وهو ملوك تركي أرسل كهنية من حاكم بخاري للخليفة العباسي المأمون سنة (٢٠٠ هـ / ٨١٥ م) استطاع بفضل ذكائه وقدرته من تكوين أول دولة مستقلة في مصر سنة (٢٥٤ هـ / ٨٦٨ م) ومن أهم أعماله أنه استكثر المماليك الأتراك ، وبني مدينة القطائع سنة (٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م) كما أنه حاول نقل الخلافة العباسية من بغداد إلى مصر سنة (٢٦٨ هـ / ٨٨١ م) وهنا ينبغي الإشارة إلى أن اليعقوبي يرى أن أحمد هذا لم يستقل بمصر إلا في سنة (٢٥٨ هـ / ٨٧١ م) بعد أن رتب أمورها وأخذ البيعة لنفسه ، وهذا التاريخ يتعارض مع كثير من المؤرخين. أما ثاني الدول المستقلة بمصر فهي الدولة الإنشيدية سنة (٣٢٣ - ٣٥٨ هـ / ٩٣٥ - ٩٦٩ م)، ومؤسسها محمد بن طغج بن =

وبالرغم من وجود تلك الدول المستقلة ، فإن الوضع كان مقبولا بالنسبة للدولة العباسية ولكن الأوضاع السياسية تغيرت بحلول سنة (٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م). ففي هذه السنة شهد الإقليم قيام دولة أخرى تختلف عن الدول الأولى التي كانت موجودة وهذه الدولة هي الدولة الفاطمية^(١) التي تختلف عن سابقتها في كونها تعتمد على أساس مذهبي

= جف الملقب بالإخشيد ، وهو توكي من إقليم فرغانة بلاد ما وراء النهر تفاني في خدمة الخلافة العباسية حتى أسندت إليه مهمة تولي شؤون مصر فاستقل بها ، كما أنه حاول ضم إقليم الشام ودخل في حروب كثيرة من أجل ذلك. وآخر من حكم هذه الدولة كان أبو المسك كافور الإخشيدي، الذي مات فاضطربت من بعده أوضاع الإقليم مما سمح للفاطميين بدخولها والسيطرة عليها. انظر: اليعقوبي ، المصدر السابق ، مج ٢ ، ص ٥١٠ ؛ أبي الحسين علي بن أبي التكرم بن الأثير ، الكامل في التاريخ ، حققه نخبة من العلماء ط ٣ ، ج ٥ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ص ٣٣٩ ، ج ٧ ، ص ٣٠ - ٣١ ؛ ابن ظهيرة ، المصدر السابق ، ص ٤١ - ٤٢ ؛ أحمد المختار العبادي ، في التاريخ العباسي والفاطمي ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(١) الدولة الفاطمية: قامت في بلاد المغرب سنة (٢٩٧ هـ / ٩٠٩ م) على يد عبيد الله المهدي الذي تلقب بالخليفة وأعلن انتسابه لعلي بن أبي طالب وجعل من المذهب الشيعي مذهباً رسمياً لهذه الدولة فاشتد على ذلك من العباسيين الذين يعتمدون على المذهب السني في حكم الرعية. لقد اعتمدت الدولة الفاطمية في قيامها على الدعوة في نشر فكرتها وأحققتها في الخلافة واستولى الفاطميون في المغرب على مدينة القيروان ثم بنوا مدينة المهدية وحاولوا فرض سيطرتهم على المغرب الأقصى ولكنهم فشلوا كما أنهم حاولوا السيطرة على الأندلس التي كانت تحت الخلافة الأموية ولكنهم فشلوا أيضاً مما جعلهم يغيرون أنظارهم عن المغرب إلى المشرق فكانت مصر هي هدفهم وعط آمالهم فاستمرت محاولتهم للسيطرة عليها خلال ثلاث حملات كبرى نجحت آخرها سنة (٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م) في السيطرة على الإقليم فقامت دولتهم في مصر بعد المغرب ، فكان عدد خلفائهم أربعة عشر خليفة ، أربعة منهم في المغرب ، وهم المهدي ، والقائم ، والمنصور ، والمعز ، والبقية في مصر وهم ، العزيز بالله ، والحاكم ، والظاهر ، والمستنصر ، والمستعلي ، والأمير ، والحافظ ، والظاهر ، والفاخر ، والمعاضد ، وانتهت دولتهم على يد صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٦٧ هـ / ١١٧١ م) وأهم ما ميز دولتهم بالنسبة لموضوع الدراسة هنا هو كونهم اختلفوا عن كل الدول التي سبقتهم والتي خلفتهم فقد كان عداؤهم مستحكما للعباسيين ، كما أنهم اعتمدوا في حكم البلاد على العرب المغاوية الذين جاءوا معهم في رحلتهم للسيطرة على إقليم مصر ، وهؤلاء العرب كان لهم دور كبير في تعريب الإقليم ، والامتزاج مع سكانه ، كما أنهم استطاعوا بفضل سياستهم التي اتبعوها العمل على جذب السكان من كل الأقاليم وتقديم المساعدة لهم حتى يستقروا داخل =

يختلف عن مذهب الخلافة العباسية ، بالإضافة إلى أن الفاطميين كانوا يعتبرون أنفسهم هم أصحاب الخلافة الحقيقيين بدلاً من العباسيين ، وهذا جعل محاولة الاستقلال بالإقليم هذه المرة تأخذ نوعاً من الفاعلية والجدية التامة في الاستقلال ، فقد حاول الفاطميون جاهدين تغيير كل الأوضاع التي كانت موجودة بعد نجاحهم في تغيير الوضع السياسي حيث أصبح الإقليم تابعاً لهم ومقر حكمهم وحاضرة خلافتهم^(١).

لقد استمرت الدولة الفاطمية في حكم الإقليم لأكثر من (٢٠٠ سنة) ، وهذه الفترة دون شك أثرت على السكان وعلى أنماط معيشتهم وأسلوب حياتهم ، وحركة هجرتهم ، كما أنها دفعت بأعداد كبيرة منهم للتكيف مع مفهوم الدولة الجديدة والخلافة والمذهب الذي انتهجته الدولة^(٢).

لقد استمرت فترة العداء تلك بين الفاطميين والعباسيين ، ولم تحسم إلا من خلال الدولة الزنكية^(٣) التي كانت بمثابة الدولة المستقلة داخل كنف الدول العباسية ، فقد كان

مصر. انظر: أبي شامة ، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية ، تحقيق ، محمد حلمي محمد ، محمد مصطفى زيادة، ج ١ ، ق ٢ ، المؤسسة المصرية العامة ، القاهرة ، (د . ت .) ، ص ٥١٠ - ٥١١ ؛ المقرئزي ، البيان ، ص ١٣٢ - ١٣٦ ؛ أحمد المختار العبادي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ - ٢٥٩ .

(١) غريغوريوس الملطي بن العبري ، تاريخ مختصر الدول ، ط ٣ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٩٢ م ، ص ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٩٢ ، ١٩٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٥ .

(٣) الدولة الزنكية: وأصل هذا البيت قسيم الدولة اقسقر ، تركي الأصل من أصحاب السلطان ركن الدين ملكشاه بن ألب أرسلان صاحب الدولة السلجوقية التي سيطرت على مناطق الخلافة العباسية وأصبحت تابعة اسمياً للخليفة العباسي ، حيث استطاع عماد الدين زنكي بن قسيم الدولة من غرض وجوده وقرته عند السلطان السلجوقي الذي أكرمه وعينه في مناصب كثيرة ثم أقطعة المرسل وأعمالها ، فبدأ في إعمارها وتقوية جيشها لغرض محاربة الصليبيين وطردهم من الساحل الشامي وانتهج في ذلك عدة طرق وسخر كل الإمكانيات الاقتصادية منها والفكرية ، والثقافية لغرض تلك الحرب ، ففي سنة (٥٢٢ هـ / ١١٢٨ م) ضم إلى دولته جزيرة ابن عمر ، وأرسل ، والرحبة ونصيبين ، وحران ، والرها ، وديار الجزيرة ، ثم ضم أيضاً حلب ، والبلاد الشامية ثم حمص ، وحصن كيفا ، ولكنه قتل في سنة (٥٤١ هـ / ١١٤٦ م) فتولى ابنه نور الدين محمود زنكي الحكم وسار على نفس سياسة أبيه في محاربة الفرنجة ومن أعماله أنه أرسل أسد الدين شيركوه وصلاح =

هناك نوع من الولاء السياسي الاسمي للعباسيين يظل على تلك الدول ، أما باقي نواحي حياتها الاقتصادية والاجتماعية فهي مستقلة ومنفصلة عن العباسيين ، وحاولت جاهدته السيطرة على الإقليم ، باعتباره عمق بلاد الشام وغزونه الطبيعي والبشري ، وبحكم دخول تلك الدولة في حروب مع الصليبيين الذين حاولوا في حملات كثيرة السيطرة على مدن الساحل الشامي والاستقرار به بفعل أهميته الاقتصادية الكبيرة. وفي ظل تلك الأحداث والحروب نجحت الدولة الزنكية بعد عدة محاولات في ضم إقليم مصر إلى ممتلكاتها سنة (٥٦٧ هـ / ١١٧١ م) بواسطة أسد الدين شيركوه وابن أخيه صلاح الدين الأيوبي^(١). فكان ذلك إذناً لنهاية الدولة الفاطمية في مصر ، وإعلاناً بعودة الإقليم إلى السيطرة الاسمية للعباسيين، ولكن الإقليم عاد للاستقلال مرة أخرى على يد صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٦٩ هـ / ١١٧٣ م) الذي لم يتوقف عند هذا الحد فقد عمل على ضم إقليم بلاد الشام بسبب ضعف خلفاء نور الدين محمود زنكي ، إلى ممتلكات دولته الناشئة الجديدة التي حملت اسم أسرته الأيوبية^(٢)، حيث تميزت هذه الدولة بسياساتها العسكرية

=الدين الأيوبي للاستيلاء على مصر وتحريرها من الفاطميين، ولكن وفاته سنة (٥٦٩ هـ / ١١٧٣ م)، وتولي ابنه إسماعيل الحكم أدت إلى إنهاء الدولة، فصغر سن إسماعيل وتلاعب الأمراء ومالكي ولده به جعلت صلاح الدين يستغل بإقليم مصر ويعلن قيام الدولة الأيوبية. انظر: شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل، الروضتين في أخبار الدولتين ج١، دار الجليل، بيروت، (د، ت)، ص ٢٤، ٣١، ٣٦، ابن الأثير، المصدر السابق، ج٩، ص ١٣-١٤، عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مج ٥ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢ م، ص ٢٨٤، ٣٠٢.

(١) أبي شامة، المصدر السابق، ج١، ق٢، ص ٣٦٣-٣٦٧، ٣٨٩، ٤٥٠-٤٥١، ٤٩٤.

(٢) الدولة الأيوبية: تسمى أيضاً بدولة الأكراد ، والدولة الصلاحية ، ومؤسسها صلاح الدين بن نجم الدين أيوب شاذي ، كردي الأصل خدم أبوه وعمه أسد الدين شيركوه الدولة الزنكية ، فنجحوا في نيل ثقة البيت الزنكي مما جعلهم يتوزون أعلى المناصب فاعتمد نور الدين محمود زنكي في ضم إقليم مصر ونجحوا في ذلك وأنشؤا الوجود الفاطمي سنة (٥٦٧ هـ / ١١٧١ م) وبعد استقل صلاح الدين بالإقليم وضم إليه اليمن ، وبلاد الشام ، والنوبة ، فحاز بذلك رضا الخليفة مما جعله سلطاناً مطلقاً لتلك البلاد، فدخل في حروب مع الصليبيين فحرر بيت المقدس منهم، وبوفاته حدث انقسام كبير بين أبناء البيت الأيوبي حول من يتولى الحكم، فتولي ابنه العزيز عثمان حكم إقليم مصر إلى =

والحربية التي وجهت لمحاربة الصليبيين وطردهم من الساحل الشامي، ونجحت بشكل نسبي في ذلك ولكن الدولة دخلت في حالة من الفوضى والصراع السياسي بعد وفاة مؤسسها صلاح الدين الأيوبي فقد نتج عن وفاته غياب القيادة السياسية الموحدة التي تسير في نفس خط الموحدة والجهاد التي اتبعتها الدولة الزنكية والدولة الأيوبية، فقد كثرت الصراعات بين ورثة صلاح الدين مما جعل المنطقة مقسمة بين أبناء البيت الأيوبي^(١) فأعطى ذلك فرصة كبيرة للصليبيين لدخول إقليم مصر، ونجحوا في دخول دمياط أثناء حملتهم السابعة سنة (٦٤٧هـ / ١٢٤٩م) دون قتال بسبب اضطراب المنطقة وذعر السكان وانتشار خبر وفاة الصالح نجم الدين سلطان مصر مما جعل القيادة تستقر في يد شجرة الدر زوجة الصالح ومماليكه^(٢)، الذين نجحوا في هزيمة الصليبيين فكان لهم الدور

سنة (٥٩٥هـ / ١١٩٨م) ثم خلفه ابنه المنصور الذي كان صغيراً في السن فخضع لعمه العادل الذي نجح في سنة (٥٩٦هـ / ١١٩٩م) في ضم إقليم مصر للشام تحت سيطرته وعين ابنه الكامل نائباً له على مصر، فحكم الأخير الإقليم مدة ٤٠ سنة، ثم تولى من بعده ابنه العادل الذي كان ضعيفاً مما سهل مهمة أخيه الصالح نجم الدين أيوب في السيطرة على الإقليم سنة (٦٣٨هـ / ١٢٤٠م) حيث حكمه إلى سنة (٦٤٧هـ / ١٢٤٩م) حيث تعرض الإقليم لحملة صليبية أدت للسيطرة على دمياط، وفي ظل تلك الأحداث توفي الصالح نجم الدين، فتولت زوجته شجرة الدر شئون الحكم لحين عودة ابنه ثوران شاه من حصن كيفا، وعند عودة ثوران نجح مع مماليك أبيه في هزيمة الصليبيين، ولكنه قتل بسبب خلافه مع المماليك بعد نهاية الحرب فكان هذا آخر أبناء البيت الأيوبي الذين حكموا الإقليم بشكل مستقل، كما أن هذه الحادثة مهدت لتدخل المماليك في شئون الحكم وتعيين من يشاؤون. وأخيراً فإن تقسيم تلك الدولة بشكل عام ينتج أنها كانت دولة عسكرية أساساً خاضت حروباً كثيرة مما أرهاق السكان واقتصاد الدولة، كما أن استكثار المماليك كان سمة بارزة وملحوظة في تلك الفترة والسبب يرجع إلى كثرة الحروب والتطاحن، فكانوا بمثابة النعمة لدولة بني أيوب والنقمة في نفس الوقت عندما اعتلوا قيام دولتهم. انظر: ابن واصل، المصدر السابق، ج٣، ص ٣-٤، ٨٣-٨٧، ١١٠-١١٣؛ أبي شامة، المصدر السابق، ص ٣٢٩-٣٣٥، ٤٩٤.

(١) ابن واصل، المصدر السابق، ج٣، ص ١٤-١٥، ٢٦.

(٢) قاسم عبده قاسم، ماهية الحروب الصليبية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ١٩٩٣م، ص ١٦٤، ١٦٥، ١٦٥، ستيغن وانسمان، العملات الصليبية، ترجمة نور الدين خليل، ط ٢، ج ٣، مصر، (د. ت.)، ص ٣١٦؛ هانس أبرهارد ماير، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة عماد الدين خانم، مجمع الفانح للجامعات، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٠م، ص ٣٧٧-٣٨٠.

الأكبر في إنقاذ الإقليم من سيطرة الصليبيين وأعطاهم نوعاً من الشرعية في بروزهم كقادة وأمراء وسلاطين للإقليم بدلاً من أبناء البيت الأيوبي الذين كثرت فتنهم وحروبهم .

ومن خلال ما تقدم عن الأوضاع السياسية للإقليم وبشكل عام يتضح للمباحث أن الإقليم عاش في إطار السيطرة المباشرة التي كانت تعين من مقر الخلافة ولكنه سرعان ما شهد قيام دول حاولت الاستقلال به وجعله يعيش في معزل عن سيطرة الخلافة، ولكنها لم تنجح ولم تستطع فصل الإقليم عن جغرافية الدولة العربية الإسلامية الطبيعية، وتواصل سكانه واختلاطهم داخل المنطقة، يضاف إلى ذلك إن السمة العامة التي برزت خلال تلك الفترة هي ظاهرة الصراعات السياسية، فقد كان الإقليم بؤرة توتر بشكل كبير، وهذا يعود إلى كونه غنياً طبيعياً وبشرياً، تنافست عليه كل القوى من أجل الظفر به، لهذا شهد قيام حكومات مختلفة ومتنوعة كان آخرها قيام دولة الأتراك المماليك الذين عملوا على اغتصاب السلطة التي كانوا يتولون خدمتها^(١).

(١) هانس أيرهارد ماير، المرجع السابق، ص ٣٨١ .

ثانياً : دولة الأتراك المماليك في إقليم مصر سنة (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م)

وصلت الدولة العباسية إلى أقصى مراحل ضعفها وقصورها إلى درجة أنها لم تعارض أي نظام أو كيان سياسي ينشأ في مناطق نفوذها ، حتى ولو كان يهدد وجودها ، وبالإضافة إلى ذلك الضعف الواضح للخلافة التي لم تعد سوى رسم فقط^(١) . كما أن بناء الدولة الداخلي أصيب بهزة عنيفة على المستوى الاجتماعي ، بسبب اعتمادها على الموالى والرقى ، الذين استخدموا لغرض خدمة الدولة وتسيير عجلتها في البداية ، فكانوا بمثابة ظاهرة اجتماعية بدأت مع قيام الدولة العربية الإسلامية ، ووصلت إلى مرحلة التضموج في نهاية عهد الدولة العباسية ، فقد شكل هؤلاء أهمية كبيرة في التاريخ الإسلامي حيث خدموا الدولة في كل قطاعاتها ، كالصناعة ، والعلم والسياسة ، والحرب ، ولكن وجودهم أخذ أبعاداً أخرى في زمن ضعف الخلافة العباسية فقد وصلوا إلى الرئاسة بفضل تفضل الخلفاء لهم فصاروا أصحاب النهي والأمر في قصور الخلفاء ، وزاد نفوذهم في أقاليم الدولة ، حتى إن بعضهم حاول تأسيس دولة مستقلة^(٢) عن الخلافة^(٣) .

لقد بلغت ظاهرة الموالى من العبيد والمماليك والأرقاء ذروتها عندما وصلوا إلى قمة الهرم السياسي ، فقد استطاعوا تكوين نظام سياسي مستقل تربعوا على رأسه فصاروا سادة ، وبقية أبناء المجتمع العربي الإسلامي رعية ، والدليل على ذلك ما فعله الأتراك المماليك عندما وصلوا إلى السلطة الفعلية في إقليم مصر سنة (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م) وهو

(١) عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، دار الهلال ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠م ، ص ١٨٩ .

(٢) يجمع أغلب المؤرخين المحدثين على أن أحمد بن طولون هو صاحب أول تجربة لإنشاء كيان سياسي مستقل في مصر داخل الكيان الإسلامي العام ، وهذه المبادرة من دون شك كانت من بوادر الاستقلال بمصر زمن العباسيين أنتجت فيما بعد استقلالاً تاماً للإقليم في عصر المماليك الذين ساعدتهم الغزو المغولي في جعل مصر قاعدة للعالم الإسلامي ومقراً للخلافة فصار الموالى أصحاب فضل كبير في المحافظة على الدولة وكيانها . انظر : أمين الحوتى ، محمد مصطفى زيادة ، وآخرون ، تاريخ الحضارة المصرية ، مع ٢ ، المؤسسة المصرية العامة ، مكتبة مصر ، (د . ت) ، ص ٤٠٣ .

(٣) ابن خلدون ، العبر ، ج ٥ ، ص ٤٣٩ - ٤٤٠ ، محمد بن محمد الجرجاوي ، تاريخ ولاية الصعيد في أعصرين المملوكي والعثماني ، تحقيق أحمد حسين النعكي ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨م ،

دليل واضح على سطوة الموالي من المماليك والأرقاء وقوتهم وتسليمهم حتى وصلوا إلى حكم البلاد والعباد، كما أن هذا الحدث أكد الطبقة التي كانت من صفات المجتمع العربي الإسلامي في تلك الفترة، بحكم وصول هذه الطبقة، إلى الحكم بالرغم من ضعف أصولها الاجتماعية، وفي المقابل فإن هذا التغير النوعي حول من يحكم وأصله لم يثر جدلاً كبيراً في المجتمع آنذاك فقد رحبت أغلب الطبقات الأخرى بهؤلاء الذين يحكمون، فهم من أنقذوا البلاد وحافظوا على وحدتها ووحدة دينها^(١).

إن المقصود بالمماليك^(٢) هنا هم الرقيق من الجنس الأبيض الذين جلبوا في زمن الدولة الأيوبية، والمملوكية عن طريق التجار^(٣) الذين كانوا يكثررون أثناء الحروب، وهؤلاء الرقيق مواطنهم مختلفة فقد جلبوا من شبه جزيرة القرم، آسيا الصغرى، وبلاد القوقاز، وفارس، وتركستان، وبلاد ما وراء النهر، كما أنهم كانوا أختلاطاً من الأتراك، والشراكسة، والروم، والروس، والأكراد، والمغول^(٤).

لقد جلب الرقيق أساساً لتقديم خدمات مختلفة للخلافة الإسلامية كمؤسسة، ثم اعتمدت عليهم الدولة التي عاشت في كنف الخلافة كقوة عسكرية تم شراء بعضها،

(١) ابن خلدون، المعبر، ج٥، ص ٤٤١ .

(٢) المماليك: جمع، ومفردهما علوك، ويقصد بها غالباً الرقيق، وهي اسم مفعول، فعله ملك، واسم الفاعل مالك، والمملوك هو عبد مملوكه. انظر: علي إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٧ م، ص ٢٣ .

(٣) ظاهرة تجارة الرقيق لم تكن معلنة، رغم كثرتها، فقد مارسها التجار بشيء من الخفية كما أن التجار لا يحصلون على الرقيق إلا من خلال السرقة من أهلهم، بسبب منع تلك الظاهرة، خصوصاً زمن الدولة الأيوبية حيث منع التجار من التجارة ببيع الرقيق أو التطرق إليهم ولكن بعض المؤرخين المحدثين يقولون بإباحة تلك الظاهرة، وتطرق البعض الآخر إلى درجة أنهم قالوا: بأن الأهل يبيعون أولادهم للتجار وللتنخاسة مقابل بعض المال، وربما تكون هذه الرواية صحيحة إلا أنها وفي نفس الوقت تمثل حالات نادرة ومفردة لا يمكن تعميمها. انظر: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق محمد ضياء الدين، ج٢٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢ م، ص ٤١٥؛ علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص ٢٥ .

(٤) النويري، المصدر السابق، ج٢٩، ص ٤١٥ - ٤١٦؛ ابن خلدون، المعبر، ج٥، ص ٤٤٢؛ علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص ١٢٤ السيد البار العربي، المرجع السابق ص ٥٥ - ٥٦ .

وأخذ بعضها الآخر من قبائل مشهود لها بالقوة، على سبيل استفادتهم المادية، وفي كثير من الأحيان اتبعت بعض الدول طريق إشراك أجناس مختلفة وكثيرة في الجيش، من باب تنوع القدرات، وخلق نوع من التنافس بين الأجناس، من أجل التفاني في خدمة الدولة^(١). وظاهرة الرقيق هذه لم تكن من اختصاص دولة بعينها، أو خليفة معين فالحاجة كانت إليهم تختلف من فترة لأخرى، ولكن عملية استكثارهم أخذت أبعاداً أخرى في زمن الدولة الأيوبية بسبب الخلافات والحروب التي كانت دائمة الحدوث بين أبناء هذه الدولة، فقد اعتمد عليهم الأيوبيون، وشكلوا منهم جيوشاً كبيرة لتأدية الحروب نيابة عنهم، وأثناء تلك الحروب وجد المماليك الأتراك مناخاً مناسباً أدى إلى ظهور جموع كثيرة حملت أسماء أميادهم الأيوبيين، فكانت منهم على سبيل المثال المماليك الأسدية، والصلاحية، والعززية، والبحرية، والصلاحية^(٢) وغيرها^(٣). إن الأتراك المماليك الذين حكموا مصر عاشوا كرقيق في عهد الدولة الأيوبية، لهذا اعتبر بعض المؤرخين أن دولتهم ما هي إلا امتداد لدولة أميادهم الأيوبيين أو فرع منها على أقصى تقدير^(٤)، حيث يعتمد أصحاب هذا الرأي على ما قام به الصالح نجم الدين بن الكامل الأيوبي، من استكثارهم حيث جلب أكثر من ألف مملوك زمن حياة والده، مما جعل الأخير يغضب من تصرفه ويرتاب فيه، ما أدى إلى نفيه إلى بلاد الشرق، ولكنه عاد بعد وفاة والده وحكم إقليم مصر

(١) نظام الملك الطوسي، سياست نامه سيرة الملوك، ترجمة يوسف حسين يكار، دار القدس، لبنان، (د. ت)، ص ١٢.

(٢) تعددت فرق المماليك وحملت أسماء بعض أبناء البيت الأيوبي الذين قاموا بشرائهم، فالأسدية تنسب إلى أسد الدين شركوه، والصلاحية، نسبة إلى صلاح الدين الأيوبي، والعززية، للعزیز عثمان بن صلاح الدين الأيوبي، والصلاحية نسبة للصالح نجم الدين أيوب، أما البحرية الصلاحية فهم مماليك الصالح نجم الدين أيوب الذين عاشوا في الروضة، واستطاعوا حكم الإقليم فيها بعد هذا سميت دولتهم بالبحرية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تسموا بهذا الاسم؟ فمن المؤرخين من ينسب البحرية لبحر النيل، وفريق آخر يقول: بأن التسمية جاءت نتيجة لجلبهم من البلاد الشمالية ما وراء البحار، أو ما وراء البحر الأسود. انظر: النويري، المصدر السابق، ج ٢٩، ص ٩، ٢٩ - ٣٠، ٣٦؛ أمين الخولي، محمد مصطفى زيادة، وآخرون، المرجع السابق، م ٢، ص ٤٨٣.

(٣) ابن خلدون، المعبر، م ٥، ص ٤٤٣.

(٤) النويري، المصدر السابق، ج ٢٩، ص ٤١٣.

سنة (٢٣٥ هـ / ١٢٣٧ م) ، فعمل على زيادة عدد المماليك الأتراك^(١) ، وخصص لهم جزيرة الروضة^(٢) ، ووضع لهم نظاماً تربوياً خاصاً يعتمد أساساً على تعليمهم العربية ، وأسس الإسلام ومنعهم من مخالطة العامة ، ما جعلهم ينشأون في معزل عن الحياة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع العربي بإقليم مصر ، وهذا بطبيعة الحال صنفهم ضمن الطبقة الواحدة التي تخارب كل الطبقات الأخرى من أجل المحافظة على وجودهم أولاً ولتحقيق مكاسب اقتصادية ثانياً .

لقد نجح الأتراك المماليك في تقديم القوة الكافية لحماية دولة الصالح نجم الدين أمام أطباع إخوته وأبناء عمومته الأيوبيين ، كما أنهم نجحوا في رد عدوان الصليبيين الذين نزلوا دمياط كغزاة ، وأزاحوا خطر الحرب والموت عن الإقليم^(٣) ، مما أعظمهم دفعاً قوياً لرفض ابن سيدهم الصالح نجم الدين - توران شاه^(٤) - الذي عاد بعد وفاة أبيه إلى إقليم مصر

(١) المصدر نفسه ، ج ٢٩ ، ص ٤١٣ .

(٢) جزيرة الروضة: يطلق مسمى الروضة ، أي المؤنقة على الجزيرة التي تقع بين مصر ، والجزيرة ، أمام القسطنطينية عرفت في أول الإسلام باسم الجزيرة ، وجزيرة مصر ، والحصن ، ثم سميت جزيرة الروضة ، وكانت متزهاً ملوكياً في البداية وسميت بالروضة أيام الأفضل شاهنشاه بن أمير الجيوش بدر الدين الجمالي وزير الخليفة الفاطمي ، حيث أنشأ مكاناً في الجزيرة سماه الروضة لجمالها ، سكنها الناس حتى تولى الصالح نجم الدين أيوب حكم إقليم مصر فأنشأ فيها قلعة عرفت بأسماء كثيرة منها المقياس وقلعة الروضة ، وقلعة الجزيرة ، والقلعة الصالحية ، وسبب بناء القلعة بها كان لغرض تربية المماليك الذين استكثرهم الصالح حيث كثر فسادهم في المدينة فانتقل بهم إلى القلعة . انظر: جلال الدين السيوطي ، بلبل الروضة ، تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، المكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨١ م ، ص ١١٠ .

(٣) أبي الفداء ، المصدر السابق ، مج ٢ ، ج ٣ ، ص ١٨١ .

(٤) توران شاه: ابن الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الكامل محمد بن العادل ، كان يحسن كفاً عند وفاة والده عاد إلى إقليم مصر ، فوالق رجوعه كسرة الفرنجة ، نفر الناس منه ، بسبب خفته وحليته ، دخل في نزاع مع عماليك والده ، ووقع خلاف شديد بينه وبين شجرة الدر زوجة أبيه بسبب نصرته أيضاً ، مما جعل شجرة الدر تعقد اتفاقاً بينها وبين المماليك يقضي بالتخلص منه ونجح ذلك الاتفاق وقتل توران شاه سنة (٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م) . انظر: محمد شاكر الكتبي ، فوات الوفيات والذيل عليها ، تحقيق إحسان عباس ، مج ١ ، دار الثقافة بيروت ، (د . ت) ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

ليدير مشورتها باعتباره ولي عهده فقد أساء معاملتهم ما دفعهم لقتله ونصبوا شجرة الدر^(١) سرية الصالح نجم الدين كسلطانة للبلاد سنة (٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م) ولكنها لم تحكم سوى ثلاثة أشهر تنازلت على إثرها بعد أن قبلت الزواج من أيك التركماني^(٢) تحت ضغط المماليك الأتراك الذين أصبحوا أصحاب القوة الفعلية وأصبحت الإرادة السياسية في أيديهم ، فنصبوا أيك وهو أول مملوك يحكم المماليك ولكنه استعظم أمر الاستقلال وخشي من أبناء البيت الأيوبي ما جعله يشرك الأشرف موسى بن يوسف بن الملك الكامل بن محمد بن الملك العادل صاحب اليمن^(٣) ، والأشرف هذا كان صغيراً في السن وهو بمثابة النغلاء الشرعي لأيك فهو رسم ، والسلطة الفعلية في يد المماليك ، ووجود الأشرف هذا جعل الكثير من المؤرخين لا يعتدون بقيام دولة المماليك فلم يستقم لهم الأمر إلا في سنة (٦٥١ هـ / ١٢٥٣ م) عندما تخلص أيك من خصومه فتجراً على خلع الأشرف فكان ذلك إعلاناً لقيام دولة دولة المماليك في مصر، وكما هو متوقع تأزم الموقف بين المماليك، والأيوبيين في الشام ما جعل المماليك يخوضون حروباً ضدهم استمرت لفترة.

في ظل هذه الاضطرابات السياسية والصراعات والحروب بين دولة الأتراك المماليك وأبناء البيت الأيوبي في الشام قتل أيك على يد شجرة الدر سنة (٦٥٥ هـ / ١٢٥٧ م) بسبب التنافس على الحكم واثمتع بالمزاي الاقتصادية فأقام مماليك المعز ابنه، الملك

(١) شجرة الدر سرية الصالح نجم الدين: ومسمى سرية يعني الأمة التي أسكنها صاحبها بيتاً ، عرفت أيضاً بأُم خليل الصالحية ، نسلطت بعد موت الصالح نجم الدين زوجها ، ثم تزوجها عز الدين أيك بعد أن تنازلت له عن الحكم ولكن خلافاً دب بينهما جعلها تقدم على قتله سنة (٦٥٥ هـ / ١٢٥٧ م). انظر: جمال الدين أبي المحاسن بن تغري بردي ، الليل الشافي على المنهل الصافي، حققه، فهيم محمد علوي شلتوت ، ج١ ، ط٢ ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩ م، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) عز الدين أيك: وهو السلطان الملك المعز أيك الصالح النجمي التركماني ، كان من أكبر مماليك السلطان الملك الصالح نجم الدين وكان من الأخصاء عند أستاذه الملك الصالح ، يلقب بالتركمانى نسبة إلى أولاد التركماني الذين اشتروا في أول الأمر ، وهو تركي الجنس ، تزوج شجرة الدر وحكم إقليم مصر سنة (٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م) وقتل سنة (٦٥٥ هـ / ١٢٥٧ م). انظر: النويري ، المصدر السابق ج ٢٩ ، ص ٤١٩ ، ٤٥٦ ؛ بدر الدين محمود العيني ، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، تحقيق ، محمد محمد أمين ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٠ .

(٣) أبي الفداء ، المصدر السابق ، مج ٢ ، ج ٣ ، ص ١٨٣ .

المنصور علي^(١) الذي كان صغيراً في السن ووقع تحت تأثير أمه ، فبدأ حكمه بتصفية شجرة الدر بتشجيع من مماليك أبيه الذين اختاروا له فارس الدين أقطاي^(٢) ليكون أتابك^(٣) له ووصياً على عرش أبيه حتى يصل سن الرشد^(٤).

إن أهم ما يميز فترة التأسيس هذه والتي مرت بها دولة الأتراك المماليك عدم الاستقرار وكثرة الخلافات بين القادة والأمراء فقد حدث خلاف بين المماليك المعزية وفارس الدين أقطاي الوصي على عرش المعز مما جعل المماليك تستعبده ، وتم تكليف سيف الدين قطز^(٥) أتابك للسلطان، ولكن الأمر لم يستمر طويلاً. فبسبب سوء أحوال الإقليم وصغر سن السلطان ووقوعه تحت تأثير أمه، خلع قطز السلطان وحكم الإقليم سنة (٦٥٧هـ/١٢٥٨م)^(٦) فكانت أمامه أخطار تهدد كيان الدولة

(١) الملك المنصور علي: هو السلطان المملوك المنصور علي بن المعز أيك، سلطان الديار المصرية، ثاني ملوك الترك بالقاهرة تسلمن بعد مقتل والده سنة (٦٥٥هـ/١٢٥٧م) وخلع سنة (٦٥٧هـ/١٢٥٨م) على يد المظفر قطز، حيث لزم داره حتى وفاته. انظر: ابن تغري بردي، الدليل الشافي، ج١، ص ٤٥١، ٤٥٢.

(٢) فارس الدين أقطاي: يعرف بالأتابك، وهو فارس الدين أقطاي النجفي الصالحي، وهو ليس - فارس الدين أقطاي الجندار الذي قتله المعز أيك - عين أتابك للمنصور علي، ثم خلع، وأصبح بعد ذلك مديراً لشئون الإقليم في زمن الظاهر بيبرس، كان له خبرة ومعرفة كبيرة مات سنة (٦٧٢هـ/١٢٧٣م). انظر: ابن تغري بردي، الدليل الشافي، ج١، ص ١٤٣.

(٣) أتابك: كلمة تركية مركبة من لفظين، هما أنا ومعناها أب، وبك تعني أمير والمعنى العام لها، الأمير الأب، أو الوالد، كانت تطلق على مربي أولاد الملك ثم صارت تعني الوصي أو النائب على المملكة، وفي بعض الأحيان تعني كبير العسكر. انظر: بيبرس الدودار، زيد الفكر في تاريخ الهجرة، تحقيق، زينة محمد صفا، ج٩، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة، (د. ت)، ص ٥٤، النويري، المصدر السابق، ج٢٩، ص ٧٥.

(٤) النويري، المصدر السابق، ج٢٩، ص ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٨.

(٥) سيف الدين قطز: وهو قطز بن عبد الله المعزي، ملك بعد ابن سيده المنصور علي، أواخر سنة (٦٥٧هـ/١٢٥٨م) لم يدم حكمه طويلاً. فقد خرج لحرب المغول، الذين كسروهم في موقعة عين جالوت، وعند عودته قتله المماليك وعلى رأسهم بيبرس البندقدار، فحكم مكانه سنة (٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م). انظر: ابن تغري بردي، الدليل الشافي، ج٢، ص ٤٥٥، ٤٤٥.

(٦) النويري، المصدر السابق، ج٢٩، ص ٤٦٨ - ٤٧٠.

المملوكية الناشئة يأتي على رأسها خطر المغول، الذين دخلوا بغداد، وبعض مدن الشام، سنة (٦٥٦هـ / ١٢٥٨م) فاستطاع بفضل سياسته إن يجمع المماليك ويوحد صفوفهم ويهزم المغول سنة (٦٥٨هـ / ١٢٦٠م) في موقعة عين جالوت^(١)، فنتج عنها إيقاف مد المغول الكاسح للعالم الإسلامي، كما أن هذا الانتصار أعطى الشرعية التامة للمماليك في الحكم وأضعف كثيراً من موقف الأيوبيين، كما سمح لهم بتوسيع حدود دولتهم الناشئة خارج إقليم مصر فصارت تضم: الشام، والممالك الحلبية، والفراتية، والثغور والقلاع، والحصون الساحلية، كما ضمت الدولة الناشئة اليمن، والحجاز^(٢)، ومن نتائج هذه المعركة أيضاً أنها غيرت القيادة السياسية المملوكية، فقد قتل قطز على يد بيبرس البندقدار^(٣)، الذي تولى حكم البلاد سنة (٦٥٩هـ / ١٢٦٠م)، وأصبح هو السلطان الأول للدولة المملوكية التي استكملت شروط بنائها، وأصبحت مستقلة تماماً عن أي كيان سياسي يحكمها أو تخضع له حتى اسمياً بفعل سقوط الخلافة العباسية على يد المغول.

(١) موقعة عين جالوت: وقعت يوم الجمعة ٢٥ رمضان سنة (٦٥٨هـ / ١٢٦٠م) بين المماليك الذين أعلنوا قيام دولتهم في مصر وتقدمهم للمغول الذين كانوا في تدفق رهيب انطلق من منغوليا في آسيا من أقصى الشرق ووصل إلى الخلافة العباسية في بغداد وتمكنوا من إنهاؤها ومن ثم حاولوا التوسع في مدن الساحل الشامي، وصولاً إلى مصر، ولكن المماليك بقيادة المظفر قطز الذي استطاع توحيد الجبهة الداخلية لمحاربتهم فخرج لهم إلى بلاد الشام وواجههم في موقعة عين جالوت في مرج بني عامر، حيث كان المغول بقيادة كتيبة نوين وتمت هزيمتهم وأوقف تقدمهم وأنهى أسطورتهم. انظر: النويري، المصدر السابق، ج٢٩، ص ٤٧٢ - ٤٧٤؛ العيني، المصدر السابق، ج١، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٢) النويري، المصدر السابق، ج٢٩، ص ٤١٤.

(٣) بيبرس البندقدار: وهو ركن الدين أبو الفتح بيبرس الصالحي النجمي، أحد عماليك الملك الصالح نجم الدين الأيوبي، تولى الملك بعد مقتل الملك المظفر سيف الدين قطز، سنة (٦٥٩هـ / ١٢٦٠م) بفعل اتفاق الأمراء المماليك عليه، قاتل الفرنجة وأخذ منهم حصونا كثيرة، كما طارد المغول، ويعتبره الكثير من المؤرخين أنه مؤسس الدولة بسبب طول فترة حكمه بالنسبة للسلالاتين الذين سبقوه، توفي سنة (٦٧٦هـ / ١٢٧٧م) في دمشق. انظر: ابن خلكان، المصدر السابق، ج٤، ص ١٥٥ - ١٥٦؛ ابن تغري بردي، الدليل الشافي، ج١، ص ٢٠٣.

لقد حكم بيبرس من سنة (٦٥٩هـ / ١٢٦٠م) إلى سنة (٦٧٦هـ / ١٢٧٧م) ومن أهم أعماله أنه أقام نواميس الدولة التركية وأكد قواعدها^(١) وحارب المغول والفرنجية وأعاد الخلافة العباسية وأحيائها^(٢) في مصر، كما أنه حاول ضبط الأوضاع الداخلية بسبب حركة العربان، وأقر مبدأ التقاضي للسكان داخل الأقاليم حسب مبدأ المذاهب الأربعة، كما أنه حاول جعل الحكم وراثياً في سلالاته من بعده. فقد عهد بالحكم لابنه الملك السعيد محمد^(٣) وأشركه معه في الحكم في محاولة منه لتأكيد ذلك التقليد، ولكن هذا الأمر فشل ولم يتجح بسبب تدخل الأمراء المماليك في شئون الحكم^(٤)، فقد قدموا على خلع الملك السعيد بعد وفاة والده وأقاموا أخيه بدر الدين سلامش^(٥) وجعلوا سيف الدين قلاوون

(١) محيي الدين عبد الطاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الطاهر، تحقيق عبد العزيز الحويطر، ط١، الرياض، ١٩٧٦م، ص ٧١.

(٢) إحياء الخلافة العباسية: بمقتل الخليفة المستعصم بالله أبو أحمد عبد الله المستنصر بالله في بغداد على يد المغول انقرضت الخلافة هناك وأعيد إحيائها في مصر على يد بيبرس، لما لها من أهمية كبيرة لهم فهي تعطي الشرعية للمماليك في الحكم وتسمح لهم بضم كل الأراضي التي كانت من حق الخلافة فيما سبق، فقد قدم إلى مصر أحمد أبو القاسم بن الطاهر الملقب بالمستنصر وشكل له مجلس من القضاة والأعيان وتم الاعتراف بنسبه الذي يعود للعباسيين فاعترف به خليفة، واعترف هو بالسلطان، وفوضه، وخلع عليه فكان الخليفة اسمياً والسلطان الحاكم الفعلي. انظر: ابن خلدون، المصدر السابق، ج ٥، ص ٤٥٤ - ٤٥٥، جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، راجعه جمال محمود مصطفى، دار الفجر للتراث، القاهرة، ١٩٩٩م ص ٣٧٢.

(٣) الملك السعيد محمد: هو ابن الملك الطاهر بيبرس، تولى الحكم بعد وفاة أبيه سنة (٦٧٨هـ / ١٢٧٩م) ولم تكن كل الأمراء ترغبه، مما جعل الصراع يطول بينه وبينهم، ولكن نهاية ذلك الصراع حسم بتنازل الملك السعيد عن الحكم لأخيه سيف الدين سلامش الذي كان صغيراً في السن، فخرج الملك السعيد إلى الكرك التي بقي فيها إلى أن توفي سنة (٦٧٨هـ / ١٢٧٩م). انظر: ابن خلكان، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٥٦، ١٥٨.

(٤) سعيد عبد الفتاح عاشور، الظاهر بيبرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ٢٠٠١م، ص ١٣٨-١٤١.

(٥) سيف الدين سلامش: وهو ابن الملك الطاهر بيبرس، تولى الحكم بعد تنازل أخيه الملك السعيد محمد، تحت ضغط المماليك، وكان صغيراً في السن، قدر عمره دون عشر سنين، لقب بالملك العادل وعين له سيف الدين قلاوون، أنابك له. انظر: ابن خلكان، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٥٨.

الألفي^(١)، أتاك له ، ولكن الأخير كان صاحب طموح كبير مما جعله يخلع بدر الدين سلامش ، ويتولى الحكم بدلاً منه سنة (٦٧٨هـ / ١٢٧٩م).

أن أهم أعمال سيف الدين قلاوون هذا بعد أن تولى الحكم معارضة الفرنجة حيث استطاع هزيمتهم ولحريز الكثير من مدن الشام كان آخرها فتح طرابلس الشام سنة (٦٨٨هـ / ١٢٨٩م)^(٢). كما قضى على معظم الحركات والاضطرابات التي حدثت داخل إقليم مصر والشام ، وسن أهم أعماله أيضاً أنه استكثر من شراء المماليك وخصوصاً الجراكسة الذين كان لهم دور كبير في إنشاء دولة الأتراك المماليك البحرية سنة (٧٩٢هـ / ١٣٨٩م) فيما بعد ، كما شهد الإقليم في عهده حركة معمارية كبيرة قام بها السكان الذين زاد عددهم زيادة ملحوظة بفعل الاستقرار والرخاء الاقتصادي وحركة التجارة والرواج الذي شهده الإقليم^(٣).

لقد عمرت أسرة سيف الدين قلاوون طويلاً ، واستطاعت السيطرة على الإقليم حيث حكمت طيلة فترة وجود دولة الأتراك المماليك البحرية، وعندما انتهت هذه الأسرة من الحكم انتهت معها هذه الدولة. فبعد أن مات سيف الدين قلاوون تولى ابنه الأشرف صلاح الدين خليل^(٤) من بعده سنة (٦٨٩هـ / ١٢٩٠م) ، ثم تولى الناصر محمد بن

(١) سيف الدين قلاوون: هو الأمير سيف الدين قلاوون الصالحى المعروف بالألفي الكبير ، من مماليك السلطان الصالح نجم الدين، عين أتاك الملك سيف الدين سلامش ثم استقل بالحكم في رجب سنة (٦٧٨هـ / ١٢٧٩م) لقب الملك المنصور ، وأجمع عليه الناس والأمراء فتولى الحكم. انظر: ابن خلكان، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٥٨ ؛ جمال الدين أبي الحسن يوسف بن تغري بردي ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج٨ ، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، (د.ت)، ص ٢٩٢ .

(٢) محمد حمزة إسماعيل ، السلطان المنصور قلاوون، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م، ص ٩٤
(٣) هل إبراهيم حسن ، المرجع السابق ، ص ٥٨ - ٦٠ .

(٤) الأشرف خليل: هو السلطان الملك الأشرف صلاح الدين بن السلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون، تولى الحكم بعد أبيه سنة (٦٨٩هـ / ١٢٩٠م) وقتل سنة (٦٩٣هـ / ١٢٩٣م). انظر: ابن تغري بردي، الدليل الشافي، ج ١، ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

قلاوون^(١) سنة (٦٩٣ هـ / ١٢٩٣ م) ، والناصر هذا كان قد حكم على ثلاث مراحل منفصلة تخللتها فترات حكم قادة محاليك آخرين إثر انقلابات قاموا بها على الناصر، فقد استبعد الناصر سنة (٦٩٤ هـ / ١٢٩٤ م) على يد العادل زين الدين كتبغا المنصوري^(٢)، ثم تولى المنصور حسام الدين لاجين^(٣) سنة (٦٩٦ هـ / ١٢٩٦ م)، ثم قتل وعاد الناصر محمد للمرة الثانية للحكم سنة (٦٩٨ هـ / ١٢٩٨ م)، ثم استبعد وتولى الحكم الملك المظفر بيبرس الجاشنكير^(٤) سنة (٧٠٨ هـ / ١٣٠٩ م)، ثم عاد الناصر محمد للمرة الثالثة سنة (٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ م) بعد أن خلع المظفر بيبرس نفسه، وكانت هذه المرة هي الثالثة التي استقر فيها إلى أن توفي فتولى من بعده ابنه المنصور سيف الدين أبوبكر بن الناصر^(٥) سنة (٧٤١ هـ / ١٣٤٠ م).

(١) الناصر محمد: هو الملك الناصر أبو الفتوح ناصر الدين محمد بن السلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون، تولى بعد مقتل أخيه الملك الأشرف خليل، يوم الاثنين ١٤ محرم سنة (٦٩٣ هـ / ١٢٩٣ م)، حيث اتفق أمراء المحاليك على توليته وهي المرة الأولى التي تولى فيها الحكم وكان صغيراً في السن. انظر: المصدر السابق، ج٢، ص ٦٧٤ - ٦٧٥.

(٢) العادل كتبغا: وهو السلطان الملك العادل زين الدين كتبغا عبد الله المنصوري التركي، جلس على تخت الملك بعد خلع ابن أستاذه الملك الناصر محمد قلاوون يوم الخميس ١٢ محرم (٦٩٤ هـ / ١٢٩٤ م)، باتفاق الأمراء، وأصله من المغول أسره الملك المنصور قلاوون أثناء حربه ضد المغول، ربا وأدبه، ثم أعتقه، وجعله من محاليكه. انظر: المصدر نفسه، ج٢، ص ٥٥٤.

(٣) حسام الدين لاجين: وهو السلطان الملك المنصور حسام الدين لاجين بن عبد الله المنصوري، تسلطن بعد خلع الملك العادل كتبغا سنة (٦٩٦ هـ / ١٢٩٦ م) وهو مملوك للملك المنصور قلاوون اشتراه ورباه، ثم أعتقه وجعله من محاليك. انظر: المصدر نفسه، ج٢، ص ٥٦٦.

(٤) المظفر بيبرس: وهو الملك المظفر ركن الدين بيبرس بن عبد الله المنصوري الجاشنكير، وأصله من محاليك الملك المنصور قلاوون البرجية أي التي أسكنها في البرج وكان جركسي الجنس، جلس على تخت الحكم بدلا من الناصر محمد بعد أن ضايقه وأجبره على الخروج من الإقليم، فوقع إجماع أمراء المحاليك عليه سنة (٧٠٨ هـ / ١٣٠٩ م). انظر: المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٥) سيف الدين أبوبكر: وهو الملك المنصور أبي بكر بن الملك الناصر محمد، تولى السلطنة بعد وفاة أبيه سنة (٧٤١ هـ / ١٣٤٠ م) حيث أقامه المحاليك ثم خلعوه سنة (٧٤٢ هـ / ١٣٤١ م). انظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٣.

ثم تتابع أبناء الناصر محمد وأحفاده^(١) على حكم الإقليم إلى سنة (٧٨٤هـ / ١٣٨٢م) وهو تاريخ نهاية دولة الأتراك المماليك الأولى ، فكانت مدة حكمها (١٣٦) سنة تقريباً تمخض عنها مييزات وعيوب كثيرة شملت كل مناحي الحياة ، ولكن السمة البارزة والتي تلاحظ هنا وينبغي الإشارة إليها هي ظاهرة خلخ السلاطين بواسطة الأمراء المماليك وما نتج عنها من حروب ونزاعات ، وصراعات ، حول من يحكم الإقليم ، فقد تصارع المماليك كطبقة حاكمة فيما بينها من أجل التمتع بتلك المزايا السياسية ، والاقتصادية ، وهذا التصارع لم يؤد إلى إقحام بقية الطبقات الأخرى المشكلة للمجتمع بل بقي منحصرًا بين المماليك ،

(١) لقد تولى أبناء الناصر وأحفاده حكم إقليم مصر حتى نهاية دولة الأتراك المماليك الأولى ، وهم على النحو التالي ، حكم الأشرف علاء الدين كجك بن الناصر محمد سنة (٧٤٢هـ / ١٣٤١م) ، ثم تولى الحكم من بعده أخوه الناصر شهاب الدين أحمد سنة (٧٤٢هـ / ١٣٤٢م) ثم حكم الملك الصالح عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الناصر سنة (٧٤٣هـ / ١٣٤٢م) ، وبعد وفاته حكم أخوه الكامل سيف الدين شعبان بن الناصر محمد سنة (٧٤٦هـ / ١٣٤٥م) ثم خلخ وتولى من بعده أخوه الملك المنظر زين الدين حاجي المعروف بأمير حاج بن السلطان الملك محمد سنة (٧٤٧هـ / ١٣٤٦م) ، ثم تولى الملك الناصر بدر الدين أبو للعالي حسن بن السلطان الناصر محمد سنة (٧٤٨هـ / ١٣٤٧م) بعد اتفاق أمراء المماليك ، وفي سنة (٧٥٢هـ / ١٣٥١م) خلخ وتولى أخوه الملك الناصر محمد ، ثم عاد الناصر حسن بن محمد بن قلاوون إلى الحكم سنة (٧٥٥هـ / ١٣٥٤م) ، ثم تولى من بعده المنصور أبو المعالي ناصر الدين محمد السلطان الملك المنظر حاجي بن السلطان الناصر محمد سنة (٧٦٢هـ / ١٣٦١م) ، وفي سنة (٧٧٥هـ / ١٣٧٣م) تولى الملك الأشرف أبو الفاضل زين الدين شعبان بن الملك الأئجد حسن بن السلطان الملك محمد بعد أن تم الاتفاق من قبل الأمراء على خلخ ابن عمه الملك المنصور محمد بن المنظر حاجي ، وفي سنة (٧٧٩هـ / ١٣٧٧م) تولى الحكم الملك المنصور علي بن الملك الأشرف شعبان ، الذي اختصب منه الظاهر بقوق الحكم وهو من المماليك الجراكسة البرجية ، وهذا الاغتصاب كان بمثابة الحرق الأول للدولة الأتراك الأولى سنة (٧٨٤هـ / ١٣٨٢م) وكان بإجماع الأمراء المماليك ، والعلماء وبيروقراطية الخليفة بسبب سوء أحوال الدولة ، ولكن الحكم عاد مرة أخرى إلى أحضاد الناصر محمد بن قلاوون سنة (٧٩٠هـ / ١٣٨٨م) عندما تولى المنصور حاجي بن السلطان الملك الأشرف شعبان ، وهذا لم يحكم طويلاً بسبب عودة الظاهر أبو سعيد سيف الدين بقوق الجركسي إلى الحكم سنة (٧٩٢هـ / ١٣٨٩م) فكان هذا بمثابة الحرق الثاني والأخير ، مما أدى إلى إنهاء دولة الأتراك المماليك الأولى . انظر: ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ٢١ ، ٥٠ ، ٧٨ ، ١١٦ ، ١٤٨ ، ١٨٧ ، ٢٥٤ ، ج ١١ ، ص ٣ ، ٢٤ ، ١٨٨ ، ٢١٢ ، ٣١٩ ، ج ١٢ ، ص ١ ، ٢ ، على إبراهيم حسن ، المرجع السابق ، ص ١٧ - ١٨ .

واكتفت بقية الطبقات بالمراقبة ودفع الضرائب ، وتحمل الحسائر فهي بمثابة وقود لتلك الصراعات ، ولكن ما يلاحظ أيضا ويستغرب هنا هي تلك الحالة من الاستقرار داخل مجتمع الإقليم التي نتج عنها حركة بناء واسعة ، ورواج تجاري مزدهر ما دفع الدراسة لكي تتجه إلى السكان وتعتبر أن ذلك الازدهار لم يحدث بواسطة الممالك بدرجة أولى بل حدث بفعل الهجرات المختلفة للسكان التي لجأت إلى مصر طلباً للعيش والاستقرار وليس للسلطة. لهذا وغيره رأت الدراسة طرح بعض القضايا الاجتماعية التي عاشها المجتمع العربي الإسلامي في إقليم مصر أثناء حكم الأتراك المماليك الأولى .

الفصل الثاني

الفئات المكونة للمجتمع في الإقليم

← المبدئ الأول : أرباب السيف والثروة، والقلم، أصحاب

السلطة.

أولاً: طبقة المالكين .

ثانياً: طبقة التجار.

ثالثاً: طبقة القضاة الفقهاء أرباب الأقلام.

← المبدئ الثاني : الرعية المحكومين .

أولاً: طبقة أصحاب الحرف .

ثانياً: طبقة العوام.

ثالثاً: الأعراب.

رابعاً: أهل الذمة.

خامساً: عناصر أخرى.

المبحث الأول

أرباب السيف، والثروة، والقلم، أصحاب السلطة

لقد شغلت قضية تركيبة المجتمع العربي الإسلامي في إقليم مصر بال الكثير من المؤرخين، وأفردوا لها مؤلفات، بسبب وجود ضموذ يكتنف كثيراً من جوانب تلك التركيبية، وما انطوت عليه من أنماط حياتية عاشها أبناء المجتمع بكل طبقاته أثناء تلك الفترة، فقد قسم المؤرخون الذين عاشوا بالقرب من تلك الفترة، مجتمع الإقليم إلى طبقات متعددة واعتبروها هي المشكلة للمجتمع والمكونة له، فالمقريري - مثلاً - قسم المجتمع إلى سبعة أقسام بدأها بالحكام وأنهاها بالعامّة^(١)، أما ابن خلدون وبالرغم من النقد الذي وجهه له بعض المؤرخين المحدثين حول تقسيمه للمجتمع إلا إنه يمثل عين الصواب فقد رأي أن مجتمع الإقليم يتكون من سلطان، ورعية. وهذا التقسم رغم اقتصاره على عبارتين فهما أكثر عمقاً من أي تقسم آخر، فهو ينظر إلى الإطار العام للمشكل للمجتمع في كونه يتكون من سلطان وما يتبعه من أجهزة إدارية، من ولاة، وأمراء، وجنود، وموظفين، وماليك، وهؤلاء يحسبون على السلطان، أما الطبقة الثانية فهي: الرعية، وهي تضم كل الطبقات الأخرى من أجلهم قدراً وعلماً وتجارة إلى أهلهم حالاً وأعدمهم معاشاً^(٢)، وبطبيعة الحال فإن الحياة الاجتماعية في إقليم مصر تنقسم إلى قسمين رئيسين بسبب الأوضاع المعاشة فهي تختلف كل منها عن الأخرى، ولكل منها سماتها الخاصة، والتي لا يمكن أن تعبر إلا عن نفسها، فحياة السلطان وما يتبعه من تركيبة تختلف عن حياة العامة وما تشمله من طوائف، وفئات، وفي ظل ذلك الطرح تبرز مشكلة كبيرة خلقها مؤرخو العصر الإسلامي وهي أنهم سلطوا الضوء على حياة الحكام باعتبارها هي الحياة الاجتماعية التي كتبوا عنها والتي عاشوا في ظلها فصارت حياتهم ملاصقة لحياة الحكام وأصبحت الكتابة عند بعضهم لمجرد الاسترزاق والتقرب من

(١) تقي الدين أحمد المقريري، إغاثة الأمة بكشف الغمة، قدمه، يامر مريد صالحين، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر (د. ت.)، ص ٦٤، ٦٧.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٢٩؛ قاسم عبد قاسم، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المالك، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، دار المعارف للطباعة والنشر، مؤسسة تونس، ١٩٩٤م، ص ٩ - ١٠.

أولياء الأمر^(١) أما حياة العامة وبالرغم من أهميتها إلا أن المعلومات التاريخية عنها قليلة وناقصة أو غير كافية؛ لهذا اتبع كثيراً من المؤرخين المحدثين أسلوب فرض الاحتمالات وإقامة الفرضيات، في محاولة منهم لسبر غور الماضي وتصور ما كان فيه، وهذه العملية دون شك قابلة للخطأ والصواب وخصوصاً عند تعريضها للنقد.

أولاً: طبقة الحكام المماليك

لقد أوضح الفصل الأول من الكتاب وضع المماليك وأصولهم، وكيف تم جلبهم، ومتى تم استخدامهم في الدولة العربية الإسلامية كموالي، وخدم، وعبيد، وأرقاء استخدموا لغرض تأدية كثير من الأعمال التي أنف منها العرب، كما أن الدراسة أوضحت في الفصل الأول كيفية تسللهم وتوليهم الكثير من المناصب، وكيف أن طموحهم مع مرور الوقت قادهم إلى السلطة الفعلية للدولة بعد أن سيروها زمناً طويلاً من وراء الحجاب، والحقيقة التي يجب أن يقال هنا هي أن ظاهرة الموالي من عبيد وأرقاء ومماليك قد نضجت ووصلت إلى ذروة عطائها عندما أصبح المماليك حكاماً وأسياداً لمجتمع إقليم مصر وما تبعه من أقاليم إسلامية.

والمماليك هم طبقة عسكرية تمتعت بكل مواصفات الطبقة المثالية المتكاملة بحكم حصولها على كافة الشروط الواجب توافرها في الطبقة من حيث، الأصل الواحد، والانتها والظروف الواحدة المعاشة، كما أنها حصلت على القوة بفعل اشتغالها بها أثناء خدمتها في الدولة^(٢)، كما أنهم حافظوا على مستواهم المعيشي والمادي العالي بحكم وجود النظام الإقطاعي الشرقي المتبع في الدولة العربية الإسلامية، فقد سيطر المماليك على

(١) المصدر السابق، ص، ١٦٧.

(٢) موريس كدوزيه، تاريخ الحضارات العام، القرون الوسطى، ترجمة، يوسف أسعد داغر، فريد داغر، ج٣، منشورات، عويدات، بيروت، لبنان، ١٩٦٥ م، ص ١٩٦ - ١٩٧؛ قاسم عبده قاسم، على السيد علي، الأيوبيون والمماليك التاريخ السياسي والعسكري، ط ٢، عين للدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦ م، ص ١٥٥ - ١٥٦؛ السيد الباز العريني، المرجع السابق، ص ٥٣ - ٥٤.

أحسن الأراضي وحكموا أفضل المدن، بسبب تفانيهم في خدمة الساطان الذي وزع عليهم تلك الأراضي والمدن كأجور تسمى أخبازاً^(١).

أما عن أوضاع الممالك الاجتماعية فقد انعزلوا عن حياة العامة، بحكم أصولهم أولاً وسيطرتهم على السلطة ثانياً فقد زادت الهوة بينهم وبين العامة عندما تولوا الحكم بفعل اعتمادهم على أنفسهم في حكم وتسيير الدولة ولم تكن للعامة أو غيرهم^(٢) فائدة إلا دفع الضرائب التي كانت مفروضة وهي نقطة التلاقي بين الحاكم والرجة.

لقد اختلفت أصول الممالك فلم يكونوا من أصل واحد، وما جمع بينهم في العام إلا إطارهم التركي، أما في داخلهم وتصنيفهم فقد كانت كل مجموعة تنتمي إلى المكان الذي جلبت منه فمثلاً: من جلب من القفقاس ظل معروفاً والدليل أن السلطان قلاوون كان قفجاقياً، والسلطان كتبغا مغولياً، أما السلطان لاجين فقد كان من المناطق التي حول بحر البلطيق، ولكن هذا التقسيم لم يؤثر على انتباههم المشترك الذي وجدوا أنفسهم فيه^(٣).

(١) الخبز: جمع أخباز ويعني الإقطاع ويعطي للأجناد الحلقة، فقد درج الممالك على عادة سيادهم الأيوبيين حيث يدفعون أرواق الجند من مستغلات الإقطاعات فكان الإقليم مقسماً إلى إقطاعات توزع على الأمراء وقواد الجيش، وأرض مصر مقسمة إلى أربعة وعشرين قسماً زمن الأيوبيين وظلت الحالة على ما هي عليه في بداية عهد الممالك إلى عهد لاجين الذي أعاد مسحها وتقسيمها، ثم قسمت مرة أخرى في عهد الناصر حيث عرف ذلك التقسيم بالروك الناصري، وللسلطان الحق في إعطاء الإقطاع أو نزعها متى يشاء وما ينبغي ملاحظته هنا أن الإقطاع الشرقي الذي عرف في العالم الإسلامي يختلف عن ما عرف في أوروبا في العصور الوسطى. انظر: - ابن واصل، المصدر السابق، ج٣، ص ١٠٨؛ الأسعد بن مماتي، قوانين الدواوين، حققه، عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩١ م، ص ٢٧٩ - ٢٨٠؛ على إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص ٤٣٣، ٤٣٨.

(٢) يرى ابن خلدون: أن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بها على أمره إلا أن الحاجة في أول الدولة إلى السيف ما دام أهلها في تهديد أمرهم أشد من الحاجة إلى القلم لأن القلم في تلك الحال خادم فقط منفذ للحكم السلطاني والسيف شريك في المعونة. انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص ١٦٧.

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري في عصر سلاطين الممالك، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٢ م، ص ١٧.

وبوصول المماليك إلى السلطة الفعلية في إقليم مصر سنة (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م) نشطت تجارة الرقيق بالرغم من عدم مشروعيتها، فقد دفع السلاطين المماليك، مبالغ كبيرة مقابل الحصول على أعداد جديدة من المماليك، فقد اهتم السلطان المنصور قلاوون مثلاً وحرص كل الحرص على زيادة المماليك واستجلاهم لغرض الاستظهار بهم والاستكثار منهم فاشترى سنة (٦٨٨هـ / ١٢٨٩م) زهاء ستة آلاف مملوك^(١)، وربما كان سبب ذلك الإكثار من المماليك والتجاوز في عملية شرائهم هو رغبة السلاطين في زيادة عدد أبناء جلدتهم داخل الإقليم من ناحية وزيادة العصية والقوة من أجل ضبط الوضع الداخلي من ناحية أخرى ولصد كل المحاولات لخلعهم من الحكم^(٢). إن الملاحظ حول قضية زيادة عدد المماليك يمكن إرجاعها إلى عهد الدولة الأيوبية، فقد اشترى الصالح نجم الدين عندما كان ولياً للعهد ألف مملوك، وعندما تولى الحكم عمل على زيادة أعدادهم بشكل كبير مما جعل عاصمة الإقليم تضيق بهم ومن تصرفاتهم فأخرجهم إلى الروضة وأسكنهم بها فصارت مستقراً لهم ومستقلين عن سكان الإقليم في جو من العزلة، حيث منعهم من مخالطة العامة^(٣)، وعندما تولى سلاطين المماليك الحكم عملوا على زيادة أعداد المماليك بشكل كبير جداً، فبالإضافة إلى العدد الذي جلبه المنصور قلاوون جلب أبنائه من بعده أعداداً كبيرة تقلد بحوالي أربعة وعشرين ألف مملوك^(٤).

لقد اتبع المماليك نظاماً اجتماعياً أعد لهم ولحياتهم التي يحيونها حيث اعتمد ذلك النظام على مراحل، أولاً، مرحلة الجلب من موطنهم، فقد اختلفت طرق جلبهم فمن المؤرخين من يرى أن للحروب دوراً كبيراً في كثرة الرقيق، وهذه الحروب تشجع التجار على امتحان هذه المهنة، فتشط تجارتهم بسبب وجود أسواق تقبل أي أعداد من هؤلاء، ولكن هذا الحال لا يكون دائماً والحروب ليست مستمرة، بينما تجارة الرقيق مستمرة، فمن أين يأتي كل ذلك الرقيق؟ وكيف يحصل التجار عليهم؟

(١) العيني، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٨٥.

(٢) محيي الدين بن عبد الظاهر، تشریف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، حققه، مراد كامل، راجعه محمد النجار، الجمهورية العربية المتحدة، (د، ت)، ص ٣٧.

(٣) أبي الفداء، المصدر السابق، مج ٢، ج ٣، ص ١٧٩ - ١٨٠، السيوطي، بلبل الروضة، ص ١١ - ١٢.

(٤) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١١٦ - ١١٧.

حاول الكثير من المؤرخين حل هذا الاختلاف بإيجاد مخرج سليم ومنطقي لهذه القضية، فقال بعضهم بأن سوء أحوال الأهالي في بعض المناطق والفقير المدقع الذي كانوا يبيعونه أدى بهم لبيع أولادهم للتجار الذين يعطونهم مبالغ كبيرة، ويعدونهم بأن يباعوا للأمراء والسلاطين، ليمحيروا حياة كريمة^(١) ربما يكون هذا القول يحمل نزعاً من المنطق والوجاهة إلا أنه غير مقبول، بسبب إن عملية بيع الأبناء^(٢) ربما تكون موجودة عند بعض الأسر ولكنها غير منتشرة إلى درجة أن أسواقاً تقام عليها. والأقرب إلى الحقيقة في هذه القضية أن التجار الذين يشتغلون بالنخاسة لهم علاقات مشبوهة مع شبكات محلية داخل مناطق جلب الرقيق حيث تقوم تلك الشبكات بسرقة الأطفال ومن ثم يبيعون للتجار الذين يعملون على نقلهم إلى أسواق البيع في مختلف المناطق والتي منها مصر^(٣)، وعندما يصل الرقيق إلى سيده الذي اشتراه من التاجر - وعادة يكون الرقيق لا يذكر شيئاً في أغلب الأحيان من ماضيه - تكون مهمة السيد سهلة فيطلق عليه اسماً له متبرعاً باسم سيده فالسيد يحمل محل محل الأب في هذا النظام فسميت تلك المرتبة بالأستاذية. حيث يحاول السيد

(١) أنور زقلمة، المماليك في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥ م، ص ٢١ - ٢٢ + السيد البار العربي، المرجع السابق، ص ٥٥ - ٥٧؛ على إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص ٢٨ - ٢٩.

(٢) قد عرضت قضية بيع الرقيق في مجموعة كبيرة من الدراسات العربية، والغربية، وتراسق المؤرخون التهم حول نشأتها وعن زواياها، وزينة القول إن الرقيق جلبوا من مناطق مختلفة أهمها آسيا الصغرى وبالأخص القفقاز التي كانت بؤرة توتر بسبب وجود قبائل الشركس، والروس، والمجاري، والألان، الذين كانوا في حركة رفض للوجود المغولي مما جعل المغول يقومون بسرقة أبنائهم وبيعهم في أسواق النخاسة كما باع المغول أسراهم أثناء حروبهم، وأهم من اشتغل بهذه المهنة هم من جنوا والبندقية وبيزا المدن التجارية الإيطالية حيث كانت لهم مستعمرات على البحر الأسود فكانوا يخطفون الأطفال وبيعهم للمسلمين كما اشترك في هذه العملية تجار آخرون من المسيحيين واليهود، وقد كان منهم مصنعون يبيعون الرقيق للمسلمين أشهرهم نيكولودي سان جورجيو، وسيجورانو سلفاجو وهو جنوي وهؤلاء من متعهدي الرقيق للسلطان في مصر، ولرواج تلك التجارة وعظمة مردودها أقيمت لها أسواق في أغلب أنحاء أوروبا، وبالرغم من تحريم البابوية لها على الأوروبيين بسبب الحصار المفروض على الدولة المملوكية إلا أنهم كسروا ذلك التحريم وتعاملوا مع السلطان والمسلمين. انظر: ف. هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة أحمد رضا محمد، الحنية المصرية للكتاب، مصر، ١٩٩١ م، ج ٢، ص ٢٥٣، ج ٤، ص ٥٢ - ٥٥.

(٣) محيي الدين بن عبد الظاهر، تشریف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، ص ٢٧ + ف. هايد، المرجع السابق، ج ٤، ص ٥٢ - ٥٥.

أو السلطان جعل هذا النظام مقارباً للنظام الاجتماعي الطبيعي فهو يقوم على تربية الرقيق الذي تحول إلى مملوك، وتخاضع لسلطة سيده المباشرة حيث يعمل على تربيته وتنشئته بشكل سليم، وهذه المرحلة هي الثانية في سلم حياة المملوك.

وفي ظل ذلك النظام الذي بدأت تتضح معالمه، تنشأ علاقة أخرى بين المماليك، محل محل علاقة الأخوة في النظام الطبيعي وهي علاقة الزمالة، والتي تعرف بالخشداشية^(١) فهي علاقة حميمة تنشأ بين المماليك مما يجعل منهم عصابة واحدة متعاهدة على أن تحمي بعضها البعض في محاولة منهم لخلق نوع من العلاقات الاجتماعية المتكافئة بدلاً من تلك العلاقات الطبيعية التي حرموا منها. أن هذا النموذج الذي تقدمه الدراسة هو النظام المتبع لدى السلاطين بحكم أنهم يملكون أعداداً كبيرة من المماليك، أما الحالات الأخرى والفردية لامتلاك المماليك فهي دون شك تختلف في التربية والتنشئة، فالسلطان يمتلك المال والإمكانات وهو صاحب تلك المراحل. فبعد شراء الرقيق، يتم إنزالهم في الطابق^(٢) والطابق هذا مكان أحد لإقامة الرقيق الذين أصبحوا مماليك للسلطان، كما أصبحوا رفاقاً وخشداشية بعضهم لبعض بحكم إقامتهم في الطابق، والطابق هذا مقسم إلى غرف كثيرة حتى إنه يمكن السكني في كل طبقة لألف مملوك، وللسلطان عدد من الأطباق تصل إلى اثني عشرة طبقة، والمماليك الذين يدخلون الطابق عرفوا بالكتابية لأنهم تعلموا الكتابة به كما أن السلطان اصطفى لنفسه مجموعة من المماليك تربوا خارج الطابق في قصره ومع غلمانه فكانت لهم مكانة خاصة عنده^(٣)، ثم تأتي المرحلة الثالثة: وهي عملية تربية المملوك

(١) الخشداش: وهو معرب اللفظ الفارسي خواجاشاش أي الرميل في الخدمة، وهذا اللقب كان شائع الاستعمال بين المماليك، فالمماليك الذين كانوا يتبعون سياداً واحداً كانت بينهم رابطة الخشداشية أي الزمالة القديمة والتماثل في النجبة وهذا اللقب استعمل أثناء وجود المماليك في إقليم مصر. انظر: النويري، المصدر السابق، ج٢، ص ٢٩، ص ٤٣١؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، صححه محمد مصطفى زيادة، ط٢، ج١، ق ٢، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٥٧م، ص ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٢) الطابق: وتعرف أيضاً بالأطباق، مفردا طبقة أو طبق، وهي مؤسسات السلطان فتذكرها المصادر باسم طباق المماليك الشريفة السلطانية وكان حدها في إقليم مصر اثني عشر طبقة كل منها قدر الحارة تشتمل على عدة مساكن، وكل طبقة يمكن أن تتسع لألف مملوك وتوجد في أماكن متفرقة في القاهرة وخارجها. انظر: غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٣) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ٢٧، ١١٥ - ١١٦.

داخل الطباق، حيث يمنع من مخالطة العامة، ولا يسمح له بالخروج إلا يوماً واحداً في الأسبوع، ويعهد بهم إلى مجموعة من المشايخ والفقهاء لتعليمهم اللغة العربية والقرآن الكريم وبعض من أحكام الشريعة الإسلامية، ثم تأتي المرحلة الرابعة: وهي عندما يكبر المملوك يدفع به إلى ميادين التدريب، لتعليمه ركوب الخيل، والضرب بالسيف، والمطعم بالرمح، وكافة وسائل القتال، أن هذه العملية كانت تحتاج لوقت ليس بالقصير، كما أنها تحتاج إلى المال، وأعداد كبيرة من المعلمين، والمدربين، والمراقبين، فهي كعملية في جعلها تقوم على نظام تربيوي إحصائي، اعتمد على الترغيب والترهيب، والثواب والعقاب، خوفاً من انفلات الأمور وخروجها عن السيطرة، لقد اهتم سلاطين المماليك بمماليكهم الناشئين من حيث صرف الكسوة من ملابس في مواعيدها، كما حافظوا على إطعامهم بأحسن الطعام وكان من الضروري أن يشتمل الطعام على: اللحوم، والحلوى، والفواكه^(١).

ثم تأتي المرحلة الخامسة: وهي خروج المماليك من الطباق حيث يأمر السلطان القائمين على تربية المماليك بالإعداد لحفل كبير يتم فيه عرض المماليك على السلطان الذي يعتبر المسئول الأول عنهم، وبحكم زيارته المتكررة لهم يختار منهم يوم الحفل مجموعة كبيرة ليضمها إلى حرسه فيصبحوا من خواصه وأقربهم إليه، أما البقية فيوزعهم على حسب معرفته^(٢) ويخصص لهم الجوامك^(٣) والأعطيات، كما أن السلطان ينعم في هذا الحفل على بعض من عماليكه بإمرة البعض الآخر، حيث يتم تدرج المماليك على حسب رأي السلطان وعلى حسب قدرات المملوك فمنهم من يصبح أمير خمسة، أو أمير عشرة، أو أمير مائة الذي يصبح تلقائياً في وقت الحرب مقدم الألف^(٤). لقد اتبع المماليك نظاماً

(١) تاج الدين عبد الوهاب السبكي، معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق: محمد علي الذهجار، وأنخرون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦ م، ص ٤٦ - ٤٧؛ عبد النعم ماجد، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، ج١، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ١٩٧٩ م، ص ١٥ - ١٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٧ - ١٨.

(٣) الجوامك: جمع جامكية وهي المرتب الثابت أو الجارية، عطاء من الطعام أو غيره، فهو فوق المرتب المربوط لشهر أو أكثر. انظر: بيري الدواذر، المصدر السابق، ج٩، ص ١١١؛ التبريزي، المصدر السابق، ج٩، ص ٤٦٤.

(٤) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١١٠ - ١١٢؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ١٠٣.

سياسي المظهر الاجتماعي التركية. فعندما يتولى سلطان يقرب زملائه وأقاربه من الأمراء ثم يعمل على تكوين جيش يدين له بالطاعة والولاء وهذا لا يتأتى إلا باستجلاب المماليك وتربيتهم، أن هذه العملية كانت دائما تثير الفتن وتسبب القلاقل، بسبب تقرب البعض واستبعاد البعض الآخر والدليل على ذلك ما فعله العادل كتبغا المغولي عندما تولى الحكم سنة (٦٩٤ هـ / ١٢٩٤ م) فقد استبعد كل المماليك وخص الفرقة المغولية الأويرانية^(١) التي قدمت إلى الإقليم بشئون الدولة فحازوا أفضل الإقطاعات وتنعموا بخيرات الإقليم مما جعل بقية المماليك يشعرون ضدهم فتم خلع كتبغا سنة (٦٩٦ هـ / ١٢٩٦ م)^(٢). لقد أصبحت سمة الصراع السياسي من أجل التمتع بتلك المزايا والمنافع الاقتصادية سمة بارزة في العصر المملوكي الأول، والمرجح هنا في عملية الصراع السياسي ذلك يعود إلى الحياة الاجتماعية التي عاشها المماليك فهم تربوا نفس التربية وفي نفس المكان ومس أغلبهم الرق فأثر ذلك على نظرهم للسلطان كواحد منهم لا يختلف عنهم وليس أحق منهم بالحكم دونهم وكل واحد منهم رأي في نفسه سلطانا على الآخرين.

وفي هذه المرحلة ينبغي طرح هذا السؤال وهو أن المملوك يتحول إلى مالك أي أن مصطلح المماليك لم يعد يعبر عن ذلك الكيان السياسي المظهر، اجتماعي التركيبة. فهل يبقى مسمى المماليك قائما أم أنه يتغير؟.

لقد رتب الأمراء أنفسهم تحت سطوة السلطان على مقدار ما عندهم من ثروات وعلى ما يملكون من محاليك فكانوا طبقة حاكمة انقسمت على نفسها، فبالإضافة إلى أوضاعهم المادية انقسموا عسكرياً فصارت كل طائفة تنتمي إلى طبقتها وإلى مركزها الاجتماعي داخل البناء المملوكي العام، وكان على رأس البناء المملوكي السلطان الذي يحكم بفعل

(١) الأويرانية: نسبة إلى لفظ أويرات، وهو اسم جنس يطلق على عدة قبائل مغولية سكنت الجزء الأعلى من حوض نهر ينسي بأواسط آسيا وقد أورد ابن خلدون هذه الفرقة تحت مسمى الأويغانية، ومنها يكن من أمر رسم هذه الكلمة فهي فرقة من المغول وفدت على الإقليم سنة (٦٩٥ هـ / ١٢٩٥ م) خوفاً من بطش أبناء جلدتهم دخلوا الإقليم زمن العادل كتبغا وكان عددهم نحو عشرة آلاف شخص فأكرمهم السلطان وأعطوا الإقطاعات وميزهم عن البقية باعتبارهم مغول. انظر: الحسن بن عمر بن الحسن، تذكرة النبيه في أيام المنصور ونبيه، حققه، محمد محمد أمين، ج١، دار الكتب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٧٦ م، ص ١٨٥، ابن خلدون، المقدمة، ص ٤٨٣.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ٤٨٣.

قدرته المادية وقوته ومدى قبوله عند المماليك ولم يكن لاعتبارات أخرى، والدليل على صدق ذلك أن جميع سلاطين المماليك جاءوا إلى السلطة عن طريق القوة أو باستخدامها ومعظمهم خلعوا أو قتلوا؛ لهذا كانت مسألة من يحكم تأرق بال السلاطين فحاولوا جعل الحكم وراثياً^(١) فتعثر ذلك المقترح واستمرت عملية الانقلابات^(٢).

لقد أوجد المماليك نظاماً سياسياً موزعاً بين فئاتهم الاجتماعية لحكم إقليم مصر، فقد أسس بيبرس باعتباره المؤسس الحقيقي للدولة نظاماً يعتمد على مؤسسات مملوكية ابتدعها هو بالإضافة إلى المؤسسات القديمة، فقد ذكر أبو المحاسن: أن الظاهر بيبرس هذا هو الذي ابتدأ في دولته بأرباب الوظائف من أمراء وأجناد، وإن كان بعضها قبله فلم تكن على هذه الصيغة أبداً^(٣) ويبدو أن التوسع الحربي والعسكري الذي انتهجه المماليك، خلق ذلك الترتيب السياسي والاجتماعي داخل الإقليم، فغياب السلطان والجيش خارج الإقليم فرض عليهم ضرورة إيجاد نظام بديل يسير الدولة ويحافظ على وحدتها فكان لا بد من وجود نائب السلطان^(٤) وهو المنصب والمرتبة الثانية بعد السلطان. والنائب يحكم مع السلطان وله مكانة وصلاحيات كبيرة جداً تفوق مكانة أي أمير في الدولة فهو

(١) لقد حاول الظاهر بيبرس سنة (٦٥٨ هـ / ١٢٥٩ م) جعل نظام الحكم المملوكي وراثياً من بعده، فقد جمع القضاة والشهود، والأعيان والأمراء ومقدمي الجيش وأمر بتخليفتهم لولده الملك السعيد بولاية العهد وفعلوا ما أمرهم به، ولكن الأمر لم يسر كما خطط له بسبب رفض المماليك من بعده لهذه الفكرة واستمرت عملية اغتصاب الحكم طيلة فترة وجود المماليك الأولى تقريباً. انظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٤٤.

(٢) عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ج ١، ص ٢٧ - ٢٩.

(٣) ابن عبد الظاهر، تشریف الأيام والعصور، ص ٤١، ابن تغري بردي، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٤) نائب السلطان أو الملك: ويعبر عنه بالنائب الكافل، وكافل الممالك الإسلامية وهو يحكم في كل ما يحكم به السلطان، ويعلم في التقليد والتواقيع والمناسير وغير ذلك، وإضافة إلى ذلك فهو يستخدم الجند من غير مشاورة السلطان، ويعين أرباب الوظائف الجليلة، كالوزارة، وكتاب السر، وغيرهم لقد أطلق عليه البعض سلطان مصغر، بل هو سلطان ثاني له ما للسلطان وعليه ما عليه بتولاها من يعينه السلطان من الأمراء المقدمين ويعين الأمير بسبب جاه أو لشدة دمه أو لذكائه وقد يعين خروفاً منه أو ترضية له وكثيراً ما ترشح النائب لتولي الحكم، أما بقية النواب فهم في الأغلب مثلهم مثل الولاء بنوبون عن السلطان. انظر: بيبرس المدوادر، المصدر السابق، ج ٩، ص ٧٢، محمد عبد الغني الأشقر، نائب السلطنة المملوكية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٩ م، ص ٦٧ - ٦٩.

يعين الأمراء ويستخدم الجند ويمنح الألقاب، ويعين أرباب الوظائف الديوانية والدينية، كما كان له الحق في عزل من لا يوافق هواه، أن تلك الامتيازات كثيراً ما أدت إلى طمع النواب في الحكم فخرجوا عن السلطان والدليل على ذلك ما قام به سيف الدين قطز سنة (٦٥٧ هـ / ١٢٥٨ م) عندما كان نائباً للسلطان الملك المنصور على بن المعز حيث أراحه عن الحكم ونولى الحكم بنفسه^(١).

لقد تعددت المراتب والمناصب داخل كيان الدولة المملوكية فيألى جانب وجود السلطان، والنواب، والولاة، والأمراء الذين توزعوا على حسب ملكيتهم للمماليك فمنهم من كان أميراً مائة مقدم الألف، وهم أرفع شأنًا ثم أمراء الطليخانات أقل منهم رتبة، ثم أمير عشرين، وأمير عشرة، وأمير خمسة^(٢). أما البقية فقد تقلدوا المناصب والرتب الكثيرة في الدولة^(٣) والطبقة الأخيرة في التركيبة العامة للمماليك هي طبقة الأجناد

(١) العيني، المصدر السابق، ج ١، ٢٢٠ - ٢٢١.

(٢) المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص ٢٩.

(٣) لقد تعدت المراتب والمناصب السلطانية في الدولة المملوكية فبعد النائب يوجد منصب الأتابك الذي سبق التعريف به ثم وجد منصب الأمير الكبير أو المشير الكبير، كما وجدت فرقة الخاصكية، وهي من المماليك المقربين جداً إلى السلطان بحيث يكونون معه حتى في خلوته ولهم امتيازات كبيرة جداً، ثم وجد أمير الحجاب أي حاجب السلطان، كما وجد الدواخار وهو من يحمل دواة السلطان، ثم وجد مقدم المماليك، وهو الذي يقوم على مراقبة تربية المماليك الأجلاء في العتيق، وأيضاً وجد المهنتدار، وهم جماعة تعين للاستقبال ضيوف السلطان، وكذلك الجندارية، وهم من يمسكون ثياب السلطان، وكذلك أمير مجلس، وهو من يشرف على مجالس السلطان الرسمية وأمير جنددار، وهو حامل السلاح عند السلطان وعمله أن يستأذن للأمراء بالدخول على السلطان، كما وجدت وظيفة الجاشنكير، وهو من يتذوق طعام السلطان، والسلاحدار، وهم من يحملون سلاح السلطان في المواقب، والسنجقدار، وهو حامل اللواء، وأمير شكار، وهم من يحملون طيور الصيد، والبندقدار وهم من يحملون جرار البندق الذي يرمي به في الصيد، وأمراء الطليخانات، وهم القاتلون على بيوت الطبول والأبواق وصاحبها يعرف بأمر علم، والجوكانتار، وهو الذي يحمل عصي الكرة التي يلعب بها السلطان، ورأس الثوبية، وهم حرمى حجرة السلطان، والامتاددار، وهو متولي أمر البيوت السلطانية بكل ما فيها من مطابخ وحاشية وغلمان، كما وجدت العديد من الوظائف التي كانت حكراً على المماليك. انظر: محيى بن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص ٤٧ - ٤٨، ٥٧ - ٩٨؛ بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج ٩، ص ٧١، ٨١، ٩١، ١٢٠، ١٦٣؛ ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج ٧، ص ١٨٣ - ١٨٤؛ عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ص ٤٣ - ٥٣.

والتي تتكون من طبقتين الأولى: الممالك السلطانية وهم أعظم الأجناد شأناً وأرفعهم قدراً وأوفرهم أقطاعاً، ومنهم تُؤمّر الأمراء رتبة بعد رتبة، وتعرف بالخاصكية، أما الطبقة الثانية: فهم أجناد الحلقة وهم عدد جم وخلق كثير، وربما انضم إليهم من ليس بصفة الجند حيث يدخل في عددهم أمراء السلاطين السابقين وأولادهم الذين يخترقون الجندية ويكون لهم نصيب كبير في ديوان الجيش^(١).

ويبدو مما تقدم اعتبار أن طبقة أرباب السيف انقسمت على نفسها إلى عدة وحدات كانت مقامه بشكل هرمي التركيبة تدرجت فيه الرتب والمناصب العسكرية من الأعلى إلى الأسفل، ولكن ذلك الترتيب الطبقي لم يمنع أقل الرتب شأناً من الطمع في السلطة، فكان الصراع السياسي سمة بارزة وسبباً في إعلان قيام الدولة وهو في نفس الوقت مواكب لكل مراحل تطورها إلى أن انتهت، وما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أن تلك الطبقة كانت طيلة فترة وجودها وبالرغم من انعزالها وشعورها بالعزلة، على خطوط تماس مع بقية الطبقات الأخرى المكونة للمجتمع، وأقرب تلك الطبقات التي احتكت بها، طبقة التجار بفعل ما قدموه من دعم مادي، كان يؤخذ عن طريق الضرائب أو عن طريق المصادرة الجبرية، كما أن طبقة الممالك وفي نفس الوقت سعت بكل جهدها إلى تحسين العلاقات مع الفقهاء وأرباب القلم. وهذا كان بمثابة تباين واختلاف كبير في سياستهم التي انتهجوها. وربما كان سبب ذلك التقارب بين الممالك، والتجار وأرباب القلم يعود إلى انتهاء هؤلاء إلى العامة من ناحية، ومحاولتهم الاستفادة من الدولة من ناحية أخرى بفعل الوظائف الديوانية، والدينية التي شغلوها، لهذه الاعتبارات وغيرها قامت الدراسة بتقديم الطبقات المكونة للمجتمع على حسب احتكاكها بالطبقة الأولى الحاكمة.

ثانياً :- طبقة التجار

وهم من أهل اليسار وأولي النعمة من ذوي الرفاهية وما في حكمهم كما يسميهم المقرئ^(٢)، وهذه الطبقة لم تكن مقنصرة على التجار فقط، بل ضمت كثيراً من العلماء والقضاة، وكبار الملاك وأصحاب الحوائث الكبيرة، والأمراء وبعضاً من الجواري السلطانية أيضاً، وهؤلاء يمثلون جانباً كبيراً من الحياة الاقتصادية والتجارية في إقليم

(١) أبي شامة، المصدر السابق، ج١، ق٢، ص ٥٥٤؛ النويري، المصدر السابق ج٢٩، ص ٢٤.

(٢) المقرئ، إغاثة الأمة، ص ٦٤.

مصر. فبفعل الاستقرار الذي حدث في الإقليم وفي كونه أصبح عاصمة الدولة العربية الإسلامية الآمنة الذي تمت حمايته من قبل الطبقة العسكرية المملوكية والتي مارست دورها الحربي خارج الإقليم في بلاد الشام ضد الصليبيين، بالدرجة الأولى، والمغول في العراق بالدرجة الثانية، ما جعل الإقليم كعاصمة للدولة تنعم بالأمان والاستقرار فصارت مستقراً ومقاماً لكثير من السكان فاستطاع أولئك تكوين ثروات كبيرة جداً، وبما يلاحظ عن تلك النشاطات الخارجية والتي تحسب للدولة الأتراك الأولى تأمينها لطرق التجارة والتي اضطربت أثناء (ق ١٢٧ / ١٣م) فقد حمل هؤلاء على جعل مصر مركزاً لتلك التجارة وأمنوا بعضاً من الطرق فصارت التجارة الآتية من أقصى الشرق تمر بمصر عبوراً إلى الغرب الأوروبي^(١)، وبالرغم من حالة الحرب التي كانت دائرة من قبل المماليك والفرنجة من ناحية، والمماليك والصليبيين من ناحية ثانية، والمغول من ناحية ثالثة. إلا أن التجارة كانت مناسبة دون توقف. وعدم التوقف ذلك دون شك يعود إلى سببين رئيسيين هما: حاجة تلك الحرب بالنسبة لجميع الأطراف للأموال والمعدات والمؤونة، من ناحية، وتحسس الأخبار من الناحية الأخرى، فقد كان التجار يعملون لصالح بلدانهم كجواسيس ينقلون الأخبار والمعلومات^(٢).

لقد ارتبطت تلك الطبقة من التجار على مستوى الإقليم - داخلياً وخارجياً - ارتباطاً وثيقاً بالمماليك كحكام أقوىاء سيطر على الحياة السياسية في عاصمة أصبحت مركزاً تجارياً مهماً في قلب المنطقة كانت تحتاج إلى دعم مادي حقيقي تركز عليه، لهذا يمكن اعتبار أن إقليم مصر خضع لقوتين الأولى: عسكرية مثلها المماليك، والثانية اقتصادية كانت في يد التجار، وما يجمع بين تلك القوتين هي المصلحة والتبادل المادي، والمنفعي.

لقد عاش التجار في الإقليم وكونوا طبقتهم التي كانت تتمتع بكافة الامتيازات باعتبارها المعصب والشريان الذي ينبض بالأموال والحياة بالنسبة للدولة، فقد مدوها بكل ما تحتاج إليه للمحافظة على قوتها الخارجية، كما ساعدوها في عملية البناء الداخلي.

(١) ناجلا محمد عبد النبي، مصر والبنديقية العلاقات السياسية والاقتصادية في عصر المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١م، ص ١١٢ - ١١٣.

(٢) ميخائيل زابوروف، الصليبيون في الشرق، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، الاتحاد السوفيتي، ١٩٨٦م، ص ٣١٢.

وانقسمت طبقة التجار إلى قسمين: القسم الأول كان مؤلفاً من التجار وأصحاب الأموال الكثيرة والثروات الضخمة، وحياتهم كانت ملاصقة للحكام يعيشون في كنف السلطان والدولة، وهذه المكانة وفرتها لهم أموالهم التي لا تتأثر بأي متغير اقتصادي داخل الإقليم أو خارجه، والقسم الثاني: هم من أصحاب الأملاك والأراضي والخوانيت التجارية أي أن ثرواتهم كانت محدودة وعلاقتهم أيضاً محدودة لهذا يرى بعض المؤرخين ضمهم إلى الطبقة الوسطى^(١)، وبالرغم من ذلك التقسيم بين أبناء هذه الطبقة، إلا أن أوضاعهم الاقتصادية المميزة كانت تعبر عنها أحوالهم وتصنع الفارق بينهم وبين كل الآخرين لهذا اعتبروا بياض^(٢) العامة^(٣)، ميزهم السلطان ومارس عليهم سلطانه .

لقد دفع أولئك التجار ثمن بروضهم كطبقة ثانية في المجتمع فقد قدموا الأموال في كل المناسبات، بالإضافة إلى الضرائب، والمكوس^(٤)، والغرامات، والمصادرات التي تعرضوا لها والمثال على ذلك الضريبة التي كان يدفعها التجار دون وجه حق عند خروج العساكر من الإقليم في كل مرة وقيمتها دينار واحد عن كل تاجر^(٥) . كما احتكر السلطان في كثير من الأحيان أنواعاً كثيرة من البضائع ولا يسمح للتجار المتاجرة فيها ومن يفعل ذلك يعرض ماله للمصادرة^(٦)، يضاف إلى ذلك أن السلطان أخضع تجار التوابل الكارمية^(٧) إلى سلطته، كما تخضع كل التجار الباقين لهيئته فأصبح يقترض منهم

(١) قاسم عبده قاسم، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المماليك، ص ١٦- ١٧ .

(٢) بياض العامة: أطلق هذا الاسم على التجار الأثرياء لغناهم وكثرة أموالهم فكانوا بمثابة البياض المتميز عن السواد والأغلبية من العامة، لهذا عرفوا بالبياض والعامة بالسواد. انظر: عثمان علي عطاء، الأزمات الاقتصادية في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، (د. ت.)، ص ١٩٦ .

(٣) المرجع نفسه، ص ١٩٦ .

(٤) المكوس: ومفردها مكس وهو ما يؤخذ من التجار من غير الضرائب وكان السلطان يأخذ العشر في الأسواق ومثله كل ما يؤخذ من المال بخير حق شرعي من الضرائب التي تستحدث سوى الزكاة. انظر: السبكي، المصدر السابق، ص ٢٧ .

(٥) المقرئزي، الخطوط، ج ١، ص ٣٠٦ ابن عباس، نزهة الأسم في العجائب والحكم، ص ١٤٢ .

(٦) المقرئزي، المصدر السابق، ج ١، ص ٣١٤ .

(٧) الكارمية: أرجع البعض أصلهم إلى كلمة الكانم نسبة إلى إحدى الفرق من إقليم السودان الغربي المشتغلة بهذه التجارة، بينما أرجع آخرون نسبتهم إلى لفظة (kuanima) الأمهرية وتعني الجهان،

ويشاركهم في أموالهم^(١)، وما يؤكد خضوع التجار التام للسلطان وبشكل جبري، ما يرضه عليهم من أوامر في أثناء الأزمات والمحن الاقتصادية، فهو يمنعهم من استغلال الظرف وعدم رفع الأسعار ويمنعهم من احتكار المواد الغذائية بل يتعدى الأمر أكثر من ذلك فهو يلزمهم بكفل الفقراء حتى تمضي الأزمة كما حدث في أزمة المجاعة حين انخفض منسوب النيل (٦٩٤هـ / ١٢٩٤م)^(٢).

إن ما يلاحظ هنا وينبغي الإشارة إليه أن أصحاب الأموال من التجار كانوا يتولون المناصب الديوانية والدينية، وأن هذه المشاركة كانت بفعل تدبير السلطان الذي يبدو أنه حاول ربط هذه الطبقة بالدولة حتى تتحقق الفائدة، والدليل على صحة هذا القول ما أورده ابن تغري بردي: الذي ترجم لأكثر من عشرين تاجراً كانوا أصحاب ثروات عظيمة تولوا مناصب كبيرة في الدولة خلال فترة حكم المماليك الأولى، فعلى سبيل المثال ذكر إسماعيل بن مازن تاج الدين الهواري الذي كان مالياً للسلطان مما جعله يحصل على لقب أمير وشيخ العربان، وهذا كانت له ثروة عظيمة وزائلة (ت ٦٨٩هـ / ١٢٩٠م)، فقد حصل على منصب رفيع ومكانة عظيمة بفضل ثروته. كما ذكر عبد الله الناصر الأكوز وهو كما يقول: شاد الدواوين وبالرغم من ظلمه الذي وصف به إلا أن ثروته جعلته مقرباً^(٣)، وما يستوجب الذكر هنا أن تكوين الثروات والحصول على الأموال والالتقاء إلى

= وهو تابل تاجروا به، كذلك أرجعهم آخرون إلى اسم السلمة التي كانوا يجلبونها وهي العنبر أو الكارم، وذهب آخرون إلى أن نسبتهم ترجع إلى أصل هندي لأن لغة جنوب الهند التاميل توجد بها كلمة كاريام (karyam) وتعني الأعمال أو الأشغال بينما رأى البعض الآخر أن الكلمة أصلاً مكونة من مقطعين: كار وتعني الحرفة أو العمل أو التجارة أو الوظيفة وريم تعني المحيط أو البحر، أي أن هؤلاء كانوا يجهنون مهنة التجارة عن طريق البحر ومنها يكن فإن هذه الطائفة كانت متخصصة في تجارة التوابل. انظر: البيومي إسماعيل الشرييني، مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية عصر سلاطين المماليك، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٧م، ص ٢٩٣؛ علاء طه رزق، عامة القاهرة في عصر سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث مصر، ٢٠١٣م، ص ٣٩.

- (١) قاسم عبده قاسم، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المماليك، ص ١٦.
- (٢) بيارس الدوادارة زبدة الفكر في تاريخ الهجرة، ج ٩، ص ٣٢٦؛ العيني، المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٧٦؛ عثمان علي محمد عطا، المرجع السابق، ص ١٨١.
- (٣) ابن تغري بردي، الدليل الشافي على المنهل الصافي، ج ١، ص ١٢٨، ١٤٧.

طبقة التجار والأثرياء لم يكن حكراً على طائفة معينة أو دين معين، فالمصلحة والمنافع المتبادلة هي التي ربطت كل المتدينين إلى تلك الطبقة، من عماليك، وأقباط، وعرب، ومسيحيين، ويهود^(١)، كما شاركت بعض النساء أيضاً في تكوين هذه الطبقة وخصوصاً جواري السلطان، فقد ذكر المقرئزي: أن حديق، ومسكة وهما من جواري السلطان الناصر محمد، قمن باحتكار بعض البضائع والسلع، مما جعل الأموال تتدفق عليهن فأقدمت مسكة على بناء مسجد حمل اسمها وخصصت له وقفاً^(٢).

لقد أكرم السلطان كثيراً من التجار وخصهم بإقطاعات، وجوامك، وخلق عليهم ومنحهم ألقاباً وصفات سلطانية لهم والماليكهم من باب ترغيبهم في الإقامة داخل الإقليم^(٣)، كما استعمل السلطان التجار كسفراء ينوبون عنه عند كثير من الدول، بحكم انشغاله بالحروب المتواصلة، فقد أعطى السلطان السفراء صلاحيات واسعة للتفاوض باسمه. والدليل على ذلك، ما قام به مجد الدين السلامي إسماعيل بن محمد ياقوت فاجر الرقيق أيام السلطان الناصر محمد حيث سعي في الصلح بين الماليك والمغول بفعل صفته التفاوضية التي منحها له الناصر، وصفته التجارية بحكم مهنته^(٤).

ولم جانب ما قدمه التجار فيما مضى فقد شاركوا في الحركة المعيارية التي شهدتها الإقليم من خلال إقامة الدور والقصور الفاخرة لهم، كما أنهم وخوفاً من مصادرة أملاكهم، وأموالهم، اهتموا بإنشاء المدارس. ولعل ما قام به رئيس التجار في إقليم مصر برهان الدين إبراهيم، حيث أنشأ مدرسة على شاطئ النيل عرفت باسم مدرسة المحلي^(٥) خير دليل، كما قام القاضي ناصر الدين مسلم الكارمي وهو من كبار التجار في الإقليم ببناء مدرسة حملت اسمه فعرفت بالمسلمية^(٦)، وأخيراً ومن خلال ما تقدم فإن التجار كطبقة عاشت في كنف الماليك، وبالتعاون معهم استطاعت أن تعطي خير مثال على

(١) المصدر نفسه، ص ١٦١، ١٦٧، ٢٠٣.

(٢) المقرئزي، المخطوط، ج ٢، ص ١٣٤، ج ٣، ص ٣٤٦.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٠٢.

(٤) نفسه، ج ٢، ص ٤٥٩ - ٤٦١.

(٥) نفسه، ج ٣، ص ٤٥١، عبد الغني محمود عبد الحاميد، التعليم في مصر الأيوبيين والماليك، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢م، ص ١٢٥.

(٦) ابن دقيق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ق ١، ص ٩٩، المقرئزي، المخطوط، ج ٣، ص ٥٥٣.

نموذج طبقي سخر إمكانياته في إطار التبادل المصلحي^(١) الذي بذلت فيه كل طاقتها لخدمة الطبقة المهيمنة والحاكمة من ناحية، ولخدمة مصالح أصحابها وضيماً لاستمرار حياتهم وتجارهم من ناحية أخرى، وفي ظل ذلك التناغم الطبقي بين الاثنين استفاد الإقليم وسكانه تجارياً، ومعماريّاً، وحضاريّاً، وظهرت معالم الثراء والاستقرار من خلال المنشآت التي أقيمت به .

ثالثاً : طبقة القضاة والفقهاء أرباب الأقاليم

ويصنفهم المقرئزي في القسم الخامس من حيث الترتيب العام في المجتمع ويعتبرهم من الفقراء المدقحين ويقول: أن أكثرهم من الفقهاء وطلاب العلم ومن يلحق بهم من الشهود، والكثير من أجناد الحلقة^(٢). وهذه الطبقة تأتي ثاني أكبر طبقة من حيث الكثافة العددية بعد طبقة العوام داخل الإقليم، والسمة المميزة والرابطة الذي يجمع بين كافة المنظمين إلى هذه الطبقة، العلم والاشتغال به والسمي وراء الحصول عليه، وهذه الطبقة تعد من أقرب الطبقات إلى الممالك وتكاد أهميتها تكون موازية لأهمية طبقة التجار .

وحتى يستقيم القول الذي جاء به المقرئزي آنفاً في كون هؤلاء فقراء، يمكن تقسيم أبناء هذه الطبقة إلى ثلاثة مستويات الأول: يضم العلماء والفقهاء الكبار الذين تولوا المناصب الديوانية، والدينية في الدولة حيث حصلوا على الأعطيات وأجزلت لهم المرتبات فصارت لهم الثروات فزاولوا مهنة التجارة أو شاركوا تجاراً^(٣) فكانوا متميزين

(١) لقد نظر التجار إلى مصالحهم، وحاولوا الاستفادة من كل الفرص التي ستحت لهم، حتى لو كانت تلك الفرص بين يدي الدولة وهذا القول تؤكد حادثة زيارة منسا موسى ملك مالي إلى مصر في طريقه إلى مكة، حيث مر بمصر وأكرمه السلطان الملك الناصر محمد وخلع عليه، ولكنه وعند عودته أنفق كل ماله، وعندها صجز السلطان عن اقراضه، فأقرضه بعضاً من تجار مصر بالمال الذي يريده فحصلوا بعد ذلك على أرباح طائلة وصلت إلى أن كل ثلاثمائة دينار ربحت سبعمائة دينار. انظر: المقرئزي، الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك تحقيق، جمال الدين الشيال، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ٢٠٠٠م، ص ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣.

(٢) المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ٦٦ .

(٣) يرى بعض المؤرخين أن هناك اتفاقاً كان معقوداً بين طبقة أرباب السيف، وطبقة أرباب القلم، ويقضي ذلك الاتفاق، على أن الفقهاء والفضة يعطون أموالهم للتجار لغرض المشاركة - حتى لا يعتمد أولئك على ما يعطيهم السلطان من مرتبات - وفي المقابل سعى أرباب القلم عند السلطان =

لطبقتين^(١)، أما المستوى الثاني: فهم من العلماء والمتعلمين والمشتغلين بالتدريس، والخطباء، والوعاظ وغيرهم، وهؤلاء كانوا يكتفون بمرتباتهم النقدية أو العينية التي يأخذونها من الدولة، أما المستوى الثالث: فهم السواد الأعظم من أبناء هذه الطبقة من الفقراء وهؤلاء يرى بعضهم أن التهاافت على الدنيا ليس من طبائع العلماء، ورأى بعضهم الآخر أن خدمة السلطان ومجاراته مفسدة للعلم لهذا آثروا الفقر على الغنى، وفريق آخر منهم نذر نفسه للعلم في المدارس والربط والخانقاه، واكتفى بالقليل من أجل أن يعيش فقط^(٢).

كما انضم المتصوفة أيضاً إلى هذه الطبقة حيث كانت أعداد كبيرة جداً منهم منقطعة للعبادة فكانت الخانقاه - وهي الأماكن المخصصة للصوفية - تعج بهم، ما جعل القائمين عليها يضعرون لها نظاماً، اعتمد على ترتيبهم على حسب أعمارهم، كهول، وشباب، وأطفال ولكل فئة عمرية قسم خاص بها من حيث الإقامة^(٣).

لقد تولى أرباب الأقلام، من علماء وفقهاء، جل المناصب الديوانية، والدينية، فقد أورد السبكي، بمجمل الوظائف التي كان يتولاها أبناء هذه الطبقة، من الوزارة، وكاتب

سرفع تلك الغرامات والكوس التي كانت مفروضة على التجار، وهذه المشاركة دون شك أدت إلى تهاون القضاة وأصحاب المناصب الديوانية وخصوصاً المحتسب في تأدية واجبه، كما أصبحت تلك المناصب بسبب ما فيها من استفادة مادية عرضة للشراء كما قبل أصحابها الرشاري، مما جعل الفساد يعم أغلب مؤسسات الدولة. انظر: السبكي، المصدر السابق، ص ١٨؛ المقرئ، إغاثة الأمة ص ٣٨؛ محمد بن محمد بن خليل الأسدي، التيسير والاعتبار والتحرير والاختيار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، تحقيق عبد القادر طليحات، مطبعة تخيمر، ناز الفكر العربي، مصر، (د. ت)، ص ١١٥ - ١١٦؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري في عصر المماليك، ص ٤١.

(١) أبي الفضل جعفر بن ثعلب الأدفوي، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، تحقيق، سعد محمد حسن، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠٠١م، ص ٦٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٤٨ - ٤٤٩.

(٣) عباس محمد الوفاة، الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،

١٩٩٩م، ص ١٧٣.

السر^(١)، والموقعين، والقضاة وما يتبعه من كتاب، وحجاب، وأمناء، ووكلاء، ونقباء القضاة، وناظر الوقف، والمباشرين، ووكلاء بيت المال، والحسبة^(٢)، والمفتي، والخطباء، والوعاظ، وأئمة المساجد، والمؤنفين، والمدرسين بالمدارس، والمحيددين^(٣) وغيرهم من الوظائف التي شغلوها في الدولة .

لقد كان عند العلماء كبيراً جداً وهم فرق كثيرة، منهم المفسر، والمحدث، والفقيه والأصولي، والمتكلم، والنحوي، ومنهم من كان يشتغل بالطب، والفلسفة، والمنطق، وغيرها من العلوم^(٤).

لقد تمتع أرباب الأقاليم من العلماء والفقهاء بمكانة عالية فقد كانوا من الخواص يصاحبون السلطان في أسفاره^(٥)، وأطلق عليهم أهل العامة أو المعممون وتعود هذه التسمية لأنهم يرتدون العباء على رؤوسهم وكانت كبيرة جداً إلى درجة أنها كانت ملففة

(١) كاتب السر: ووظيفته التوقيع عن الملك والاطلاع على أسرارها التي يكتبها بها وعنه تصدر التواقيع بالولايات والحزل والمصادرة والإعدام ونحوها، ويرى بعض المؤرخين ومنهم ابن تغري بردي، أن هذه الوظيفة استحدثها المنصور قلاوون، حيث كانت ضمن الوزارة، والوزير هو المتحكم فيها ولكن قلاوون فصلها وحينها ابن المؤرخ ابن عبد الظاهر - القاضي قح الدين محمد بن القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر - فكان أول كاتب سر في الدولة التركية. انظر: السبكي، المصدر السابق، ص ٣٠؛ ابن تغري بردي، التجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ٧، ص ٢٩٣ .

(٢) الحسبة: وموضوعها، التحدث في الأمر والنهي، والتحدث على المعاش والعنائع، والأخذ على يد الخارج عن طريق الصلاح في معيشته وصناعته، والذي يشتغل في هذه الوظيفة يقال له المحاسب، يعين للنظر في شئون الرعية ويأمر بما يوافق الشرع، وله النظر في كل ما يهم الرعية في أسواقهم وحياتهم الاجتماعية العامة من معاملات بين بعضهم البعض، يعين من قبل السلطان ويختار معه مجموعة كبيرة من الموظفين التابعين له مباشرة، منهم محتسبو الأسواق في مدن الإقليم، والمحاسب القاهرة بحكم موقعه الجلوس مع قضاة الإقليم الأربعة، وقضاة العسكر ومفتي دار العدل. انظر: الأسدي، التيسير والاعتبار، ص ١٩٠؛ سهام مصطفى أبوزيد، الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٦ م، ص ٩٠، ١٠٥ .

(٣) السبكي، المصدر السابق، ص ٣٠-٣١، ٥٥، ٦٠، ٦٦، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٨-١١٥ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٧-٧٧ .

(٥) المقرئزي، الذهب المسبوك، ص ١٢٠ .

لنظر كل من زار الإقليم، والدليل: أن ابن بطوطة عند زيارته لمصر ذكر: أن قاضي الإسكندرية كان يعتم بعامة خرفت المعتاد^(١)، وهذه الصفة التي اكتسبوها لا تعني أنهم هم الوحيدون في الإقليم الذين يرتدون العمام ولكن ما اختلفوا به عن بقية الطبقات الأخرى أن صياقمهم كانت كبيرة جداً فهي تناسب مع مكانة الشخص العلمية الاجتماعية^(٢).

لقد توزع أبناء هذه الطبقة داخل الإقليم بشكل كبير جداً فقد شاهد الأندوي أعداداً كثيرة لا يحصون من أهل العلم والرواية والأدب في أسوان^(٣) ويقول: إنهم خرجوا في مرة من المرات لملاقاة قاضي قوص^(٤) فكان أربعمئة عالم منهم يركبون البغال، كما كان فيها لوحدها ثمانون رسولاً من رسل الشرع^(٥).

وبالرغم من انحراط تلك الأعداد الكبيرة ضمن تلك الطبقة إلا أنه لم يكن هناك أي اتفاق معقود للسعي بينهم للحصول على كل حقوقهم الاجتماعية من السلطان أو من العامة، ويبدو أن أعمال العلماء والفقهاء وتجاوزاتهم دفعت بالسبكي للحديث عن ما يجب أن يكون لهذه الطبقة من حقوق فقد رأى: أن السلطان لا بد له من صرف الأعطيات من بيت المال للعلماء والفقهاء، ويطلب إنزالهم في منازلهم كما طلب بضرورة إقامة الفقهاء في كل قرية لتعليم الناس شئون دينهم وفي المقابل طلب من أبناء هذه الطبقة ضرورة الابتعاد عن طلب المناصب والجري وراءها، أن هذه الإجراءات التي طالب بها السبكي كانت من دافع إبراز أهمية هذه الطبقة حتى تكتسب احترام السلطان وحتى تستطيع مواجهة طائفة الترك التي تذكر على الفقهاء حقهم، كما أنه دعا كل المتحمين إلى هذه الطبقة إلى الترفع عن

(١) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٢٣ .

(٢) قاسم عبده، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ٢٥ - ٢٦ .

(٣) أسوان: مدينة مهمة في أقصى صعيد مصر، كانت تعرف في الماضي باسم ساين (Syene) يحدها من الشرق جبل سياه العرب جبل العلاقي كان به الذهب، أما من الغرب فتحدها منطقة الواحات، والمدينة تقع في معظمها على البر الشرقي لنهر النيل. انظر: عبد الحكيم العفيفي، موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية، مكتبة الفكر العربية للكتاب، مصر، ٢٠٠١ م، ص ٥٢ - ٥٣ .

(٤) قوص: مدينة في الصعيد تعرف باسم العالية وهي تقع شرقي النيل أرضها خصبة، كثرت فيها البساتين والأسواق استفاد أهلها من موقعها بالقرب من البحر الأحمر فاشتغلوا في التجارة. انظر: عبد الحكيم العفيفي، المرجع السابق، ص ٣٤٧ - ٣٧٥ .

(٥) الأندوي، المصدر السابق، ص ٢٩ .

الموام وعدم التواضع لهم حتى لا تطمع العامة في شغل وظائف العلماء^(١)، وعلى العكس من ذلك تماماً فلم يلتزم أرباب الأقلام^(٢) بما دعاهم إليه السبكي فقد اندمجوا في العامة وقدموا لهم العلم لمن طلبه، والطعام للفقراء بل إن بعضهم ترك حياة العلماء وتجرد وعاشر الفقراء وسافر معهم وجرى على طريقتهم في القول^(٣).

وما يمكن إضافته عن هذه الطبقة أخيراً أنها لم تضم الرجال فقط بل ضمت عدداً من النساء، اشتغلن بالعلم واكتسبن شهرة كبيرة، ولكن يجتمع الرجال في تلك الفترة لم يسمح لمن بالظهور بحكم ثقافة تلك الفترة لهذا جاءت بعض المعلومات عنهن في المصادر بشكل محتشم وقليل جداً. فمثلاً كتاب الأدفوي الطالع السعيد الذي ترجم فيه لعدد كبير من علماء ومشاهير سكان الصعيد لم يذكر فيه سوى أربع سيدات^(٤) فقط^(٥). وهذا لا يعطي الواقع الحقيقي الذي كانت عليه النساء في تلك الفترة.

(١) السبكي، المصدر السابق، ص ١٧، ٢٢، ٦٨، ٧١، ٨٨، ١٠٥.

(٢) كثير من العلماء اختلطت بالعامة ولم يضع حداً بينه وبينهم والدليل على ذلك، ما فعله إبراهيم بن هبة الله بن علي الحميري قاضي قوص الذي امتنع عن إعطاء زكاة مال الأيتام لرسل السلطان الملك الناصر محمد وقال: إن هذا المال من حق الفقراء، وعندما وصل الخبر للسلطان أمر بأن لا يتعرض إليه أحد وعند وفاته أوصى بشيء من ماله للفقراء ووقف عليهم وفقاً كثيراً، يضاف إلى ذلك ما فعله الحسين بن علي بن سيد الأهل بن أبي الحسين بن قاسم عمار الأسدي وهو فقيه ومحدث وشيخ حلقة وكان جراحاً يطعم الناس حتى أنه يبيع ثوبه وفرائشه ويطعم الناس بل وصل به الأمر إلى درجة أنه تجرد من حياة العلماء وسافر معهم إلى كثير من البلاد وجرى على طريقتهم في القول كما جعله يلقب سيد الكل. انظر: الأدفوي، المصدر السابق، ص ٦٩، ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٤) أهم السجلات التي ترجم لمن الإدفوي: تاج النساء ابنة عيسى بن علي وهب القوصية، سمعت من أبي عبد الله بن عبد المنعم بن الحيمي وكانت محدثة ومطلعة على كثير من أمور الدين (ت ٦٧٩ هـ / ١٢٨٠ م)، كما ترجم لرقية بنت محمد بن علي بن وهب القشيري، سمعت الحديث من بعض العلماء وحدثت به في القاهرة استفاد منها الكثير من العلماء، كما كان لها الحق في إجازة طلاب العلم، ووقول عنها الإدفوي: هي امرأة متعبدة ملازمة للخير وهي قوصية أي من قوص استوطنت القاهرة (ت ٧٤٦ هـ / ١٣٤٠ م)، كما ترجم للحليجة بنت علي بن وهب القشيري، سمعت الحديث وحدثت به هي الأخرى (ت ٧١٧ هـ / ١٣١٧ م)، كما ترجم لمظفرية بنت عيسى بن علي بن وهب، هي الأخرى سمعت الحديث وحدثت به (ت ٦٧٩ هـ / ١٢٨٠ م). انظر: الإدفوي، المصدر السابق، ص ١٧٥، ٢٤٠، ٢٤٦، ٦٤٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٧٥، ٢٤٠، ٢٤٦، ٦٤٨.

المبحث الثاني

الرعية المحكومين

أرباب الحرف، العوام، الأعراب، أهل الذمة، عناصر أخرى

إذا كانت طبقة الحكام تضم السلطان، وقوته العسكرية من المماليك، وأجهزته الإدارية - دينية، وديوانية - التي كانت تدار من قبل التجار، وأرباب القلم، فإن مصطلح الرعية كان أشمل وأوسع من حيث المفهوم والمعنى وهو أعمق بكثير من مفهوم السلطان وما تبعه، فالرعية هم الأكثر رسوخاً اجتماعياً في الإقليم، وعليهم قامت الدولة بفعل ما قدموه من جهد ومال واستمرارية رسمت معالم حياة اجتماعية كانت زاخرة بكل أنواع الأنشطة، والرعية في نفس الوقت كانت في منأى عن حياة الطبقة الحاكمة ولم تسع إلى طلب ما في يد السلطان من مزايا تمتع بها دونهم، باستثناء حركة الأعراب التي كانت دائماً توصف بالشغب والخروج عن صاحب الأمر مما استوجب عقوبتها ومسخها تماماً.

إن هذا التقسيم الفتوي الذي وضعه المقرئ^(١) وابن خلدون - قدمته هذه الدراسة فيها سبق - وغيرهم من المؤرخين المحدثين^(٢) كان يعتمد على التفاوت الطبقي، في المستوى

(١) لقد رأى المقرئ: أن الناس بإقليم مصر انقسموا إلى سبعة أقسام على الجملة فالقسم الأول: ضم أهل الدولة، والقسم الثاني: أهل اليسار من التجار وأولي النعمة من ذوي الرفاهية، أما القسم الثالث: فهم من الباعة ومتوسطي الحال من التجار، ويقال لهم: أصحاب البز، ويلحق بهم أصحاب المعاش وهم السوق، والقسم الرابع: يضم أهل الفلح - الفلاحون - وهم أهل الزراعات والحرف سكان القرى والريف، والقسم الخامس: ضم الفقراء، وهم جل الفقهاء وطلاب العلم، والكثير من أجناد الخلقة ونحوهم، أما القسم السادس: فهو يضم أرباب الصنائع والأجراء أصحاب المهن، والقسم السابع: شمل ذوي الحاجات والمسكنة، وهم السوّال الذين يتكفون الناس ويعيشون منهم. انظر: إغاة الأمة بكشف الغمة، ص ٦٤.

(٢) من المؤرخين المحدثين الذين قسموا الإقليم سعيد عبد الفتاح عاشور، الذي اعتبر أن المجتمع المصري وعلى حسب تعبيره - وبالرغم من إقليمية هذا التعبير وعدم صحته من الناحية التاريخية - فهو يرى أن المجتمع مكون ومرتب كالتالي: طبقة المماليك، وطبقة المعممين، وطبقة التجار، وطبقة الصناع وأرباب الحرف، وطبقة العوام، وطبقة أهل الذمة، وطبقة الفلاحين، وطبقة الأعراب، ثم يختم بالأقليات الأجنبية. انظر كتاب المؤلف: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص ١٦ - ٦٦.

الاقتصادي لكل فئة حسب نشاطها في المجتمع^(١). أن معيار القياس الذي فرضته الضرورة المرحلية والتي تملك بموجبها الممالك الإقليمية كان يقوم على أساس نوعية النشاط الاقتصادي وما يعود به من مردود مادي مرتفع أو منخفض حكمت على الإقليم أن يعيش في مرحلة من الطبقة الخاصة جعلت الحكام العسكريين يتمتعون بكل الامتيازات والحقوق، وفي المقابل كانت الرعية تؤدي دورها كطبقة مستعبدة تنتج، وتدفع الضرائب ولم يكن من حق أفرادها أن يشاركوا في مسئوليات الحكم.

أولاً: طبقة أرباب الحرف

يرى المقرئ في إغاثة الأمة أن هذه الطبقة تأتي في القسم الثالث من الترتيب العام داخل المجتمع ويقول: إنهم من الباعة وهم متوسطو الحال من التجار، ويقال لهم: أصحاب البز^(٢) ويلحق بهم أصحاب المعاش وهم من السوق^(٣)، هذه الطبقة تضم أيضاً القسم السادس من تقسيم المقرئ الذي يضع فيه أرباب الصنائع والأجراء وأصحاب المهن، كما أنها شملت الحمالين والخدم والسواس والحماكة والبناء وهؤلاء تضاعفت أجورهم تضاعفاً كبيراً خصوصاً أثناء الأزمات الاقتصادية^(٤).

لقد رتب السبكي كثيراً من المهن التي كانت في عصر المماليك بشكل منظم بحيث أورد أصحاب المهن على اختلاف مهنهم فمنهم البناء، والطيان، والدهان، والصباغ، والنقاش، والمزين، والحائك، والخياط، والبيا^(٥)، والإسكافي، والدلالون، والفلاحين

(١) قاسم عبده قاسم، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المماليك، ص ١٠.

(٢) أصحاب البز: والجمع يزازين والمشتغل بها يعرف باليراز، والبز نوع من الثياب التي كانت تباع في الإقليم في تلك الفترة. انظر: المقرئ، إغاثة الأمة، ص ٦٠.

(٣) السوق: أصغر حجماً من السوق، وقد اقتصرت بتلبية الحاجات اليومية لقطاع صغير من المدينة فصغر حجمها وتحدد وظيفتها سميت السوقيات نظراً لصغرها نواحياً عن تلك التي تخدم المدينة كلها. انظر: محسن محمد الرقادة، الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية، ص ٤١.

(٤) المقرئ، إغاثة الأمة، ص ٦٤، ٦٦ - ٦٧.

(٥) البيا: لقب لمن يتعاطى الغسل والصقل للثياب وغير ذلك، وهو لفظ رومي معناه الأب وكأنه لقب بذلك لأنه لما تعاطى ما فيه ترفيه خدمه، من تنظيف فماشه وتمسين هيته أشبه الأب الشفيق. انظر: السبكي، المصدر السابق، ص ١٣٨.

الذين يسميهم أصحاب الزرع والشجر، وحراس المساجد، ومدربي الحيوانات ، ورماة البندق، أي أن هذه الطبقة ضمت كل ذي حرفة ذكرت آنفاً أو لم تذكر^(١) وما يجب ملاحظته هنا أن بعض المؤرخين المحدثين لم يعتبر الفلاحين ضمن إطار هذه الطبقة بل اعتبرهم طبقة مستقلة عن كل الطبقات الأخرى بحكم أنهم يمثلون السواد الأعظم من أهل البلاد أو لأن المجتمع نظر إليهم نظرة احتقار وإهمال، فهذه المهنة اعتبرها البعض مهنة الضعفاء والأذلاء الذين لا حول لهم ولا قوة^(٢) وربما أن لهذا القول وتلك الرؤية وطريقة التفكير دفعت بأعداد كبيرة جداً من الفلاحين إلى الهرب إلى المدينة التي لم توفر لمعظمهم فرص عيش أكرم من مهنة الفلاحة مما جعلهم ينسحبون في طبقة أقل شأنًا وأردأ وضعاً وهي طبقة العوام .

كما أن الدولة ساهمت في دفع الفلاحين وأهل الريف إلى ترك مزارعهم بسبب كثرة المغارم وتنوع المظالم فاختلقت أحوالهم وتمزقوا كل عرق وجلوا عن أوطانهم ، وبالرغم من تلك القتامة وسوء أوضاع الفلاحين إلا أن فرص ثرائهم كانت متوفرة خصوصاً في سنوات الجلب^(٣).

ويرى بعض المؤرخين المحدثين أن هذه الطبقة كانت منظمة بشكل دقيق فهي وإلى جانب كونها ضمت أرباب الحرف قسمت إلى عدة أقسام: العمال، والصناع، وأصحاب المهن، والأغرب من ذلك أن البعض يشتط بالقول إلى درجة أنه يقول: بأن هؤلاء خضعوا لنظام النقابات، والنقابة الواحدة تضم أصحاب الصنعة الواحدة حيث تنظم علاقاتهم فيها بينهم، وفيما بينهم وبين الجمهور، ولكل نقابة شيخ لتسيير تلك المهنة ولحل النزاعات التي تطرأ أثناء العمل^(٤) .

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٧ - ١٤٧ .

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص ٥٦ .

(٣) المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ٣٩، ٦٦ .

(٤) سعيد عاشور، المجتمع المصري، ص ٤٣ ؛ فوزي جرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي، القاهرة، ١٩٥٨ م، ص ١٧ .

لقد استغل أرباب الصناعات فرص المجاعات داخل الإقليم^(١) فاستطاعوا تغيير أوضاعهم بشكل جذري حيث تحولوا إلى أصحاب ثروات ومنهم مثلاً العطارون الذين يبيعون الأعشاب الطبية للتداوي وصل أجر أحدهم في اليوم الواحد إلى مائة درهم، كما زادت أرباح وفوائد التجار والباعة ازدياداً كبيراً وملحوظاً حتى إن استفادة البائع الواحد في اليوم الواحد وصلت إلى المائة والتمتي درهم، كما زادت مكاسب أرباب الصنائع إلى الضعفين وأكثر، والدليل على ذلك أن الخبازين أصحاب أفران الخبز جنوا أرباحاً طائلة من وراء احتكاكهم لهذه الصناعة، لقد توزع أبناء هذه الطبقة في كل الإقليم وخصوصاً في مركز المدن بحكم أن أعمالهم كانت تحتاج إلى كثافة سكانية . باستثناء الفلاحين الذين تمركز وجودهم خارج المدن بحكم أن الأراضي الزراعية هي التي تتحكم في وجودهم وانتشارها - حيث ذكر ابن دقماق: مجموعة كبيرة من الأسواق التي كانت مأهولة بالخوانيت وصل تعدادها إلى أربعة وعشرين سوقاً داخل القاهرة كان أصغرها سوق دار النحاس حيث حوى أكثر من أحد عشر حانوتاً^(٢) وهذه الأسواق كانت دائمة وبداخلها حوانيت وكل مجموعة حوانيت متخصصة في بيع منتج معين مثل حوانيت السباكين،

(١) لقد وقعت أزمات اقتصادية داخل الإقليم كادت أن تقضي على مكانه لولا السياسة التي اتبعها السلاطين لإدارة تلك الأزمات فمن بين الأزمات الحادثة والتي مر بها الإقليم، أزمة سنة (٦٩٦هـ/١٢٩٦م) أيام حكم العادل كبرياء، فقد تأخر سقوط المطر وأجدبت البلاد مما دفع أهل بركة بالمجرة إلى الإقليم وكان عددهم حوالي ثلاثين ألف نفس يميلهم وإنعامهم مما زاد الأمر سوءاً فتعركت الأسعار ووصل سعر أردب القمح إلى مائة درهم، والشعير إلى ستين درهم، والفول إلى خمسين، واللحم إلى ثلاثة دراهم للبرطل الواحد فاستغل أصحاب المهن والفلاحين الظرف وزادت أرباحهم فباع عطار يسكن حارة الديلم - وهي إحدى حارات القاهرة القديمة كان يسكنها طائفة من الأتراك - في شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين ألف درهم، كما زاد الطلب على الأطباء وبذلت لهم الأموال وكثر تحصيلهم فكان كسب الواحد منهم في اليوم يصل إلى مائة درهم . كما وقعت في الإقليم أزمة أخرى سنة (٧٣٦هـ/١٣٣٥م) أيام الناصر محمد بن قلاوون حيث اشتدت الأزمة فوصل ثمن الخبز الخمسة أوطال بدرهم ولا يكاد يوجد وعدم القمح من الأسواق فكان على كل دكان من دكاكين الخبازين عدة من الناس، وصار الخبز نادراً للدرجة أنه شبه بعصاوة الدهن، كما وقعت أزمة ثالثة خلال حكم المماليك الأولى وهي سنة (٧٧٦هـ/١٣٧٤م) أيام الأشرف شعبان، وحصل فيها ما حصل في الأزمات السابقة، انظر: المقرئ، إغاثة الأمة، ص ٢٦ - ٣٥ .

(٢) ابن دقماق، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢ - ٣٤ .

والصيادين، واليزازين، والعطارين، والبقالين، والعداسين، وغيرهم^(١)، ولم يقتصر نشاط هذه الطبقة على تلك الحوانيت بل تعدى الأمر ذلك فقد توزعوا في المواقف، والرحاب، والأسواق التي تقام بشكل أسبوعي وهذا النشاط سيأتي ذكره فيما بعد .

أما الفلاحين فقد توزعوا على معظم الأراضي الزراعية^(٢) وأوضاعهم تعتبر أحسن حالاً من كثير من الحرفيين، وهم مَن مدَّ الإقليم بالمنتجات الزراعية واستفادوا من وراء ذلك، وخصوصاً أنهم أنتجوا السلع الضرورية مثل: الأرز، والقصب، والسكر، والفواكه، كما اهتموا بتربية الحيوانات إلى جانب اهتمامهم بالزراعة، ولكن الطبقة الحاكمة لم تتركهم في حالهم ولم تعتبرهم طبقة منتجة يجب المحافظة عليها والدليل أن السلاطين فرضوا عليهم الضرائب المتنوعة^(٣) كما قاموا بمصادرة أحسن الأراضي منهم مما دفع بكثير من المزارعين لتغيير نشاطهم وأوضاعهم.

(١) المصدر نفسه، ص ٣٣ - ٣٤

(٢) لقد احتوى الإقليم على كثير من الأراضي الزراعية التي عاش فيها الفلاحين أذكر منها: دمياط (Damiatta) وهي تقع على الضفة الشرقية لنهر النيل - فرع دمياط - وعلى مقربة من البحر المتوسط بحوالي ١٢ كم وتشتهر بإنتاج السكر كما اهتمت بإنتاج الأرز والقطن والحرير والأسماك. أما الفيوم (Faiyum) فتقع بجنوب غرب القاهرة على بعد حوالي ١٠٠ كم والمدينة محاطة بأرض زراعية خصبة واشتغل أهلها بالزراعة، أما قليوب (Qaiyub) تقع في الشمال من القاهرة على بعد ٣٠ كم وهي مدينة وتحيط بها البساتين والحقول الخضراء كان فيها ألف وسبعمئة بستان. وقوص (Qus) تقع شرق النيل وفيها كثير من البساتين والأسواق، وفارسكور، والمنزلة، والإسكندرية، ودلاص وهي بالصعيد غربي النيل، انظر: غرس الدين بن الظاهري، المصدر السابق، ص ٣٤ - ٣٥، ابن بطوطة، المصدر السابق، ٣٥ - ٣٦، عبد الحكيم العفيفي، المرجع السابق، ص ٢٣٧، ٣٦٣، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥، على إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص ٤١٤، ٤١٦.

(٣) من الضرائب التي كانت تفرض على الصناع والفلاحين دون وجه حق زكاة الدولة وهي تفرض على مستخدم الدواب أي العجلات في الري أو الغزل أو صناعة النسيج فهي ضريبة تأخذ من مستعملي الآلات الصناعية. انظر: بيرس الدوادار، المصدر السابق، ١٨١.

ثانياً : طبقة العوام

لقد كثرت التعريفات لهذه الطبقة فمصطلح العامة يعني خلاف الخاصة والجمع فيها عوام، ودرجت المصادر التي كتبت عن هذه الفترة بتسميتهم بهذه الصفة^(١) أما المراجع الحديثة فقد عرفتهم بأنهم جمهور من الباعة والسوقة والسقائين والمكاريين^(٢) والمعدمين وأشباه المعدمين^(٣) بينما يرى البعض الآخر ، أن الطبقة العامة ضمت جميع الرعايا من سكان المدن باستثناء رجال القلم^(٤) وبالإضافة إلى ما سبق فإن هذه الطبقة ينظر إليها على أساس أنها في نهاية السلم الاجتماعي للإقليم. فالمقريزي: يرى أنهم في نهاية الترتيب فهم الطبقة السابعة والتي تضم كل الفقراء أهل الخصاصة والمسكنة وحياتهم تعتمد أصلاً على سؤال الناس^(٥) ولا يقف النقد ونظرة الاستعلاء من قبل بقية الطبقات لهذه الطبقة عند هذا الحد بل يصل الأمر إلى درجة إضافة أعداد كبيرة من شلاق الزعر^(٦) والحرافيش^(٧)

(١) ابن خلدون، العبر، ج ٥، ص ٥٠٢ - ٥٠٣ ؛ ابن دقيق، ١، ص ٢٢، ٣٠ ؛ ابن تغري بردي، النجوم، ج ٧، ص ٩ .

(٢) المكاري: هو صاحب الدابة التي كانت تستخدم للركوب والتنقل، أي وسيلة المواصلات المستخدمة في تلك الفترة. انظر: السبكي، المصدر السابق، ص ١٤٠ .

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص ٤٤ .

(٤) علاء طه رزق، المرجع السابق، ص ٣٤ .

(٥) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ٦٧ .

(٦) شلاق الزعر: وهم الزعار، والزعر، والزعر جمع زاعر وهو اللص والمحتال وسبب الخلق، والشلاق مرادف للزعر والمراد بهم من يدخلون الرعب في قلوب الناس. انظر: المقريزي، المصدر السابق، ص ٤٠ ؛ محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكة، ص ٩٥ - ٢٠٦ .

(٧) الحرافيش: جمع حرفوش، وهو الحجابي الغليظ المتهيج للشر، والحرفوش أيضاً ذميم الخلق، وتعني أيضاً المقاتل، والمصارع واللص، وحرفش، وأحرفش، وأحرفش، الرجل إذا تهاى للقتال، ويقول عنهم ابن بطوطة: إنهم طائفة كبيرة أهل صلابة وجاء ودعار وقومهم يخشاهم السلطان فقد رأى أثناء وجوده في مصر أن أحد الأمراء المماليك كان يحسن إليهم ولكن السلطان الملك الناصر حبه عما جعل الحرافيش يجتمعون وأعدادهم تفوق آلاف ووقفوا بأسفل القلعة ونادوا بلسان واحد يا أعرش النحاس، المقصود الناصر. أخرجه، فأخرجه من محبسه، وهذه دلالة على أن الطبقة الحاكمة كانت تضح لهم حساباً، وربما كانت كراهيتهم من قبل المؤرخين ناتجة من منطلق كره الحكام لهم.

والمشاعلية^(١) إلى هذه الطبقة، وهم أهل الفساد من العوام، لهذا أطلق عليهم أوياش العامة^(٢). ومهما يكن من أمر، فإن هذه الطبقة كانت تتريع على قمة الهرم الاجتماعي من حيث كثرة العدد ومن حيث الإنتاج وأيضاً من حيث المعاناة والشقاء الذي عاشوا فيه فهم من اكتظت بهم الشوارع والمدن والأرياف، فأعطوا الإقليم الحياة وأصبغوا عليه طابع المدنية، وإذا كانت الدراسة قد بدأت في معرض حديثها عن هذه الطبقة بأسفل طوائفها، فإن أعلاها، وأوسطها، يكاد يكون مقارباً لما ذكر عن عوام العوام، كما تسميهم هذه الدراسة بدلاً من أوياش العوام.

لقد عاش العوام في الإقليم يمتنون مختلف الأعمال فمنهم الباعة الثابتين، والمتجولين، والسوقة وهم من رواد الأسواق الصغيرة والمتجولين بها على أمل أن يحصل بعضهم على عمل أو لقمة طعام يسد بها جوعه، كما شملت هذه الطبقة طائفة السقائين، والمكارية وهما وظيفتان اشتغل فيهما أعداد كبيرة من العوام، فالسقاء هو الذي يجلب ماء الشرب من العيون والآبار البعيدة عن المدن لبيعها ويستفيد من ثمنها، أما المكاري فهو صاحب الدابة التي يؤجرها للناس لغرض نقلهم إلى الأماكن التي يريدونها، وما يثير الانتباه هنا ما جاء به ابن بطوطة الذي قال: بأن السقائين على الجبال في مصر - المقصود العاصمة وليس الإقليم - وصل تعدادهم إلى اثني عشر ألف سقاء، وأن بها ثلاثين ألف مكاري^(٣)، وإذا كان هذا العدد صحيحاً فإن السواد الأعظم من المجتمع كان يعيش حياة القاقة والفقر وإن السكان سعوا بكل جهدهم لمقاومة الموت، وما دفع عوام العوام الحراقيش للسرقة والنهب إلا عدم توفر فرص العمل. ويبدو أن السلاطين لم يحاولوا القضاء على تلك الظاهرة بإيجاد حلول لها بل بالعكس من ذلك تماماً فإن بعض السلاطين

دوريا كانت لهم مميزات لم تذكرها المصادر ودياً أيضاً كان وجودهم ما هو إلا تطور لنظام الفتوة الذي كان مرافقاً لقيام الدول العربية الإسلامية. انظر: بيارس الدوادارة، المصدر السابق، ص ٢٠٨
ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٤٤؛ أبي الفداء، المصدر السابق، مج ٢، ج ٤، ص ١٣٦ بحسن محمد الوقاد، المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(١) المشاعلية: وهم الذين يحملون مشعلاً يقود بالنار بين أيدي الأمراء ليلاً، وإذا أمر بشتى أحد أو تسميره أو النداء عليه تولوا ذلك. انظر: السبكي، المصدر السابق، ص ١٤٣.

(٢) سعيد عبد الفتاح حاشوره، المرجع السابق، ص ٤٤.

(٣) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٣٧.

كلها غضب على أحد الأمراء أو الأغنياء ترك الخرافيش ينهبون داره، وما فيها من الذهب والفضة والجواهر والثياب الفاخرة التي تعادل ثروة^(١).

وإذا كان أرباب الحرف وما يتبعهم على رأس هذه الطبقة، والخرافيش من بعدهم فإن قاعدة هذه الطبقة كانت من الفقراء المدعومين جداً فهم لا يبيعون ولا يعملون ويكتفون بسؤال الناس في الشوارع، مما جعل السلاطين يخصصون لهم أموالاً تصرف عليهم داخل الربط، والزوايا، والخانقاوات^(٢)، كما شارك كبار التجار، والعلماء، والأثرياء في عملية توفير الطعام، والشراب، والملابس الصيفية والشتوية لهم، داخل تلك المؤسسات^(٣).

لم تكن طبقة الحكام في حقيقة الأمر متطوية على نفسها ولم تكن سيئة إلى تلك الدرجة التي حاول بعض الكتاب^(٤) تصويرها فقد مد السلاطين يد العون للفقراء خصوصاً خلال تلك الأزمات الاقتصادية الثلاث التي مر بها الإقليم خلال السنوات (٦٩٦هـ/ ١٢٩٦ م) و(٧٣٦هـ/ ١٣٣٥ م) و(٧٧٦هـ/ ١٣٧٤ م) والتي كاد يهلك معظم سكانه حيث حرص السلاطين على مراقبة العوام الفقراء، وفي كثير من الأحيان دعت

(١) أي الفقراء، المصدر السابق، مج ٢، ج ٤، ص ١٣٦.

(٢) الخانقاة: وهي الخوانك، وجمع خانكاه وهي كلمة فارسية معناها بيت، وقيل أصلها خوفقاء أي الموضع الذي يأكل فيه للملك، والخانقاء مكونة من مقطعين خان وجاء، بمعنى مكان الأكل، أما معناها المعماري فهي المكان المخصص لإيواء المتصوفين المنقطعين للعبادة، وقد ظهرت الخانقاء منذ القرن ٤ هـ في إيران ثم انتشرت بعد ذلك. انظر: محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية، ص ٤٧ عبد الرحمن أمين صادق، شيخ الشيوخ بالديار المصرية في الدولتين الأيوبية والمملوكية، مكتبة عالم الفكر، القاهرة، مصر، ١٩٨٧ م، ص ٢٤.

(٣) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٤) لقد تحمل بعض من الكتاب - غير المتخصصين وعلى ما يبدو- على دولة المماليك كدولة قائمة قدمت للإقليم كثيراً من الأزمات الجلية يأتي في مقدمتها صد التزو المنولي، وإثناء الوجود الصليبي من بلاد الشام، فاهيك عن الإصلاحات الداخلية التي قام بها السلاطين من خلال إقامة المنشآت المعمارية والجسور للري، كما قدم هؤلاء مثلاً عظيماً في العطف على الفقراء والاهتمام بهم بالرغم من حرمانهم في صغرهم من أبسط الحقوق الأسرية والاجتماعية، حيث اعتبروهم شراذم وافدة من أمن شتي همهم الوحيد الحكم وإيذاء الشعب وسلب أمواله بكل وسائل البطش والقمع والقسوة. انظر: جمال بدوي، الصعاليك على عرش مصر نظرات في تاريخ المماليك، مكتبة الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦ م، ص ١٢.

الضرورة إلى تقسيم الفقراء على الأمراء والتجار الذين يطبقون أوامر السلطان ويقدمون الأطعمة للفقراء طيلة فترة المجاعة كما اقتسم السلطان في بعض الأحيان تكاليف مؤونة الفقراء بينه وبين الأمراء كما حدث في سنة (٧٣٦ هـ / ١٣٣٥ م) عندما أمر السلطان الناصر محمد الأمراء والمماليك بشهر عليهم، وشهر عليه، فأطاعه الأمراء مما جعل الأسعار تنخفض وتمخر الأزمة بسلام^(١).

لقد قدم العوام المساعدة في كثير من المناسبات للطبقة الحاكمة إلى جانب أنهم كانوا يشاركون في احتفالات الدولة الكثيرة والتي كانت موسماً كبيراً لتقديم الطعام والشراب الذي استغلته العامة أحسن استغلال من حيث إنها مواسم طعام مجانية، ولكن العامة لم تكتف بمشاركة السلاطين تلك الموائد فقط، بل كانت مواقف حاسمة في كثير من الأحيان فقد أثار العامة الاضطرابات، والفوضى، والغوغاء، داخل الإقليم بسبب استبعاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون عن الحكم من قبل بيبرس الجاشنكري سنة (٧٠٨ هـ / ١٣٠٩ م) فقد علم الناصر محمد من عماليكه أن الناس على طاعة ومحبة له وزيادة على ذلك فقد رفض العامة وجود سلطان مختصب للحكم بحكمهم، فأعلنوا العصيان مما جعل بيبرس يخلع نفسه فعاد الناصر للحكم سنة (٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ م)^(٢).

وبالرغم من وجود كثير من الظواهر السلبية التي مارسها العامة، وحسبت عليهم فإن بعضاً من المؤرخين الذين عاشوا في تلك الفترة لم يقف متفرجاً على ما يحدث داخل الإقليم فحاولوا نقد تلك الظواهر ومن ثم معالجتها، والدليل على ذلك ما فعله ابن دانيال الموصللي الذي قدم كثيراً من النصائح للحرافيش وغيرهم عن يرتكبون الأعمال التي تسيء للأخلاق، والوضع العام في الإقليم، وتلك النصائح جاءت على شكل أشعار وتمثيلات كانت تعرض للعامة وتروى لهم كوسيلة للتسلية والفائدة^(٣). ولكن تلك المحاولات للإصلاح التي كانت تطلق من فوق المنابر وبواسطة المصلحين لم تجد آذاناً صاغية فقد كثر

(١) بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ص ١١٩؛ المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ٢٩، ٣٤ - ٣٥.

(٢) ابن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنه، ج ٢، ص ١٧ - ١٨؛ ابن خلدون، العبر، ج ٥، ص ٥٠٢، ٥٢٣.

(٣) شمس الدين محمد بن دانيال الموصللي، طيف الخيال، رقم الميكرو فيلم ٢٦٥٥ أدب، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ورقة (٦).

الفساد بين العامة والخاصة، وصارت الفواحش ترتكب في الشوارع دون وجود رادع، والسبب ربما يعود إلى طبيعة حكام الدولة العسكريين الذين سلموا شئون الدولة الداخلية لأرباب الأقاليم ففسدت ذمهم وانتشرت الرشوة^(١) فيما بينهم وبين العامة وصارت المناصب تشتري وتباع^(٢).

الثالث: الأعراب

لقد أفرد هذا الكتاب مبحثاً خاصاً في الفصل الأول عن العناصر السكانية داخل الإقليم، بسبب الغموض الذي يكتنف وجودهم وانتشارهم، ومن حيث سكوت المصادر عن تلك القضية الجوهرية، ولعل من أهم العناصر التي تطالع أي باحث عن العروق السكانية ووجودها داخل الإقليم وانتشارها فيه، يجد العرب وقبائلهم موجودة ومترسخة في الإقليم بشكل يصعب فيه تمييز تلك الهجرات، متى قدمت؟ وكيف استقرت؟ وماذا أنتجت؟ وكيف غابت أخبارهم عن أغلب المؤرخين؟ ولم تجد الدراسة تفسيراً لذلك إلا في كون العرب اندمجوا في مجتمع الإقليم بحيث صار من الصعب التمييز بينهم وبين سكان الإقليم الأصليين، ولم تبق سوى تلك القبائل المتمسكة بقبليتها والمحافظة على نوع معاشها مما جعل المصادر تشير إليهم بمصطلح الأعراب - البدو - وحلوا فوق طاقتهم وألصقت بهم كل الأفعال المشينة واعتبرت كل تحركاتهم خروجاً عن نظام الدولة مما استوجب قمعهم والضغط عليهم وذلك في محاولة من السلطان لتدجينهم وترويضهم، وتحويلهم إلى أداة للإنتاج، ودفع الضرائب .

لقد عاش الأعراب في الأرياف وفي البوادي على هامش الحياة المدنية التي عاشتها بقية أبناء المجتمع في المدن المكتظة بالسكان، وتم استخدامهم من قبل الدولة الأيوبية، التي أشركتهم في الجيش فكانت لهم جرائد تضم أعداداً كبيرة منهم كما اعتمدت عليهم في تأمين بعض الثغور والدليل أن الصالح نجم الدين أيوب اعتمد على قبيلة كنانة فقد

(١) انتشرت ظاهرة الرشوة أثناء حكم المماليك إلى درجة كبيرة جداً حيث كانت تعرف، بالبراطيل وهي ما يؤخذ من مال مقابل تولي منصب معين مثل ولاية البلاد، ومحتسبها، وقضاها، وعالها، وهذه المناصب لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل فتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وبلغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة. انظر: المقرئ، إغاثة الأمة، ص ٣٢، ٣٨؛ المقرئ، الخطط، ج ١، ص ٣١٨.

(٢) المقرئ، الخطط، ص ٣٠٣ - ٣١٣.

أعطاهم الميرة وما يلزمهم من الأسلحة حتى يواجهوا النصليين ولكنهم هربوا أثناء حصار الثغر مما جعله يسقط سنة (٦٤٧هـ / ١٢٤٩م) فكان عقابهم شديداً حيث شق عدد خمسين أميراً منهم كجزاء لما ارتكبوه^(١) هذا عن الأيوبيين. أما المماليك فإن الصراعات التي حدثت مع قيام الدولة أبعدت الأعراب وجعلتهم في معزل عن تلك الصراعات فاستغلوا الظرف ورفعوا راية العصيان في الصعيد^(٢) وكثر طغيانهم وبغيهم وحصل لأهل البلاد منهم من أنواع الأذى ونهب الأموال والتعرض إلى الحریم ما لم يحدث في أي وقت^(٣). لقد كانت حركة الأعراب تلك ناتجة في تصور الدراسة عن سببين رئيسيين هما: تقلص دور العربان في العمليات العسكرية داخل الإقليم وخارجه، وخصوصاً أن الدولة السابقة استخدمتهم واستثمرت قوتهم، فنتج عن ذلك وجود قوة عسكرية معطلة أهمها المماليك فاستخدمت داخلياً - وعلى العكس من ذلك تماماً فإن قبائل العربان في الشام تم استخدامها -^(٤). أما السبب الثاني فهو: الأئمة التي شعر بها العربان في كون من يحكم البلاد أرقاء مستعبدين، وفي إطار هذين السببين كانت علاقة الأعراب والمماليك تدور.

وفي ظل تلك الأحداث المضطربة في الإقليم أيام تأسيس الدولة التركية يقول المقرئ: خرج الشريف حصن الدين بن ثعلب الجعفري^(٥)، عن الدولة وأعلن العصيان

(١) زين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج ٢، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٩٦٩م، ص ٢٥٩ النويري، المصدر السابق ج ٢٩، ص ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٢) الصعيد: يقسم إلى ثلاثة أقسام وهي الصعيد الأعلى، ويبدأ من أسوان إلى قرب أخميم، والصعيد الأوسط، يبدأ من أخميم إلى البهنسا، والصعيد الأدنى من البهنسا إلى مدينة القسطنطين، والصعيد يعني المرتفع من الأرض، كما اعتبره البعض وجه الأرض وقيل أيضاً: الأرض الطيبة، وعرف الصعيد بهذا الاسم عند العرب زمن الإسلام لأنه مرتفع عما دونه من أرض مصر، كما يسمى بالوجه القبلي. انظر المقرئ، الخطوط، ج ١، ص ٥٣٢؛ محمد الجرجاوي، المصدر السابق، ص ١٠٥ - ١٠٦.

(٣) النويري، المصدر السابق، ج ٢٩، ص ٤٢٧.

(٤) أمين النفوري، (أجناد القبائل العربية في بلاد الشام في العهد المملوكي)، مجلة الدراسات التاريخية، العدد ٥، لسنة ١٩٨١م، دمشق، سوريا، ص ٥٦، ٤٤.

(٥) هو الشريف حصن الدين ثعلب بن الأمير نجم الدين حل بن الأمير الشريف فخر الدين إسماعيل ابن حصن الدولة مجد العرب الجعفري، اجتمعت عليه عربان مصر بعد أن أنفت من حملك مملوك عليهم سنة (٦٥١هـ / ١٢٥٣م) فقاتلهم الأتراك وأمسكوا الشريف، ومن أثقاله التي تتردد عنه أنه قال: نحن أصحاب البلاد وأحق بالملك من المماليك. انظر: المقرئ، البيان والإعراب، ص ٩ - ١٠، ١٢٣.

ومنع الخراج عن السلطان وأخذه لنفسه فتجمعت حوله الأعراب في الصعيد فكانت أعداد الفرسان ممن انضمت له اثني عشر ألف فارس، وتجاوز عدد الراجلة الإحصاء، إلا أن النويري يرى أن عددهم ومعهم السلاح ستون ألف راجل^(١).

إن هذه القوة وكما يؤكد المقرئزي كانت بداية عملية المقاومة التي بدأت في سنة (٦٥١هـ / ١٢٥٣م) ومن ثم توالى الحركات الرافضة للوجود المملوكي حيث تركزت في أسيرط، ومنفلوط بقيادة قبيلة جهينة، وكانت منظمة لدرجة أن أصحاب الحركة جبراً المضرائب من التجار في مناطقهم، كما تسمى هؤلاء الأعراب بأسماء الأمراء^(٢)، وهذا الوضع لم يكن يرضي الممالك إلا أنهم كانوا في حرب مع أبناء البيت الأيوبي في الشام، وعندما انتهت الحرب أرسل المعز عز الدين أيبك الأمير فارس الدين أقطاي على رأس ألفي فارس من العسكر فهزمهم ومزقهم شراً ممزقاً، كما توجه العسكر إلى عرب الغربية والمنوفية وفيها سنهس، ولوانة فهزمهم أيضاً وسبوا حريمهم^(٣).

واستقر في الصعيد الأمير عز الدين أيبك الأفرم الصالحى^(٤)، ليصلح من شأنه ولكنه في سنة (٦٥٣هـ / ١٢٥٥م) عصي السلطان بسبب مقتل فارس الدين أقطاي ومن العرب جداً أن الشريف حصن الدين انضم إلى الأفرم في عملية حصيانته وعاد النهب من جديد كما أن هؤلاء جبوا المضرائب والجزية من ذمة تلك الأعمال - القوصية الأخيمية، والأميوطية - ولكن الاتفاق الذي حدث بين الأفرم والسلطان أنهى تلك الفوضى وتم القبض هذه المرة على الشريف حصن الدين ونقل إلى القلعة ثم إلى الاسكندرية وبقي فيها حتى عهد بيبرس الذي أهله شتقاً^(٥).

(١) النويري، المصدر السابق، ج ٢٩، ص ٤٢٨؛ ابن خلدون، العبر، ج ٥، ص ٤٤٥؛ المقرئزي، البيان والإعراب ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) المقرئزي، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٣) النويري، المصدر السابق، ج ٢٩، ص ٤٢٨؛ المقرئزي، البيان والإعراب، ص ١٢٣.

(٤) وهو عز الدين أيبك بن عبد الله المعروف بالساقى والأفرم الكبير، كان له ثروة وأملاك، يقال إنه كان له ثمن الديار المصرية، وهو صاحب الرباط والجسر على بركة الجيش، خدم أولاده الناصر محمد بن قلاوون (ت ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م) انظر: ابن تغري بردي، الدليل الشافي على المنهل الصافي، ج ١، ص ١٦١.

(٥) النويري، المصدر السابق، ج ٢٩، ص ٤٣٩؛ أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ت)، ص ١١٣٤ العيني، عقد الجمان، ج ١، ص ١٠٧-١٠٨.

وما تقدم كان بشكل مختصر عن علاقة الأعراب بالماليك، أما عن أوضاعهم العامة فقد كان لهم أمراء يأثمرون بأمرهم وهؤلاء الأمراء يملكون أنعاماً وأرزاقاً وثروات وغرة وإلى جانب تلك الثروة اعتاد السلاطين إقطاعهم بعض الإقطاعات حتى يأمن جانبهم ولكنهم يخرجون على السلطان عندما يمنعها عنهم ويقطعون الطريق ويأخذون أموال الناس بالباطل ويسفكون الدماء^(١)، وبعض المصادر أوردت عنهم كثيراً من الأخبار والتي تتحدث عن سوء أخلاقهم وبعدهم عن الدين، فإلى جانب القتل وسفك الدماء، كانت أنكحنتهم غير شرعية وأحوالهم غير مرضية لهذا رأى البعض أن هؤلاء لا ينجبون إلا فجاراً^(٢)، وربما كان سبب تحمل تلك المصادر عليهم يعود إلى أن أحكام السلاطين لا تجري عليهم في الغالب، لبعدهم عن عاصمة الإقليم وصعوبة الطريق إلى منازلهم^(٣).

لقد انقسم الأعراب إلى فريقين الأول: خضع للدولة وتعامل معها واستفاد منها وانصهر في مجتمع الدولة، والفريق الثاني: خرج عنها ودخل في صراع معها وقاد ضدها حركة مقاومة عنيفة استمرت طيلة فترة بقاء الماليك في السلطة. والدليل على ذلك ما قام به الأعراب في فترة حكم السلطان الناصر الثانية والثالثة، يضاف إليها حركة الأعراب زمن الملك الصالح، والتي كانت أشد خطورة حيث تزعمها رجل يدعي الأحذب^(٤) جمع حوله أعداداً من الأعراب والخارجين عن السلطان وأفسدوا الزروع ونهبوا الأموال ولم

(١) السبكي، المصدر السابق، ص ٥٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٥، القاسم بن التجيبي السبكي، استفاد الرحلة والافتراق، تحقيق، عبدالحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، ليبيا - تونس، ١٩٧٥ م، ص ٢٠١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٤) لقد تزعمت قبيلة جهينة حركة المقاومة ضد الوجود المملوكي في منطقة أسبوط ومنقلاوط ولكن الماليك استطاعوا هزيمة تلك القبيلة، فانتقلت جهينة إلى الصعيد الأعلى واستمرت المقاومة حوالي خمس سنوات بزعامة محمد بن واصل العركي وهو من قبيلة عرك بطن من بطون جهينة سنة (٧٤٩ - ٧٥٤ هـ / ١٣٤٨ - ١٣٥٣ م) ولقب بالأحذب لطوله وانحناء قامته، نادى بالسلطة لنفسه، وأجلس العرب حوله ومد لهم موائد الطعام، وأفقد أمره في الفلاحين، ولكن الماليك لم يتركوه في شأنه حيث جمعوا قوتهم من الماليك والقبائل العربية الموالية لهم من بني هلال وذحفوا عليه وثمرت هزيمته فتشتت القبائل من سوله، حيث نزل بعضها بلاد النوبة. انظر: المقرئ، البيان والإعراب، ١٣١ - ١٣١.

يقض عليه إلا في سنة (٧٥٤هـ / ١٣٥٣م)، وهذه المرة لم تكن الأخيرة بل خرج الأعراب عن طاعة السلطان مرات عديدة أهمها سنة (٧٧٨هـ / ١٣٧٦م) أيام السلطان الأشرف^(١)، كما استمر الرفض للوجود الملوكي من قبل الأعراب طيلة الفترات اللاحقة.

لقد توزع الأعراب في كل الإقليم على شكل قبائل متناثرة واستطاع بعض المؤرخين^(٢) ذكر بعض القبائل العربية، أثناء وجود المماليك في حكم الإقليم، وتلك المجموع من القبائل خير رد على من يحاول جعل سكان الإقليم جنساً يختلف عن بقية الأجناس، وعروبة الإقليم تعبر عن نفسها من خلال وجود الأعراب أصل العرب فيه .

لقد مثل الأعراب^(٣) اشرجة من المجتمع لا يمكن تجاهلها فهم الخارجون عن إدارة السلطان في كونهم رافضين الانضمام تحت سلطة غير شرعية في نظرهم، وبالرغم من

(١) ابن خلدون، العبر، ج ٥، ص ٤٩٣، ٥٠٧، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٥٠ .

(٢) لقد ذكر القلقشندي وغرس الدين الظاهري، عدداً كبيراً من القبائل العربية المهاجرة للإقليم واستقرت فيه أهمها، بنو أبي كثير بطن من لواتة، وبنو إسحاق بطن من البكرين، وبنو أسير من جذام، وأشعب وهي فخذ من ثعلبة، والجلال من لواتة، والليث من كنانة، والواليد من جذام، وآل دعيح من غزاة من القحطانية، وآل عامر من العدنانية، وآل علي وآل فضل، وأولاد الطوبرية من جقام، وأولاد زهازع من لواتة، وأولاد غالي وعنازل ونجبة من جذام، والبحابجة من ثعلبة، والبراجسة والبقعة من هلبا من جذام، والبلارية من لواتة، والجعافرة من العدنانية، والجواشنة والحراقيص والحصينيون والحبابيون من جذام والجواهرية من ثعلبة، والخزاعلة من سبيس، والريميون والرداليون من جذام، والرواشد من كنانة، والزرقان والزبانية، والسلطنة، والشواكر، والصباغة، والعائد، والعقيليون، والخناورة، والغوارنة، والفراططة، والكعوك، والمعديون، والنحابية، واليسوت، من لواتة والأحامدة، والأرثة، والأخيون، والآسوة، وبنو بحر، وبنو بردعة، وبنو نمجة، وبهرا، وثعلبة، وجدوخاص من لواتة، وجدان وجريدي، وجذام بن كهلان، وجعنة، وجهينة، وحصن، وحاد، وخفاجة، وبنو عدي، وعمرهان، وعمرين، وعزيز، وعكرمة وبنو علي من لحم، وقطران، وقفجر، وقيس، وكنانة، ولحم، ومالك، ورعيش، ورفاعة، ورميح، والخزاعلة، وزهير، وسالم، وسعد، وسهاك، وسبيس من طيء القحطانية، وسهل، وشيبان، وضمرة، طلحة، ومسلمة، ومستند، ومعاد، وموسى ونهبان، ونصر، وهلبا من جذام، هوارقة، وهلال، وواهلة. انظر: غرس الدين الظاهري، المصدر السابق ص ١٠٥، ١٣٦؛ القلقشندي، نهاية الأرب، ص ٤٤ - ٣٨٩؛ عاشور، المجتمع المصري، ٦٠ - ٦١ .

(٣) في ظل ما تعرضت إليه الدولة العربية الإسلامية من أخطار خارجية كادت أن تعصف بها مثل إنزيم مصر الركن الأمن الذي لجأت إليه مجموعات مكانية كبيرة كانت إما تحت إظار قبائل أو هجرات متفرقة، ولكن المصادر لم تذكر تلك الهجرات والسبب ربما يعود إلى أن سكان الدولة

المقاومة التي رفعوا لواءها إلا أنهم خضعوا في كثير من الأحيان للدولة وتحول أغلبهم إلى مزارعين أو أصحاب حرف أو تجار فكانوا بمثابة المدد الذي يمد كل الطبقات الأخرى بها تحتاجه من أعداد كما كان لهم الدور الأبرز في نشر العروبة والإسلام داخل وخارج الإقليم.

رابعاً: أهل الذمة

أهل الذمة اصطلاح عرفه الفقه الإسلامي يطلق على من يجوز عقد الذمة معهم، وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى، كما اعتبر المجوس أهل ذمة وأخذت منهم الجزية، أما السامرة والصابئة فقد اشترط عليهم موافقة اليهود والنصارى في أصل عقيدتهم، والذمة التزام وتقرير توطين أهل الكتاب في ديار المسلمين^(١) وهذا التوطين يقابله دفع للجزية أي السماح لهم بالحياة داخل المجتمع الإسلامي ومكفولة لهم كافة الحقوق مقابل تأدية الواجبات المناطة بهم والتي من بينها الجزية .

وإذا كنت قضية أهل الذمة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمستشرقين والباحثين^(٢) عن مثالب الدول الإسلامية وكيف تعاملت معهم والاضطهاد الذي تعرضوا له في محاوله منهم

=كانوا وحدة واحدة والمكان لم يكن ذا أهمية، وبالرغم من أهمية هذه القضية في الوقت الحاضر إلا أن المصادر التي رجعت إليها هذه الدراسة لم تذكر الهجرات صراحة بل اكتفت بالتلميح فقط والدليل على ذلك ما جاء به الأنصاري: حيث رد كثرة الخلق والمساجد والعمائر في مصر إلى تدفق السكان من الأمصار المجاورة كالعراق والجزيرة والشام، بسبب هجوم المغول على العالم الإسلامي، وهذا ما يفسر وجود النسرة القبلية في إقليم مصر في هذه الفترة. انظر: شمس الدين عبد الله محمد أبي طالب الأنصاري الدمشقي، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، (د.ت)، ص ٢٣٠ .

(١) قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص ٢١ .

(٢) لقد كانت قضية سوء معاملة مواطني الدولة الإسلامية من أهل الذمة وخصوصاً المسيحيين المزعومة من قبل الغرب مثاراً للجدل والفتن وكانت أيضاً من دوافع الحروب الصليبية على العالم الإسلامي، وقد عزز المؤرخون الغربيون الأولن والمعاصرون ذلك الشعور وانهاروا على الدول الإسلامية بالتهمة والباطيل التي تقول بسوء المعاملة، والتي تدعو إلى ضرورة تخليص أولئك السكان من نير وظلم الحكام المسلمين. انظر: يوشع براور، عالم الصليبيين، ترجمة، قاسم عبد قاسم، محمد خليفة حسن، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ١٩٩٩م، ص ٢٧، ٢٩، ٨٨ .

للتبل من جوهر الدين وطعناً في مبادئه السمحاء، فإن إقليم مصر احتوى على أعداد كبيرة جداً من أهل الذمة، والسبب يعود إلى أن سكان الإقليم كانوا يدينون بالمسيحية والأقباط وهم غالبية سكانه اندمج بعضهم مع المسلمين والبعض الآخر ظل على دينه. والأنظمة السيامية التي قامت في الإقليم لم تحاول إرغامهم على اعتناق الدين الإسلامي بل بالعكس من ذلك تماماً فإن بعض الدول حافظت على بقاء هؤلاء على دينهم بسبب ما مثلوهم من دعم مادي كان يجبي منهم على شكل ضرائب وجزية تؤدي إلى خزينة السلطان.

بالإضافة إلى الأقباط كانت هناك مجموعات يهودية كبيرة داخل الإقليم استطاع بعض المؤرخين المحدثين تحديد أعدادهم ، ومجمل القول عنهم أنهم انقسموا إلى ثلاث طوائف هي: الربانيون، والقراءون، والسامرة^(١)، ورئاسة اليهود كانت لواحد من الربانيين، بحكم أنهم أكبر طائفة، اكتسبت حق الإشراف على بقية الطوائف الأخرى، كما كانت تنظم العلاقات الداخلية بين اليهود، وعلاقة اليهود بالدولة^(٢) وفرضت على اليهود بالإضافة إلى الجزية الجوالي^(٣) التي عرفت باسم ضريبة الرعوس^(٤) وهي مفروضة على كل بالغ منهم

(١) الربانيون هذه التسمية تحريف للكلمة العبرية ربانيم التي تعني الإمام، أو الحبر ويعود سبب هذه التسمية إلى أنهم أخذوا بتفسيرات أحبار اليهود وعلمائهم التي تضمنها التلمود والمشناة وقد ذكر عنهم أنهم قبلوا تاريل نصوص التوراة، وقد شبههم بعضهم بالمعتزلة. أما القراءون فهي طائفة يهودية أيضاً اشتق اسمها من الكلمة العبرية التي تعني قرأ وذلك لأنهم لا يؤمنون بغير التوراة المكتوبة التي يمكنهم قراءتها، وبالتالي لم يعترفوا بها جاء في التلمود أو غيره من الكتب التي اعترف بها الربانيون. أما السامرة فيقول عنهم المقرئزي: أنهم ليسوا من اليهود وإنما هم قوم قدموا من بلاد المشرق وسكنوا بلاد الشام وتهودوا. انظر: المقرئزي، الخطط، ج٣، ص ٧٢٩؛ كلود كاهن، الشرق والعرب زمن الحروب الصليبية، ترجمة، أحمد الشيخ، مينا للنشر، مصر، ١٩٩٥ م، ص ٣٠.

(٢) قاسم عيده قاسم، المرجع السابق، ص ٦٢؛ يوشع يرارو، المرجع السابق، ص ٨٧.

(٣) الجوالي: جمع جالية، لفظ جالية يطلق على أهل الذمة، وقد قيل لهم ذلك لأن الخليفة عمر بن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب ثم لزم هذا الاسم كل من لزمته الجزية من أهل الذمة وإن لم يحملوا عن أوطانهم. انظر: ابن عثاء، المصدر السابق، ص ٣١٧-٣١٨؛ النري، المصدر السابق، ج ٣١، ص ٣٤٨؛ محاسن محمد الوقاد، اليهود في مصر، ص ٦٨.

(٤) ضريبة الرعوس: كانت تأخذ من أهل البلاد المفتوحة وتختلف هذه الضريبة عن الجزية بسبب أن الجزية وُعيت فيها الظروف الإنسانية فلم تؤخذ من النساء، والأطفال، والشيخوخ فضلاً عن غير القادرين، كما أن الرعيان أعفوا منها بشرط انقطاعهم للحبادة، والجزية جزء من اتفاق عقد الذمة.

ولا تفرض على الأطفال، والنساء، والشيخوخ، كما سقطت على غير العاقل، والجننى، والعبيد. وقد قسم المماليك الإقليم إلى قسمين لجباية تلك الضريبة فالقسم الأول: القاهرة والفسطاط، والثاني: بقية المدن وتولى جبايتها في عاصمة الإقليم موظف يعرف باسم الجوالي، يعاونه مجموعة من الموظفين^(١).

ولقد تعرض أهل الذمة في الإقليم على عهد المماليك لسوء المعاملة^(٢) وصُوِّرت أموالهم في أحيان كثيرة، وتعرضوا أيضاً إلى ابتزاز بعض الأمراء وجباة الجوالي، كما دفعوا الغرامات عن أعمال لم يرتكبوها. والدليل على ذلك ما ساقته بعض المصادر عن الحريق الذي شب في القاهرة سنة (٦٦٣ هـ / ١٢٦٤ م) فقد اتهم به النصارى بحجة أنهم أضرموا تلك النار انتقاماً من السلطان وما فعله بالفرنجة وكيف أنه أحرق كنائسهم، ونتائج ذلك الحريق كانت وخيمة على أهل الذمة، فقد جمعهم السلطان ببيرو، وأمر بحرقهم فاستغاثوا به فقرر عليهم حرامه قدرت بخمسمائة ألف دينار تدفع لبيت مال المسلمين، وبالإضافة إلى تلك المعاملة فقد تعرضت كنائسهم في كثير من الأحيان إلى النهب والسرقه والهدم^(٣). وبالرغم من وجود تلك التجاوزات إلا أن النصارى من الأقباط، واليهود

والذي هو التزام متبادل بين الطرفين ففي مقابل التزام أهل الذمة بالشروط العصرية - التي فرضها عمر بن الخطاب - يكون على المسلمين حمايتهم وحماية أموالهم وتعويضهم عما يتلف منها كما تكفل لهم حرية كسب العيش وتنظيم جماعاتهم داخلياً بجانب حرية العقيدة والدفاع عنهم ماداموا باقين داخل المجتمع الإسلامي. انظر: عاسن محمد الوفاة، المرجع السابق، ص ٦٨.

(١) قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص ٦٣ - ٦٤ .

(٢) لقد تحامل بعض من المؤرخين على أهل الذمة وخصوصاً الأقباط النصارى، لهذا لم تركز المصادر على أخبارهم ومجريات حياتهم وحتى إن ذكروا فإن عبارة أنزاهم الله شائعة الاستخدام، كما دعا كثير من الفقهاء إلى عدم التعامل معهم وضغطوا على السلطان حتى يطردهم من الدواوين ويرغمهم على ارتداء أنواع خاصة من الثياب كما ألزم سكان الديور بأن يضيفوا من مر بهم من المسلمين. انظر: القاسم بن التجيبي السبتي، المصدر السابق، ص ١٩٧ - ١٩٨ ؛ قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص ٥١ .

(٣) التويري، المصدر السابق، ج ٣، ص ١١٤ ؛ جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ١٩٦٤ م، ص ٤٨٠ ؛ قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص ٦٧ - ٦٨ .

عاشوا بشكل موزع على كامل رقعة الإقليم محتفظين بنظمهم الخاصة في حياتهم كما مارسوا شعائرهم وطقوسهم في كثير من دور العبادة المخصصة لهم، والتي كانت في كثير من الأحيان ملاصقة لمساجد المسلمين^(١) وقد ذكر المقرئزي عدداً من دور عبادة اليهود في القاهرة لوحدها وصلت حشر كنائس مارسوا فيها طقوس دينهم^(٢).

وبالرغم من وجود أهل الذمة في الإقليم قبل قدوم العرب المسلمين إلا أن التباين الواضح في نوعية العلاقات الاجتماعية كان مسيطراً. فمن ناحية يلاحظ التعايش السلمي بسود تلك العلاقة، ومن ناحية أخرى يلاحظ الكره والعداء يسيطر على التعامل بين السكان. والدليل على هذا القول إن اليهود مثلاً استطاعوا دخول عمق الحياة الاقتصادية للإقليم، وكونوا ثروات كبيرة جداً، ولكنهم وفي نفس الوقت تعرضوا لعملية ابتزاز ومن ثم صُوِّرت تلك الأموال بطرق غير شرعية. والدليل على ذلك ما أورده أبو الفداء حيث ذكر في أحداث سنة (٧٣٤هـ / ١٣٣٣م) وفيها وجد رجل يهودي مع مسلمة من بنات الترك فرجم اليهودي وأُحرق وأخذ ماله كله وكان متمولاً، وربما كان ذلك الثراء هو السبب في ما تعرض إليه ذلك اليهودي وليس كما جاء في هذه الحادثة، والدليل أن المرأة لم تتعرض إلى عقوبة قاسية فقد حبست فقط، وهذا يعارض جوهر حدود الشرع الإسلامي، كما ارتكبت بعض الأفعال ضد كنائس اليهود مثل الحرق والتخريب، وقيدت ضد مجهول^(٣).

لقد عاش أهل الذمة أصعب مراحل حياتهم زمن حكم المماليك الأتراك الأولى وتحاملت عليهم كل الطبقات المكونة للمجتمع، قطرد الموظفين الذميين من الدواوين في بداية عهد أندولة يمثل بداية المعاملة السيئة^(٤)، ومن ثم تولت عليهم النكبات وكثرت عليهم الشائعات فوجدت عند السلاطين آذاناً صاغية، ففي أحداث سنة (٧٠٠هـ / ١٣٠٠م) وبعد أن تشيع الرأي العام من تفوذ أهل الذمة في الدولة أصدر السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون مرسوماً يلزم فيه أهل الذمة بلبس الغيار^(٥)، فلبس اليهود عمام

(١) ابن دقماق، المصدر السابق، ق ١، ص ٨٠.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٦٩٩.

(٣) أبي الفداء، المصدر السابق، مج ٢، ج ٤، ص ١٠١، ١١٢.

(٤) سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص ٥١.

(٥) لقد حاول الكثير من المؤرخين إيجاد عذر للسلطان في اتخاذ ذلك الإجراء، واتهم بعض زوار الإقليم بأنهم هم من ألّب السلطان على أهل الذمة، ولكن هذا القول يجانبه الصواب والسبب في =

صفراء والنصارى عيائهم زرقاء والسامرة عيائهم حمراء^١. إن هذا التفريق الذي أظهرته الطبقة الحاكمة لم يكن إلا وضعاً عاماً أرادته كل الطبقات الأخرى بسبب حالة الكره التي وصل إليها المجتمع لأهل الذمة، وخصوصاً أنهم اشتغلوا في أعلى المناصب في الدولة، وكونوا ثروات طائلة من وراء التجارة، كما أنهم تحكموا في الأسواق الداخلية، واحتكروا كثيراً من المهن، فعادت عليهم بالمنفعة وبانت عليهم مظاهر النعمة، والرخاء، في مآكلهم،

«ذلك يعود إلى أن هذه القضية خاصة بالإقليم وكانت لا تحتاج إلى من يحركها من خارج الإقليم والحادثة التي أوردها ابن النقاش ونقلها عنه كثير من المؤرخين لم تكن سوى القشة التي قصمت ظهر البعير حيث رد سبب إجبار أهل الذمة على ارتداء ذلك الغيار - وهو الملابس الخاصة في ألوانها وأشكالها التي قررها السلطان على كل فئة من أهل الذمة - إلى زيارة وزير المغرب لسبب الحج، حيث اجتمع مع السلطان وكبار أهل الدولة وتحدث معهم في أمر النصارى واليهود وكيف أنهم عندهم في غاية الدل والهوان وأنهم لا يمكنون منهم أحداً من ركوب الخيل ولا امتلاكهم في الجهات الديوانية، وأنكر على نصاري مصر ويهودها بسبب أنهم يلبسون ألوفر الملابس ويركبون البغال، والخيل المسومة، وكون أنهم يستخدمونهم في أجل المناصب، وتحكيمهم على رقاب المسلمين، فأثر كلامه في أرباب الدولة فلما كان يوم الخميس وهو العشرون من رجب سنة (٧٠٠ هـ / ١٣٠٠ م) جمع النصارى واليهود وفرض عليهم أن لا يستخدموا في الجهات السلطانية ولا عند الأمراء، وأن يغيروا عيائهم، فلبس النصارى عيائهم زرق، كذلك زنايرهم مشدودة في أوساطهم، وأن اليهود يلبسون عيائهم صفراء، كما طلب منهم تسليم العبيد الذين يمتلكونهم وكانوا يعرفون بالعبيد الموشعين أي أنهم يحملون شامات أو علامات تميزهم عن غيرهم من العبيد، وفي اليوم التالي أغلقت الكنائس، فأذن أهل الذمة ولبسوا الغيار، كما حمل هذا المرسوم أيضاً عدداً من الأوامر الأخرى والتي كانت قاسية على أهل الذمة مثل عدم علو مباني أهل الذمة على مباني المسلمين وإذا كانت هناك زيادة فيجب أن تزال، كما منعوا من ركوب الخيل، وسمح لهم بركوب الحمير التي لا يزيد ثمنها عن مائة درهم وإذا مروا بعسلم جالس نزلوا وأظهروا المسكنة، كما فرض عليهم بأن لا يدخل أحد منهم الحيام إلا بصليب في عنقه وخلخال في عنق اليهودي، وأن نساءهم لا يدخلن الحيام مع المسلمات. وهذه الإجراءات دون شك تعطي انطباعاً عاماً عن سوء المعاملة التي تعرض لها هؤلاء، وكيف أنهم عوملوا بقسوة. انظر: أبو أمامة محمد بن علي بن النقاش، المذمة في استعمال أهل الذمة، تحقيق: سعد بن حسين عثمان، القاهرة، مصر ١٩٨٩ م، ص ٩٧ - ١٠٣.

(١) أبي الفداء، مج ٢، ج ٤، ص ٤٦.

ومشربهم، وملبسهم، ومسكنهم، مما جعل حياتهم تختلف عن غيرهم^(١)، فدفع ذلك السلطان إلى إصدار ذلك المرسوم، الذي لم يكن في حاجة إلى من يذكره من خارج الإقليم بما كان عليه أهل الذمة من نعمة يعيشونها في الإقليم.

كما رافقت تلك الأحداث محاولة الدولة، والسكان تضيق الخناق على أهل الذمة في الإقليم بحيث تراجع عدد دور العبادة وتقلصت. فمثلاً: في الصعيد الذي أغلبية أهله من النصاري كانت الكنائس والدور قرابة الألف^(٢) فتراجع هذا العدد إلى أقل من الربع بسبب سكن الثعرب المسلمين فيه، كما استمرت عملية هدم الكنائس وبناء المساجد بدلاً منها في الإقليم طيلة عهد المماليك وهذه العملية كانت في بعض الأحيان تحت حجج واهية كأن يقال: أن أصل هذا المكان مسجد وما يستدل عليه وجود محراب مثلاً أو ما شابه وهذا القول تؤكد رواية النويري حول قصة دير القصير المعروف بدير البغل وهو في ظاهر مصر - عاصمة الإقليم - فقد اكتشفت آثار باب بجوار الدير يقود إلى محارب وآثار مسجد، فحضر القضاة والشهود وغيرهم واقروا أن هذا مسجد وتم إعماره^(٣).

ومما سبق يتضح أن أهل الذمة عاشوا حياة متباينة العلاقات اجتماعياً، وحاولوا قدر إمكانياتهم التأقلم مع ما هو موجود، بحكم انتمايتهم للمجتمع، وبحكم وقوعهم تحت وطأة طبقة حاكمة لم تراخ أي اعتبارات، وفوارق بين الطبقات، كما أنها تمتعت بروح ذلك العصر الذي اعتمد على روح التعصب بسبب الحروب المستمرة بين المسلمين والصليبيين وما أنتجه من مشاعر مرارة وكره وعدم ثقة^(٤) فكان هناك نوع من الاضطهاد عاش فيه أهل الذمة نتيجة لما هو خارج عن إرادة الأفراد، فهو من صنع ظروف خارجية عاشها المجتمع العربي الإسلامي في تلك الفترة.

(١) ابن النقاش، المصدر السابق، ص ١٠١، ١٠٢.

(٢) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٣) النويري، المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٣٥.

(٤) قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص ١٨٥ - ١٨٦.

خامساً: عناصر أخرى

بالإضافة إلى ما تقدم عن الطبقات والطوائف المكونة للمجتمع في إقليم مصر، فإن عناصر أخرى عاشت في ظل دولة الأتراك المماليك لم يكن لها دور يذكر في الحياة السياسية وإنما اكتفت بالمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولعل أهمها: طائفة أولاد الناس^(١) كما تسميهم بعض المصادر^(٢) الذين هم من أبناء أتراك وأمهات مصريات أو بالعكس عاشوا في منأى عن الحياة السياسية وآثروا حياة الرغد والراحة بفعل ما حققه آباؤهم من مكاسب مادية كبيرة ضمنت لهم تلك الحياة الرغدة، كما وجدت أيضاً أقليات أجنبية عاشت في ظل مجتمع الإقليم استفادت من الضمانات التجارية التي قدمها السلاطين لهم فاستقروا في الثغور التجارية مثل دمياط، الإسكندرية^(٣)، وهذه الأقليات الأجنبية كما تسميها المراجع، كانت على شكل جاليات أغلبها أوروبي، يشرف عليها قنصل، ينظم شئونها وأحوالها وهو

(١) أولاد الناس: وهم أبناء المماليك الذين ولدوا في مصر ولم يمسهم الرق، عرفوا بهذا الاسم في عصرهم، وهؤلاء انصرفوا عن الحياة السياسية والعسكرية التي كان آباؤهم يقيمون في ظلها واختاروا لأنفسهم حياة السلم والدعة، فقد اهتم بعضهم بالمشاركة في النشاط الثقافي، وساهموا في إثرائه فبرز من بينهم عدد كبير من المؤرخين البارزين مثل ابن أيك الدوادار، وخرس الدين خليل ابن شاهين الظاهري، وابن دقماق، وابن تغري بردي، وابن إلياس، وبالرغم من أن هؤلاء عاشوا في العصر الثاني أي في عهد الدولة المملوكية الثانية إلا أن وجود هذه الطائفة نشأ مع قيام الدولة الأولى، وكان أولاد الناس يعضون أوقات فراغهم في ممارسة بعض الألعاب والرياضة مثل الفروسية، ولعب الكرة ورمي الرمح والنشاب، وهذه الحياة الرغدة ضمنتها لهم أموال آبائهم التي ورثوها عنهم. انظر: قاسم عبده قاسم، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المماليك، ص ١٤؛ عباس محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢١.

(٢) أبي الفداء، المصدر السابق، مج ٢، ج ٤، ص ١١٢.

(٣) الإسكندرية (Alexandria) هي ميناء بحري كبير وقرورها على البحر جعل منها مدينة تجارية وبسبب المنجيات التي شنها عليها الغزاة أصبحت ثغراً يربط فيه المجاهدون للجهاد، والمنجيات على شكل مستطيل لها أربعة أبواب، اشغل أهلها بالتجارة وكانت تضم أجناساً مختلفة من السكان، لعل أهمهم اليونانيون، والإيطاليون - من جنوا، والبندقية، وبيزا - والبرتغالي، وسائر الأمم الأوروبية. انظر: الحسن بن الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة، محمد حمدي، محمد الأخضر، ط ٢، ج ١ دار العرب الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣ م، ص ١٩٣ - ١٩٦، عبد الفتاح محمد وهبة، الجغرافيا التاريخية، ط ٢، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د، ت)، ص ٣٩٦.

المستول عنهم أمام الدولة إذا حصل ما يشين الإسلام منهم^(١) وهؤلاء كانوا بمثابة الرهائن عند السلطان وقد اشغلوا بالتجارة فكانوا من ضمن رعايا الدولة وسكانها بالرغم من أنهم لم يكونوا من النسيج الاجتماعي، كما وجدت أحياء سكانية سكنتها بعض الأجناس والتي لم يرد ذكرها إلا عند الحديث عن التجارة، ويبدو أن دورهم اقتصر على هذا النوع من المشاركة ولم تكن لهم أي اهتمامات اجتماعية تذكر والسبب ربما يعود إلى قلة أعدادهم بالنسبة للمجتمع، وبالرغم من ذلك فقد ذكرت بعض المصادر أن اجتماعاتهم السكانية، سكنت في مكان واحد، فعرف ذلك المكان بهم، والدليل على ذلك مسمى حارة الهنود في القسطنطينية - مصر العاصمة - فقد قال ابن دقياق: أن هذه الحارة عرفت بهذا الاسم بسبب سكانها من الهنود ويبدو أنهم من تجار الهند الذين أقاموا في الإقليم إقامة دائمة، كما وجدت أماكن حملت أسماء ساكنيها وهي تدل على هويتهم، مثل حارة الغرياء، وحارة درب الزيتون في العاصمة الذي كان سكانه من الشاميين، والمشاركة^(٢).

كما يضاف إلى تلك العناصر، المغول الذين جاءوا مستأمنين على حياتهم إلى سلاطين المماليك من أبناء جنسهم وعاشوا في الإقليم وانصهروا فيه، وبالرغم من اختلاف المصادر حول أعدادهم إلا أن أغلبها اتفق على أن العدد الأكبر منهم جاء أثناء حكم السلطان كتبغا سنة (٦٩٥هـ / ١٢٩٥م) حيث قدر بحوالي عشرة آلاف إنسان^(٣)، وهذه المجموعة لم تكن هي الأولى بل إن أعداداً متفرقة جاءت مع قيام الدولة ولكنها كانت مجاميع بسيطة أهملتها كثير من المصادر، فقد وفد على السلطان بيبرس سنة (٦٦٠هـ / ١٢٦١م) جماعة من المغول هي الأخرى مستأمنة قدّرت بحوالي مائتي فارس مع نسائهم فأحسن السلطان لهم وأمر بعمارة مساكن بقرب اللوق^(٤) فسكنوها وخلع عليهم، ثم أخذت الجماعات تتوالى على الإقليم تباعاً، ففي السنة التالية وفد على الإقليم ما يزيد عن ألف وثلاثمائة

(١) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ٤١.

(٢) ابن دقياق، المصدر السابق، ق ١، ص ٢٧، ١٣.

(٣) أبي الفداء، المصدر السابق، مج ٢، ج ٤، ص ٣٣.

(٤) اللوق: لاق الشيء يلوقه لوقاً، ولوقه لينه وهذه الأرض لما انحسر عنها ماء النيل كانت أرضاً لينقة، إذا ما نزل عليها ماء النيل لا تحتاج إلى الحرث لينها بل تلاق لوقاً وقد ظهرت أرض اللوق في عهد الدولة الفاطمية والأيوبية كطرح بحر ثم أضيفت إليها طروحات أخرى في أوائل عهد دولة المماليك الأولى. انظر: محاسن محمد وقاد، الطبقات الشعبية، ص ١١٨.

فأحسن السلطان إليهم أيضاً، فصارت الجماعات تتوالى على الإقليم عاماً بعد عام وجماعة بعد جماعة إلى أن وصلت إلى الإقليم جماعة المغول التي عرفت بالأويرانية^(١) قدر عددهم بحوالي ثمانية عشر ألفاً^(٢)، ومهما يكن من أمر هذه الجماعات التي وفدت على الإقليم واستقرت فيه فإن صفوة القول، تؤكد أن المجتمع العربي الإسلامي في إقليم مصر لم يكن مُغلِقاً كما حاولت بعض الدراسات تصويره، ولم تكن الإقامة فيه حكراً على جنس معين، وبالتالي فإن كل الإنجازات الحضارية التي تحققت في تلك الفترة كانت من صنع وتفاعل حضاري بشري شاركت فيه عناصر مختلفة، اندمجت في إطار مجتمع واحد خاضع لحكم طبقة واحدة، فنظم نفسه تلقائياً في طبقات، وطوائف امتهنت المهن المختلفة لتأمين متطلبات الحياة، فظهرت الفوارق الطبقيّة، مما أزهق المجتمع وجعل الحياة فيه شبه يائسة ومزدوجة الشخصية، ظاهرها التقوى والتدين، وباطنها الإثم والفساد، فانخرطت أعداد كبيرة جداً في حياة اللهو والمجون فكثرت الأمراض الاجتماعية مثل الزنا، والشذوذ الجنسي، وشرب الخمر، وتعاطي الحشيش، والرشوة^(٣).

وإذا ما اعتبرت الدراسة أن الأوضاع الاجتماعية في الإقليم ما هي إلا تركيبة طبقة معقدة التركيب، اختلفت فيها الأحوال المعاشة من طبقة لأخرى، كان نتائجها إفراز أنماط وحادات اجتماعية متداخلة، لم يكن فيها التفريق بين الطبقات ممكناً إلا ما تقدمه الطبقة نفسها من مردود مادي بالنسبة للطبقة الحاكمة، فإن غيرها من الدراسات حاولت إظهار فتحة على حساب الآخرين، وحاولت زرع بذرة الشقاق الطائفي والعرقي في المجتمع منذ تلك الفترة على أساس أن الاقباط هم محور النشاط الاجتماعي في الإقليم، دون غيرهم وهم المعنيون بتلك التغيرات الاجتماعية^(٤) وهذا ما جعل الدراسة تفرد الفصل الثالث لتناول بعض القضايا حول الأحوال المعاشة في الإقليم، وصور من الحياة الاجتماعية وما فيها من أعياد واحتفالات، ومسائل ترفيه، في محاولة منها للمس الواقع وصولاً إلى ما كانت عليه الأوضاع الاجتماعية داخل الإقليم.

(١) الأويرانية: فرقة مغولية سبق للمؤلف التعريف بهم. انظر: الفصل الثاني، البحث الأول.

(٢) التبريري، المصدر السابق، ج ٣٠، ص ٩٣، ٨٩، ج ٣١، ٢٩٦ - ٢٩٧، ٣٨٤.

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور، (صور من مجتمع القاهرة في العصور الوسطى)، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مجلد ١٢، (د، ت)، ص ١٧٥ - ١٧٦.

(٤) السير وليم مور، تاريخ دولة المماليك في مصر، ترجمة، محمود عابدين، سليم حسن، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٥ م، ص ٢٠٣ - ٢٠٥.

الفصل الثالث

الأحوال المعاشة

← المبحث الأول:

أولاً: الطعام.

ثانياً: الملابس.

ثالثاً: المنشآت العامة.

رابعاً: الصحة العامة والأسعار.

← المبحث الثاني:

أولاً: الأعياد.

ثانياً: الاحتفالات.

ثالثاً: وسائل الترفيه.

المبحث الأول الأحوال المعاشية

استطاع إقليم مصر أن يشكل منطقة مستقرة وآمنة بفعل وجود النظام السياسي المملوكي، الذي ترسخت قواعده ونضجت قوته العسكرية في المنطقة وأصبح هو المسيطر الفعلي، والتوريث الشرعي للدولة العباسية، وخصوصاً إنه من عليها وأعاد إحياء خلافتها الاسمية، والتي كانت تمثل الاستمرارية، والحق الوحيد الذي يمتلكه العباسيون في وجودهم على قمة الهرم السياسي والاجتماعي للدولة العربية الإسلامية .

لقد وفر ذلك النظام نوعاً من الاستقرار للحياة الاجتماعية، فازدهرت وشهدت نمواً سكانياً ملحوظاً، فقد زاد عدد السكان بشكل وبمعدل نمو تصاعدي، وهذه العملية دون شك انعكست على الأحوال الاجتماعية المعاشية، والتي تحسنت وتنوعت، فصارت ملحوظة للعيان من خلال أنواع الطعام، والملابس، وكثرة الأعياد والاحتفالات، ووجود المتنزهات الخاصة والعامة، والحمامات، والخانات، والأسواق، وصار الإقليم يعج بالسكان حتى يكاد يضيق بهم^(١)، كما زادت الحرف، والأعمال وتنوعت وصار الإقليم مركزاً حيوياً، يقصده التجار والمسافرون والمهاجرون المستقرون^(٢).

لقد دفعت حالة الاستقرار تلك بعضاً من المؤرخين المحدثين في محاولة منهم لوضع تصور من عدد السكان داخل الإقليم زمن حكم المماليك، فدفعوا بأرقام كبيرة جداً وصلت إلى ثلاثة ملايين نسمة^(٣)، ومرد ذلك الرقم والعدد يعود في نظر البعض إلى الاستقرار والحالة الصحية الجيدة التي كان يعيشها سكان الإقليم، وبالرغم من صعوبة اعتماد أي عدد يتم الدفع به هنا، إلا أن ملامح حياة اجتماعية مكتظة تعبر عنها كثافة سكانية واضحة عاشت في مدن، وقرى، وأرياف الإقليم، فقد ذكرت بعض المصادر أن القرى وحدها وصلت في أعلى أرض مصر وأسلفها إلى ألفين وثلاثمائة وخمسة وتسعين قرية، كانت منظمة تحت مركز أو قصبات - عواصم مصغرة - ينزل فيها نائب السلطان.

(١) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٣٦ .

(٢) قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ٢٩ .

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٠ .

أما عند الأعيال أو المراكز التي تضم ذلك العدد من القرى في زمن الممالك الأولى فكان تسعة أعيال في الوجه القبلي، وستة أعيال في الوجه البحري، ويستثنى من ذلك الإسكندرية ودمياط اللذان هما ثفران، ولا عمل لهما، كما تستبعد منطقة الواحات^(١).

أن وجود هذا العدد من القرى يدل دلالة واضحة على النمو السكاني والكثافة العددية، واختلاف أنماط المعيشة وتنوعها وما فيها من حركة ونشاط وهذا يدفع الدراسة إلى القول بأن هناك تبادلاً خدمياً بين الطبقات، وهو دون شك يقوم على أساس المنفعة والمصلحة، وإذا كان هناك ذلك النوع من التبادل فإن علاقة وتعاوناً متبادلاً كان موجوداً وهذا النوع من العلاقات يحتاج إلى تنظيم وقوانين تسيرها، فهل وجد حقاً ذلك النظام الطبقي محكم البناء؟ وهل وجدت تلك القوانين التي تنظمه بالرغم من غيابها في متن المصادر؟ ولمعرفة حقيقة تلك الأحوال المعاشية والتي تعني جزءاً من جوانب الحياة العامة والخاصة، كان لزاماً طرح بعض المسائل والتي تتعلق بنوعية الطعام، وشكل الملابس، وأوضاع الحمامات، والأسواق، والصحة العامة، في محاولة من الدراسة لتقديم ما كانت عليه الحياة الاجتماعية وما حملته من مؤشرات تفريق يمكن أن تحسب على التركيبة الطبقية داخل المجتمع.

أولاً: الطعام

دون شك فإن لكل أمة ولكل شعب عادات وتقاليده وأنواعاً من الأطعمة تميزها عن غيرها من الأمم. وطرح مسألة الطعام هنا ليس للغوص والتدقيق في ترويات الطعام التي كانت تقدم، وإنما للوقوف على أهم العادات الغذائية، والفرق بين ما كان يستهلك من قبل العامة وما كانت عليه حياة الخاصة من ترف وبلذخ، وصولاً إلى ملامسة الوضع الطبقي الذي كان عليه المجتمع في تلك الفترة.

تميز إقليم مصر بخصوبة أراضيها وكثرة المياه فيه، ويتنوع المنتوجات الزراعية، فقد كانت دمياط مثلاً: تنتج الموز، وتشتهر بوجود الطيور البحرية السمينة والمختلفة، كما وجدت فيها إلى جانب الزراعة تربية المواشي والتي منها الجواميس، التي تقدم الألبان والتي تحتوي على قيمة غذائية عالية، كما تنوعت فيها الأطعمة بسبب قربها من البحر فقد اشتهرت بسمك البوري الجيد الذي كان يحمل إلى الشام، وبلاد الروم، ومصر

(١) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٢١٤. ٢١٦ ابن زهيرة، المصدر السابق، ص ١٣.

العاصمة^(١)، كما اشتهرت مدينة أشمون الرومان بإنتاج الرمان الذي كان يحمل إلى العاصمة، كما اشتهرت مدينة منفلوط بإنتاج بعض المصنوعات الغذائية مثل: النيدا وهو شبيه العسل يستخرج من القمح، كما عرفت مدينة قوص بإنتاج العنب، والفواكه، والتوت والتمر الطيب^(٢)، كما أنتج الإقليم السكر، والأرز، والقمح، والشعير، وأغلب البقوليات، فإلى جانب الزراعة وجدت اهتمامات بالحيوانات والطيور التي كانت تستخدم للطعام، والركوب والعمل عليها كل حسب خلقته.

إذا فالإقليم كان يمد السكان بالمواد الأساسية المستخدمة في الطعام ولم يكن بحاجة إلى ما يجلب من خارج الإقليم سوى بعض التوابل والبهارات التي كانت تضاف للنكهة فهي ليست ضرورية بالقدر الذي كان يمثلها الطعام الأساسي، ولكن المشكلة هنا هي كيف كان يوزع ذلك الطعام؟ ومن هو المستفيد من أحسن الأراضي؟ ومن هو المحتكر لإنتاج الطعام؟ وهل كان موزعاً بشكل عادل أم أن هناك قيوداً كانت تضبطه؟

ويبدو من خلال ما سبق وبشكل عام أن المجتمع كان مقسماً إلى طبقتين في الظاهر، طبقة حاكمة تملك الأموال والسلطة والقوة، وتتحكم في الإنتاج الزراعي الذي يصنع ويستهلك كمواد غذائية، وطبقة أخرى تعمل وتنتج وتقدم متوجهاً لكي تستغله الطبقة الأولى ثم تعود وتشترى ذلك المنتج لكي تستغله في قوتها وطعامها.

إن ما يطرح في مسألة مستوى ما يقدم من طعام يفسر كثيراً من الأمور، التي لها علاقة بنوعية ومستوى الأحوال المعاشية داخل الإقليم، من حيث مستوى الرفاهية والبدخ والإسراف الذي يحياه السلطان وما تبعه من أجهزة، وهذا الوضع لا يمكن بأي حال من الأحوال تعميمه على ما كان يعيشه بقية أبناء المجتمع على اختلاف طبقاتهم، وفي هذا الإطار فإن الطعام وتوزيعه أثناء وجود الأتراك المماليك انقسم إلى نوعين الأول: ما كان يقدم للسلطان، وما يقوم به من أسمطة^(٣) وموائد وبشكل دائم. والثاني: ما كان يقدم كوجبات يومية تسد رمق العامة داخل الإقليم.

(١) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣، ٥٠؛ القاسم بن يوسف التجيبي، المصدر السابق، ص ١٧٣.

(٣) السباط: يعني المائدة، وهو ما يسط على الأرض لوضع الأطعمة عليه وقد استخدم هذا التعبير في العصر المملوكي للدلالة على معنى الطعام ذاته والمآدب التي تقام في شتى المناسبات. انظر: نحاس محمد الرقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢٦٥.

لقد اهتم المماليك كحكام، بالطعام ونوعيته وجودته، وأقاموا الشربخانات^(١) والمطابخ السلطانية والتي كانت لا تنطفئ نيرانها^(٢) وكلفوا لها عدداً كبيراً من الموظفين مثل الاستاذدار^(٣) والجاشنكير^(٤) يقومون على خدمتها ويوفرون بها الطعام وبشكل مستمر حتى أنه يصل في كثير من الأحيان إلى خمس مرات في اليوم^(٥).

لقد اعتمد طعام المماليك بدرجة كبيرة على التنوع ولكنه ارتكز على اللحوم واعتبروه سيد طعامهم وتفننوا في استهلاكه بشكل لا يوصف وخصوصاً أثناء المناسبات الخاصة بهم مثل حفلات الزواج فقد ذبح في حفل زواج ابن السلطان محمد بن قلاوون سنة (٧٣٨هـ / ١٣٣٧م) ستائة رأس من الغنم، وأربعون رأساً من البقر، وعشرون فرساً^(٦) وهذا يقدم دليلاً بسيطاً عن البذخ والإسراف الذي كان عليه المماليك، بالإضافة إلى استخدامهم الخيول في الأكل وهذا راجع دون شك إلى عدم التزامهم بها هو محظور ومكروه حسب عقيدة الإسلام، كما أنه يعطي انطباعاً عن أن المماليك مازالوا يحملون عادات شعوبهم التي جلبوا منها وقد أدخلوها إلى المجتمع الجديد الذي عاشوا فيه دون أن تكون مستغربة أو مستهجنة، كما استخدموا لحوم الطيور، مثل الدجاج، والأوز، كما ضبط بعضهم مخزون لحم الخنزير وبكميات كبيرة من أجل استخدامه كطعام^(٧) - وفي هذا

(١) الشربخانات: وهي من المصطلحات المستخدمة في العصر المملوكي، وهي المكان الذي توضع فيه الأشرطة، والسكر، والخلوى، والعقاقير والفواكه، وما شابه ذلك. انظر: ابن غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٢) ابن غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١٢٥، عبد المنعم ماجد، نظم سلاطين المماليك، ج ٢، ص ٣٥.

(٣) الاستاذدار: وهو لقب لشولي أمر مطبخ السلطان مسمى بذلك لملازمته باب السلطان في سفره وإقامته، فهو المشرف على إعداد الطعام ولوازمه ويعينه السلطان ويحكم في غلمانه، ويقف على حاجة ضيوفه عند إعداد الأسمطة. انظر: محيي الدين بن عبد الظاهر، الروض الزاهر ص ٩٨.

(٤) الجاشنكير: وهو الذي يتصدى لتفوق الطعام والشراب قبل السلطان في الولائم، خوفاً من أن يدمر فيه السم. انظر: عبد المنعم ماجد المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٩ - ٥٠.

(٥) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١٢٤، عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ج ٢، ص ١١٦.

(٦) المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٤٥٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٨٢.

مخالفة للشرع الإسلامي -، كما حافظوا على تناول كميات من الأسماك الطازجة والمجففة والتي كانت تعرف باسم ملحوحة بسبب تخفيفها بالملح^(١).

وإلى جانب اهتمام المالك بنوعية غذائهم ودماسته انشغل الكثير من السلاطين بإعمار وتحديد مطابخهم بحيث تكون أوسع وأكبر مما هي عليه، بحيث تؤدي الخدمات المطلوبة منها، فقد وصل مقدار ما صرف من لحم يومياً مثلاً: على مطبخ السلطان الناصر محمد إلى ستة وثلاثين ألف رطل من اللحم، وهذا يدل على سعة المكان ومقدار الاستهلاك اليومي الذي كان ينفقه السلاطين على أطعمتهم^(٢)، كما كان للطعام دور بارز في إضفاء نوع من المجاملة للسفراء وزوار الإقليم فقد بلخ السلاطين عليهم بسخاء فمثلاً اهتم السلطان الناصر سنة (٧٣٨هـ / ١٣٣٧م) ببعض الزوار الذين قدموا من المغرب لأداء فريضة الحج فرتب لهم عطاء يصرف لهم طيلة بقائهم في الإقليم ويصرف يومياً شمل الغنم والدجاج والسكر والحلوى والفاكهة وقد قدر بحوالي ثلاثين رأساً من الغنم ونصف أردب من الأرز وقنطار من حب الرمان وربع قنطار من السكر وكمية كبيرة من التوابل^(٣).

لقد عُدَّ غرس الدين الظاهري بعضاً من أصناف الطعام، والتي كانت تعد في المطابخ السلطانية بحيث ذكر ما يقارب من أربعة وخمسين نوعاً^(٤) وذكرت دراسة حديثة متخصصة في هذا الجانب أكثر من مائة وثلاثين نوعاً من الطعام الذي كان يقدم كوجبات رئيسة كما أنها ذكرت أكثر من ثلاثة وعشرين نوعاً من الحبز الذي كان مستخدماً مع ذكر أكثر من تسعين نوعاً من الحلوى^(٥). وإذا كان الطعام في نوعيته وأشكاله غير مهم بالنسبة للدراسة فإن عادة مد الأسعطة كانت بشكل يثير الانتباه من حيث كثرتها والبلخ الذي كان يرافقها فهي تُد في الأفراح والأعياد والحفلات الكبيرة منها والصغيرة، كما أنها تقام في الأتراح والمآتم، فقد عمل عزاء الظاهر بيبرس بالإقليم سنة (٦٧٧هـ / ١٢٧٨م) مدت

(١) نفسه، ص ٤٨٢.

(٢) المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥٣٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٤٧-٤٤٨.

(٤) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٥) نبيل محمد عبد العزيز، المطبخ السلطاني زمن الأيوبيين والمماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، (د. ت) ص ٢١-٢٢.

فيه الأسطة في الخيام للقراء والفقهاء، كما وزع الطعام على أهل الزوايا من طلاب وفقراء^(١)، كما تمادى البعض عن يحسبون على السلطان في أنه مد الأسطة والطعام للميت في كل ليلة جمعة طوال السنة، ترحماً والتماساً للمغفرة للميت عن طريق تقديم الطعام للأحياء^(٢)، ودون شك فإن تلك الموائد كانت مصدر طعام رئيس لكثير من الفقراء والمعدمين الذين تجمعوا حول بقايا طعام السلطان والأمراء والأثرياء فهي كانت كثيرة بحيث لم يكن لها وقت ولا زمن وهذا خلق طبقة من الطفيليين^(٣) الذين سخرروا كل جهدهم للظفر بتلك الوجبات المجانية^(٤).

أما العامة فإن أساس ومكونات طعامهم كان يعتمد على ما يباع في حوانيتهم وما يستخرج من أراضيهم، من حبوب وفواكه، وما يربى من حيوانات، وتلك المنتوجات كانت تعرض في الحانات والأسواق التي كانت متصلة بعضها ببعض، بشكل كبير داخل الإقليم^(٥)، وتخصصت كل مجموعة من الحوانيت ببيع منتج معين فمثلاً: وجدت حوانيت نبيع الزيوت، وأخرى تبيع الخبز، وأخرى تبيع الألبان ومشتقاتها، وحوانيت أخرى للطياخين، وأخرى للشوايين، والخضارين، والفاكهين كما تخصصت بعض الأسواق في بيع الحيوانات، والطيور مثل سوق الدجاجيين بالقاهرة الذي اشتهر ببيع كميات ضخمة من الدجاج والأوز كما وجدت أسواق متخصصة في صنع وبيع الحلوى فعرف ذلك السوق بسوق الحلاويين^(٦).

(١) المقرئى، السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٦٨٤.

(٢) المقرئى، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥٢٢.

(٣) عرف هذا العصر بكثرة المتطفلين وقد كثرت مصطلحاتهم عن أسماء الطعام فقد عرف الخبز عندهم باسم جابر، والسفرة باسم بساط الرحة، والقدر بأم الخير، والزبادي إخوان الصفاء، والأطعمة قوت القلوب، والأرز بالشيخ الظهير، والرشتا بالعدس، عبد الرحيم، والخروف المشوي المعذب ابن الشهيد، والدجاج أم حفص، والقراييج بنات نعش، والطلشت - الحمام - قبل الطعام بشر ويشير ويقال المبشران، وبعد الطعام منكر ونكير، ويقال المرجفان، ومن وصاياهم أيضاً إذا كنت على مائدة فلا تتكلم إلا بنعم، لأنها لا تشغل عن الأكل. انظر: نبيل محمد عبدالعزيز، المرجع السابق، ص ٣٢.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٢.

(٥) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٦) عبده قاسم عبده، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المماليك، ص ١٩، ٢٣.

لقد درج عامة المجتمع في تلك الفترة على عادة الأكل خارج منازلهم أي في حوانيت الطباخين، والتي كثرت وبشكل ملحوظ حتى إن أحد المؤرخين المحدثين وضع لها إحصائية حيث وصلت إلى اثني عشر ألف حانوت طبخ في القاهرة وحدها^(١). كما انتشرت في الإقليم معاصر السكر ووصلت في بعض المدن الصغيرة إلى إحدى عشرة معصرة، وهذا المعاصر كانت هي الأخرى مصدر طعام للفقراء والعامة فقد كانوا يدخلونها ومعهم الخبز الحار فيضعونه في القدر الذي يطبخ فيه السكر ثم يأخذونها ويخرجون دون دفع مقابل وذلك لفقرهم، ولحسن معاملة أهل تلك المعاصر^(٢). كما درج كثير من العامة على شرب حليب الإبل لما يعثله من قيمة غذائية عالية وأكلوا معه قرص الملة وهو الخبز الذي يوضع فوق الجمر لكي ينضج ويقال له: خبز الملة، كوجبة أساسية يعتمدون عليها في بقائهم من أجل الحياة^(٣).

ومن خلال ما تقدم عن بعض النماذج المختصرة عن الطعام الذي كان يقدم ويستهلك بين الطبقات المكونة للمجتمع يتضح أن الفرق واضح بين ما كان يستهلك من قبل الحكام، وكيف كانت عوائد وطقوس طعامهم وما فيها من بذخ وترف وبين أوضاع العامة وما كانت تعانيه من شظف العيش، فجزء كبير منهم عاش على فئات موائد السلاطين، والأمراء والأثرياء الذين تعددت أقراحهم وكثرت موائدهم فتعقدت معها أسماء أطعمتهم وكبر موائدهم، في الوقت الذي اتبسطت فيه موائد العامة وأصبحت سريعة ومختصرة على وجبة أو اثنتين في اليوم مما جعل ظاهرة اللجوء إلى المطابخ العامة هي خير وسيلة لهم، وهذا القول دون شك لا يعبر بأي حال من الأحوال عما كان يحدث أثناء الأزمات والمجاعات الخائفة التي كانت تعصف بالإقليم في مرات عديدة والتي كانت تمثل السبب الرئيس في موت أعداد لا تحصى من العامة، وهذه القضية لا تأخذ أي مساحة تفكير من قبل الطبقة الحاكمة، بل بالعكس من ذلك تماماً فإن هؤلاء كانوا يفكرون في كيفية استغلال تلك الأزمات عن طريق احتكار المواد الغذائية، ومن هنا كان الاختلاف واضحاً وجلياً بين من يحكم ومن يُحكم.

(١) المرجع نفسه، ص ٢٤ + سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٤٩.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٣٧٤.

البز من الثياب والملابس شكلت أهمية كبيرة بالنسبة للدراسة فهي تقدم دليلاً واضحاً على مدى الثغرات الطبقي الذي كان يعيشه المجتمع بالرغم من أن الإقليم كان يشج كميات كبيرة من الأقمشة، والمنسوجات، ولكن الاختلاف والتباين كان واضحاً بين الطبقات، وما زاد الأمر تعقيداً في هذا الجانب هو ما قامت به الدولة كمؤسسة بفرض نوع خاص من الملابس على كل طائفة لتمييزها عن غيرها، والدليل على ذلك ما قام به السلاطين من إلزام أهل الثمة بلبس الغيار وبألوان مختلفة^(١).

لقد اهتم المالك بالملابس واعتبروها تمثل هبة الدولة وصرفوا عليها بسخاء واعتبر السلطان نفسه مسئولاً عن جميع موظفي الدولة، وعين لهم كمسوة تصرف في الشتاء، وأخرى في الصيف، وعندما يتعلم توفّر تلك الكمسوة كان يصرف مقابلها قيمة مالية، وقد قدر ما صرفه الظاهر بـ ١٢٦٠ م (١٢٦٠ هـ / ١٢٦٠ م) على جارية الكمسوة ما قيمته عشرون ألف درهم يومياً^(٢)، وقد حدث مرات عديدة أن تأخرت تلك الكمسوة لأسباب خارجة عن إرادة السلطان فتدمر الجند، مما جعله يرسل من يتاعها، ومعه مبالغ إضافية لترضية الجند، ولكن المبعوث ينزل إلى الأسواق وحوانيت التجار مباشرة ويأخذ تلك الكمسوة وما تشمله من خرائص وأخفاف، وأنعال، وغيرها دون مقابل، كما صودرت في كثير من المرات أموال الزكاة وأموال التجار في مقابل تلك الكمسوة^(٣)، وبالإضافة إلى ما كان يصرف على الكمسوة، قدم السلطان في جميع المناسبات الكبيرة والصغيرة الخلع السلطانية، والتشريف التي هي ملابس فاخرة تقدر بأموال كبيرة جداً.

ويبدو أن تلك السياسة والتي اتبعتها الدولة والمعتمدة على البذخ والترف على الملابس تعود إلى وضع الإقليم بشكل عام فهو مستقر، وعلاقاته التجارية الخارجية جيدة، فسمح ذلك بدخول كميات كبيرة من الأقمشة المستوردة من أقاليم أخرى، مثل:

(١) أبي العباس أحمد القلقشندي، مآثر الأناقة في معالم الخلافة، تحقيق ، عبد الستار أحمد فرج، ط٢،

ج٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠ م، ص ١٢٢ : ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ٣١٠.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ١٩٨ .

(٣) المقرئزي، السلوك، ج٢، ق٢، ص ٤١٣ - ٤١٤ .

بلاد الفرنجة ، والصين، وبلاد الصقالبة والترك، وبلاد الشام ، والموصل^(١) كما اشتهر الإقليم بإنتاج كميات كبيرة من المنسوجات. وأشهر المدن التي أنتجت الأقمشة كانت، مدينة إيبار وتصنع بها الملابس الجيدة، والتي يغلب ثمنها وقيمتها عندما تصدر إلى العراق والشام، كما أنتجت مدينة دلاص والبهنسا الثياب الصوفية الجيدة أيضاً، وأنتجت الإسكندرية الحرير الذي يعرف بالإسكندري^(٢)، واستخدم الإقليم مجموعة كبيرة من الأقمشة التي تدل دلالة واضحة على التنوع والامتزاج والتأثر والمشاركة المتنوعة لأجناس كثيرة شكلت الخارطة السكانية للإقليم فقد حملت تلك الأجناس مؤثراتها الحضارية إلى الإقليم، فحدث الامتزاج بين ما هو قائم وبين ما هو قادم فأنج ذلك تطوراً واضحاً ظهر بشكل جلي على نوعية الملابس. ولعل من بين أهم تلك الأقمشة التي كانت مستخدمة: الحرير، رقيق الكتان، والقطن المصقول، والأقمشة الكتانية الرقيقة، والخيوط الحريرية والمذهبة والأقمشة المصنوعة في الإسكندرية، والحرير الصيني، والموصل، والقماش الذي له وبر مخمل، أو الذي له فرو سنجاب، وأملس أطلس، والصوف الجوخ بأنواعه الملونة^(٣).

ويبدو من خلال هذا التنوع في المواد الأولية في صناعة الملابس أن الإقليم شهد حركة رواج كبيرة داخلياً وخارجياً، وهذا القول يدل على ما ذكره كثير من المناسج المسماة دار الطراز المنتشرة في أنحاء الإقليم. وهذه الدور كانت بعضها خاصاً بالسلطان وبعضها الآخر عاماً للسكان، وما يدل على انتشار تلك الصناعة بشكل كبير ما قرضه السلاطين من ضرائب عليها كانت تعرف بـزكاة الدولة، وهي تعني المعجلات المستخدمة في صناعة النسيج^(٤).

لقد تطور الشكل العام للملابس وتحسن بشكل كبير عما كان عليه في عهد الدولة الأيوبية، وقد دفع ذلك بعضاً من المؤرخين للإشادة بذلك التغير حيث اعتبروا أن عهد

(١) المصدر نفسه، ج٢، ق٢، ص٤٣٩، ٥١٨؛ عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ج٢، ص٦٧؛ محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص١٠١.

(٢) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص٣١، ٤٧؛ المقرئ، المصدر السابق، ج٢، ق٢، ص٥٢٢.

(٣) عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ج٢، ص٦٨.

(٤) بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج٩، ص١٨١؛ عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ج٢، ص٦٦.

المنصور قلاوون سنة (٦٧٩ هـ / ١٢٧٩ م) وهو الذي حل ذلك التغير وأن الفضل يرد له فقد لبس الجند في عهده أحسن الثياب بعد أن كان ملبوسهم خشناً ومتأثراً بالذوق الآسيوي، فظهرت مظاهر النعمة والبلخ على الملابس، وتعددت ألوانها ولكن أساس شعارها كان اللون الأسود شعار العباسيين والأصفر لون المهاليك المميز^(١).

وحتى يكون هذا القول موافقاً لما كان لابد من عرض نماذج عن بعض الملابس التي كانت تلبس في ذلك العصر، والنموذج الأول: لباس الخليفة باعتباره أعلى سلطة شرعية. بغض النظر عما كان من شكل دون مضمون وفاعلية. وكان يرتدي عمامة سوداء مدورة مذهبة مزركشة كبيرة، وأفخرها ما كان يصنع من وبر الجمل. وللعمامة دور كبير في تحديد مكانة الشخص الاجتماعية، حجمها، ولونها، وما صنعت. وعلى جسده لبس ذراعة^(٢) بنفسجية اللون وطوق ذهب، وعلّة سيوف يتقلد منها واحداً ويركب على فرس أشهب في عنقه مشلة سوداء وعليه كنبوش^(٣) أسود. ويشير بيرس الدوادار، في هذا الصدد أن الخليفة يلبس الأبهة، وهي عبارة عن جبة سوداء ومامة بنفسجية، وطوق ويتقلد سيفاً، وأول من لبس هذه الأبهة السلطان بيرس^(٤) - وفي ذلك تعدد على حرمة الخليفة - أما زي السلطان الذي يعتبر النموذج الثاني: فهو أفخر وأعلى، ولا يمكن تعداد الأنواع من الملابس التي كان يرتديها، ولكنه عندما يولي الحكم كان يأخذ الخلع من الخليفة، ويلبسها وهي تتكون من عمامة سوداء مزركشة، وذراعة بنفسجية، وطوق، وعلّة سيوف يتقلد منها واحداً وتحمل البقية خلفه، ويحمل أيضاً سهمين كبيرين وقرساً، كما يقدم له حصان أشهب في رقبته مشلة سوداء وعليه كنبوش أسود^(٥)، والسلطان مع تلك الفخامة كان

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ٤٣٣٠ المرجع نفسه، ص ٦٩.

(٢) القراعة: جبة مشقوقة المقدمة ولا تكون إلا من الصوف والجمع ذرايع، والنراعة أيضاً صدرية تلبسها النساء. انظر: المقرئزي، السلوك، ج١، ق ٢، ٤٥٢.

(٣) الكنبوش هو: البرذعة التي توضع تحت السرج فوق القرمص. انظر: المقرئزي، المصدر السابق، ص ٤٥٢.

(٤) أبي شامة، الروضتين، ج١، ص ٥٥٩؛ بيرس الدوادار، المصدر السابق، ج٩، ص ٨٧؛ المقرئزي، المصدر السابق، ص ٤٥٢.

(٥) النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٣٠، ص ٣٠.

يستخدم الغاشية^(١) في المراكب ويدخل في صناعتها الخشب والجلد، والحرير الأطلس الأصفر والذهب، لكي تعبر عن عظمة السلطان وقدرته وسطوته في عيون الرعية^(٢). ويصف مؤرخ محدث لباس السلطان بشكل دقيق حيث يرى أنه يرتدي عمامة صغيرة مدورة، ثم تغيرت إلى طاقية صفراء عريضة، وفي وقت الحرب كان يلبس خوذة، وعلى جسده يلبس رداء جبة من حرير أسود لها أكمام واسعة، عليها رداء آخر خارجي يسمى فرجية ويكون أسود أو بنفسجياً أو أخضر من الصوف أو الحرير وهو مزركش بالذهب، يوضع قلائد من ذهب في رقبته، وسيفاً مذهياً، على خصره فهو يلبس أفخر الثياب ويلبس لكل مناسبة لباساً خاصاً، كما أن لكل فصل لباسه، والغالب أنه يرتدي الأبيض في الصيف، والجوخ من الصوف المبطن بفرو السنجاب^(٣) في الشتاء، كما ارتدى لباس الحرب عند الضرورة^(٤). كما لبس السلطان العلقا^(٥) وعين للباسه موظفين خاصين يأتي على رأسهم الخزنदार والجملدار^(٦) ومهمتهم الرئيسية المحافظة على لباس السلطان، أما عن بقية

(١) الغاشية: وهي غطاء للسرير من الجلد وخزوز باللعب، وتكون مع الجتر وهو مصنوع من الحرير الأصفر تحمل فوق رأس السلطان في المراكب، وممها أيضاً الرقية وهي طوق من أطلس مزركشة باللعب توضع على الفرس بحيث لا ترى من أدنى الفرس إلى نهاية عرقه، كما تكون معها الجفتاه وهما اثنان أو شاقية أصبطل قريان في السن عليها قباءان أصفران من حرير مطرز مزركش وعلى رأسهما قبعتان من زركش وتحتهما فرسان أشهبان. انظر: محي الدين بن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص ٧١.

(٢) محي الدين بن عبد الظاهر، المصدر السابق، ص ٧١.

(٣) السنجاب: حيوان كالقار إلا أنه أكبر جسماً ينطيه وير في خاية النعومة، أزرق وأملس، ويتخذ من جلوده الفراء يلبسها المتنعمون صيفاً لأنه يبرد بخلاف سائر الفراء، وكان يجلب من بلاد الصقالية، والترك. انظر: شهاب الدين أبو العباس بن فضل الله العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: عبد الحميد صالح حداد، ط ٢، ج ٢، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٩٦، ص ٧٠، محاسن حمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص ١٠١.

(٤) عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٠-٧٣.

(٥) العلقا: كلمة فارسية تطلق على الجبة التي لا أكمام فيها قصيرة وهي عادة من القطن أو الحرير، وكانت في بعض الأحيان مبطنة من الداخل بفرو السنجاب. انظر: محي الدين بن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٣٦٠.

(٦) الخزنदार: وأصل الكلمة الخزنة فحذف الألف ودمجت مع دار والتي تعني المعسك، فأصبحت معسك الخزنة وهو الشخص الذي يعينه السلطان على خزائن الغنائم المزركش والمذهب وكل =

المهاليك وهم النموذج الثالث: فإنهم يلبسون بحسب أوامر السلطان، فهو يقسمهم على حسب مراتبهم ويصنفهم حسب مركزهم، ولكل فئة لباسها الخاص، وفي ذلك تفريق لغرض معرفة مراتب المهاليك ولكن أحسنهم لباساً وأفخرهم هيئة، كما يشير ابن تغري بردي إلى المهاليك الذين خصهم الملك المنصور دون غيرهم وعددهم ثلاثة آلاف وسبعمائة من الأمراء الخراكية، حيث جعلهم في القلعة وأطلق عليهم البرجية، فهم الذين غيروا ملابس الدولة الماضية الأيوبية، فلبسوا أحسن الثياب ولم يعودوا يلبسون الكلوتات^(١) وما كان يلبس في عهد الدولة الماضية، فأبطل المنصور ذلك الزي وأمر بخلع جديدة يلبسها الأمراء وهي الطردوحش^(٢) أما البقية فقد أمرهم بلبس أنواع أخرى من الملابس التي تعتمد على الحرير العتابي^(٣) وبالإضافة إلى تلك الملابس التي تغطي أجسادهم، درج

= الأشياء النفيسة مثل السروج المذهبة. أما الجمدار فهو لفظ يتكون من كلمتين فارسيتين وهما، جاما، ومعناها الثياب، ودار ومعناها صاحب، والمعنى العام لها صاحب الثياب، وحامل هذا اللقب في الأصل مهتة الأشرف على خزنة الأتواب أو الملابس السلطانية. انظر: يبرس الدوادار، المصدر السابق، ص ٩٠ - ٩١؛ التويري، نهاية الأرب، ج ٢٩، ص ٢٦٩.

(١) الكلوتات: جمع كلوة وهي فارسية معناها الطاقية الصغيرة من الصوف المضروبة بالقطن كانت ضطاء الرأس في الدولتين الأيوبيه، والمملوكية وكان الأمراء يلبسونها بغير حياطة فوقها ولها كلاليب تمعد تحت الذقن، وكانت صفراء فلما تولي الأشرف خليل بن قلاوون (٦٨٩ هـ / ١٢٩٠ م) غير لونها من الصفرة إلى الحمرة وأمر بالعائم فوقها وبقيت إلى أن حكم الناصر في فترة حكمه الثالثة (٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ م) حيث حلق رأسه ولبس عمامة صغيرة فعرفت بالعمامة الناصرية فضل الجميع مثله. انظر: يبرس الدوادار، المصدر السابق، ج ٩، ص ٣٣١؛ المقرئ، السلوك، ج ١، ق ٢، ص ١٤٩٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٣٣٠.

(٢) الطردوحش: كلمة مركبة تطلق على نوع من الملابس تصنع على هيئة جلد الوحش وهذا الزي نوعان الأول: فكبار الأمراء، والثاني: لمن دونهم في المرتبة، وكان يعمل ببلد الطراز بالإسكندرية ومصر ودمشق وكانت ألوانه معترجة مذهبة في بعض جوانبه وعليه نقوش، ومبطن بالقز، ومن الملاحظ هنا أن هذا النوع من الملابس أصبح من الخلع التي يعطيها السلطان من أراد فقد أعطى منها إلى بعض أمراء العرب وهو مهنا بن عيسى، فهو أول من لبس هذا النوع من الثياب بعد المهاليك. انظر: المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥٢٨؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٣٣٢.

(٣) الحرير العتابي: وهي كلمة تطلق على نوع من القماش الحريري مخطط بحمرة، وصفرة، استخدمه المهاليك بشكل كبير. انظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٢٦٧.

المهاليك على لبس أخفاف من الصوف وفوقه خف مبطن بثوب كتان، وفوقه خف من البرغالي وهو جلد الفرس مبطن بجلد ذئب، وحلوا إلى جانب أملحتهم، الصولق، وهي غلالة من الجلد يضعها الشخص في حزامه من الجهة اليمنى والجمع صوالق، ويبدو أنهم وضعوها لكي تحمل ما يحتاجون إليه من طعام، وبعض الأشياء الثمينة، كما عرف هذا العصر، الجزدان، وهي مسمى فارسي وهي تعني الجلد المكون من طبقتين تودع به الأوراق والنقود، منها ما كان يحمل كالقلادة، وعرف هذا أيضا عند العامة، الذين سموه الجسدان^(١). أما زي بقية رجال الدولة من أرباب القلم وأصحاب الدواوين فإن لباسهم هم الآخرين يختلف بحسب مناصبهم فمثلاً: زي القاضي يختلف بحسب مذهب المتبعي إليه فقد تميز قضاة الشافعية والحنفية عن غيرهم حيث لبسوا الطرحة التي تستر العمامة وتسدل على الظهر كما لبسوا البقيار وهي عمامة كبيرة لا بد منها للقضاة، وهي من الشاش وعادة ما تكون كبيرة وخارقة للمعتاد، كما لبسوا الفوقانية، وهي من الصوف الأبيض الملطي تلبس في الشتاء، ويبدو أنهم منعوا من لبس الملون أثناء عملهم ولكنهم لبسوه في بيوتهم^(٢).

أما أهل الذمة فكما أوضحنا الدراسة فيما سبق، تعرضوا لنوعين من الاضطهاد الذي مارسه عليهم بعض السلاطين بفعل ضغوطات داخلية وخارجية، أدت إلى فرض نوع خاص من الملابس عليهم، حتى يسهل التفريق بينهم وبين بقية أبناء المجتمع كما حرموا من لبس الثياب الفاخرة، وهذه الإجراءات شملت النساء والرجال على حد سواء، وتعدى ذلك فقد أمروا بلبس الصليب من الحديد أو الرصاص أو النحاس في رقابهم عند دخول الحمامات العامة^(٣)، وبالرغم من أن هذه القضية مثار جدل، فإن تلك القيود كانت آتية تخفف بمرور الزمن، والضغط الواقع على هذه الطائفة، شمل كل الطبقات الأخرى فالمجتمع بأسره عانى من الممارسات السلبية التي مارسها المهاليك، والحق يقال إن هناك أصواتاً ارتفعت في تلك الفترة تطالب باحترام تلك الطوائف، وعدم

(١) المقرئزي، السلوك، ج١، ق٧، ص ٤٣٩، ج٢، ق٢، ص ٣٣٦، ٥٢٨؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧ ص ٧٨، ٢٦٧، ٣٣١؛ عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ج٢، ٧٤، ٧٩.

(٢) التويري، نهاية الأرب، ج٢٩، ص ٢٧٣.

(٣) أبو أمانة محمد بن النقاش، المصدور السابق، ص ١٠٠ - ١٠٤؛ قاسم عبيد قاسم، أهل الذمة في مصر، ص ٧٠، ٧٣.

مساس مقدساتهم من معابد وكنائس^(١)، ولكن البعض نحامل عليهم ووصفهم بنقص العلم والمعرفة وحسبت عليهم كأخلاق ارتكبوها.

أما بقية الطبقات، ومعهم النساء، فإن المصادر لم تسلط عليهم الضوء، ولم تهتم بوجودهم أصلاً لكي تهتم بملايسهم، والدليل على ذلك ما ذكره ابن تغري بردي الذي يرى أن أوباش العامة لبسوا الخلع السنية، وعندما لبسوها زالت عنها تلك الأبهة والخشعة، وصارت كغيرها من الملابس، لمعرفة الناس بمقام اللابس^(٢). ويبدو أن تلك النظرة الاستعلانية من قبل بعض المؤرخين منعت وصول ما كانت عليه حياة العامة وما مثلته في السابق من أهمية فقد أورد السبكي بعضاً من أسماء الحرف المتعلقة بالملايس وهي دون شك كانت تعني العامة فهم من اشتغل فيها وزاولوها مثل: الخائك، والنساج، والخياط، والصباغ، والبابا، والإسكافي صانع الأحذية^(٣)، كما أضيف إليهم الرفقاء الذين يقومون برقع الملايس، البرازون بائعي الثياب، والفراءون الذين يبيعون الفرو، والأقباع وهم من يبيعون الطواق في الأسواق^(٤)، وهؤلاء دون شك من العامة أرباب الصنائع، ويبدو أن سياسة الدولة كانت تنبج إلى عملية احتكار الملابس والأقمشة الفاخرة، وترى أن الهبة والوقار لا تكون إلا للدولة ورجالها، والدليل على ذلك ما دار بين السلطان الناصر وأحد أمرائه، حول الملايس تحديداً فقد كان يعاتبه بسبب إغداقه على أمراء العرب ونسائهم، فيقول له "متى سمعت عن بدوية أنها تلبس غير ثوب من القطن والبرقع المصبوغ وفي يدها سوار من حديد؟ وإن شمت طيباً فمن زاد بهذا لها؟ فوالله لقد أفست حال العرب وحال نسائهم، وأطمعتهم في شيء لم

(١) من بين العلماء الذين عارضوا سياسة السلطان محمد الناصر التي اتخذها ضد أهل الذمة والتي تقضي بإلزامهم لبس الغيار ومنعهم من استخدام الخيول، وهدم ما ارتفع من بيوتهم على بيوت المسلمين، القاضي تقي الدين بن دقيق العيد، وهو أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن الطاعة القشيري البهزي المفلوطي، (ت ٧٠٢ هـ / ١٣٠٢ م) فقد أثنى بحدم هدم الكنائس والمعابد بالرغم من أن كثيراً من العلماء في عصره نصحوا بهدمها، مما جعل البعض يصف قوله هذا بأنه ناتج عن عدم معرفة بعض النقل وعلم السير والفتوح. انظر: بن النقاش، المصدر السابق، ص ١٠٠ - ١٠١.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٣٣٢.

(٣) السبكي، المصدر السابق، ص ١٣٤، ١٣٨، ١٤٦.

(٤) محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص ٤٩.

يكونوا يطمعون فيه^(١). وهذا النص يعبر عن مدى الضغط الواقع على السلطان من قبل رجال دولته وهو في نفس الوقت يعطي صورة فيها كثير من البساطة عن لباس نساء العربان.

أما النساء في هذا العصر فيبدون أن ملابسهن قد شملها التغير هي الأخرى، فقد ذكر المقرئ في هذا الصدد أن في عهد الناصر استجد للنساء المقنعة^(٢) والطرحة، والفرجيات كما لبست النساء الخلاخيل من الذهب، والأطواق المرصعة بالجواهر الثمين والقباقيب المذهبة أيضاً، كما لبسن، الأوطية المرصعة - جمع وطاء، وهو الخداء - والأزر الحرير. وفي مواضع أخرى يذكر المقرئ حادثه تثير الاستغراب وهي إنه قد نودي في القاهرة ومصر بمنع ارتداء العمام وثياب الرجال بالنسبة للنساء، ومن يفعل ذلك يعرض نفسه لسلب كسوته^(٣). ويبدو أن هذا الإجراء جاء بعد أن انتشرت ظاهرة ارتداء ملابس الرجال بالنسبة للنساء ولكن المجهول هنا لماذا تهتم الدولة بتلك الظاهرة وتصدر لها مرسوماً خاصاً يحرمها ؟

وأخيراً فإن التنوع والتطور في نوعية الملابس الذي شهده الإقليم كان دون شك ناتجاً عن تنوع الحياة الاجتماعية وتعدد الفئات المكونة للمجتمع وهو في نفس الوقت يعبر ويؤكد على عمق الفروق والتمييز بين كل تلك الفئات، وما كان يعانيه المجتمع من تركيبة طبقية حادة أوضحتها الجمل والنصوص الماضية، كما تبين أن الطبقة الواحدة نفسها انقسمت، إلى مراتب وأماكن، وزعت بين المستفيدين ولزم كل بمكانه، وضمنت لهم ملابسهم احترام البقية، أما الجزء الآخر فقد كانت ملابسهم مصدر إزعاج لهم فسعوا للتخلص منها، أما البقية الباقية فإن سعيهم وراء لقمة العيش أنساهم ما يرتدون واكتفوا بالنظر للملابس الزاهية، والمزركشة بالذهب والفضة على أجساد رجال الدولة .

(١) المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥٢٩.

(٢) المقنعة: أو المقناعات جمع مقنعة، ويقال: مقنعة وهي ما تغطي به المرأة رأسها، وتكون أضيّق من القناع، والقناع منديل يضعه الرجال والنساء فوق الرأس أو هو الغطاء الذي تضعه النساء فوق وجوههن.
انظر: المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٤٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥١٣، ج ٢، ق ٢، ص ٥٣٦.

ثالثاً : المنشآت العامة

ويمكن أن يطلق عليها المنشآت الاجتماعية العامة مجازاً، ليس لأن الدولة هي التي أنشأتها، إنما للدولة مساهمة كبيرة مثلها مثل الأفراد في إقامة تلك المؤسسات، فهي تكسب تلك الصفة في كونها تقدم خدمات عامة لكل أبناء المجتمع، وعلى اختلاف طبقاتهم وهي في نفس الوقت تمثل أكبر الأماكن التي يمكن دراستها كتجمعات سكانية احتكت ببعضها، فنتج عن ذلك الحراك الاجتماعي عادات وسلوك أثرت دون شك في إطار الحياة العامة، ومجهود الأفراد أصحاب تلك المؤسسات كان محفوظاً، باعتبار أن نشاطهم الاقتصادي ذاك دخل في صلب الحياة الاجتماعية، وسواء أكان ذلك مقصوداً أم لا فإن الحياة الاجتماعية تكونت على ذلك الأساس، وتتفاعل مع تلك المؤسسات فأصبح وجودها ضرورياً في حياة العامة والخاصة، وفيها يلي عرض لبعض من تلك المؤسسات كنماذج يذكر بعضها، دون حصرها.

١- الحمامات

لقد اهتمت دولة الأمراء المماليك وخلال وجودها في الإقليم بإنشاء المؤسسات العامة، وصرفت أموالاً طائلة على العمارة بشكل عام، ويبدو أن ذلك الاهتمام كان لدى كل الدول، فهو ناتج لإحساس الساسة بأن العمارة والبناء يعبر عن مدى قوة الدولة وهو في نفس الوقت الشاهد الأول والأثر الباقي فيها بعد، والحمامات من المؤسسات العامة، فقد تحدث عنها ابن دقياق حيث ذكر: أن هناك حمامات عامة، وأخرى خاصة، كما عدد الحمامات التي كانت موجودة في مصر العاصمة فقط، فقد وصلت إلى خمسة وأربعين حماماً جديداً وهي عامة يدخلها كل الناس، أما الحمامات القديمة والتي كانت تستعمل هي الأخرى، وصلت إلى أحد عشر حماماً، والحمامات الخاصة التي كانت تقام في الدور والقصور فقد ذكر منها أحد عشر حماماً^(١) وبالرغم من ورود هذا العدد إلا أن المقريزي: يروي عن غيره أن في مصر العاصمة وحدها كان يوجد أكثر من ألف وسبعين حماماً، فراجع ذلك العدد إلى بضع وسبعين حماماً، ثم زاد العدد في سنة (٦٥٨هـ / ١٢٥٩م) إلى ثمانين حماماً^(٢) وعند مطالعة تلك الأعداد يتضح أن ذلك الانتشار لم يكن عشوائياً، وإنما كان لحاجة الناس إليها أو لأنها كانت من المشاريع الناجحة والمربحة للكثير من التجار

(١) ابن دقياق، المصدر السابق، ق ١، ص ١٠٤ - ١٠٧.

(٢) المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٥٣٦.

وأصحاب الأموال، كما كان أغلبها يعين كوقف على مؤسسات أخرى أنشأها أصحابها وجعلوا هاند تلك الحمامات تعود على تلك المؤسسات حتى تؤدي دورها وتستمر من بعدهم أطول فترة ممكنة، واختيارهم لذلك النشاط كان يعتمد دون شك على حاجة الناس للحمامات، وذلك لغرض الاغتسال والطهارة والاستحمام والتزين^(١).

لقد أنشئت الحمامات من قبل الدولة، والدليل ما قام به السلطان بيبرس أثناء حكمه سنة (٦٥٨ هـ / ١٢٥٩ م) فقد أنشأ حماماً بسوق الخيل لأحد أبنائه^(٢) كما قام بعض من الأفراد، وخصوصاً الوزراء والأمراء، والتجار والأعيان، والفقهاء ببناء الحمامات ولم يقتصر هذا العمل على أولئك فقط بل شارك بعض أهل الذمة مثل اليهود في إنشاء تلك الحمامات، ومن الملاحظ هنا أن كل تلك الحمامات حملت أسماء أصحابها^(٣).

أما عن بعض أحوال الحمامات الداخلية، فإن وجودها كمؤسسة اجتماعية خدمية كانت تفتح أبوابها للرواد طيلة اليوم، وبعضها يقسم العمل على فترتين الصباحية للرجال ومن بعد الظهر للنساء، كما وجدت حمامات مخصصة للرجال وأخرى للنساء^(٤) والحمام لم يكن حكراً على مجموعة معينة بل كان الناس وعلى اختلاف طبقاتهم يرتادونه ولكن بعضاً من مظاهر التفرق أخذت تطفو على سطح في زمن المماليك وخصوصاً عندما انتهج بعض السلاطين هذه السياسة نتيجة لضغط العامة، فقد طلبت الرعية من السلطان الناصر محمد تطبيق الشروط العمرية على أهل الذمة، فكانت من بين شروطهم على السلطان بأن لا يدخل أهل الذمة إلى الحمامات إلا بعلامات مميزة مثل الأجراس أو الصليبان المعلقة في رقابهم أو أن يضعوا خواتم من نحاس أو رصاص في أيديهم، وبأن لا تدخل نساؤهم مع نساء المسلمين في الحمام، أو أن تكون لهم حمامات خاصة بهم^(٥)، ويذكر المقرئ في هذا الصدد: أن بعض الحمامات كانت محرمة على أهل الذمة مثل حمام الصوفية^(٦). ويبدو أنه لم

(١) ابن دقاق، المصدر السابق، ق ١، ص ١٠٤؛ المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٤٢.

(٢) حمزة بن أحمد عمر بن سباط، صدق الاختيار تاريخ ابن سباط، تحقيق: عمر عبد السلام تدمر، ج ١، جروس بروس، طرابلس لبنان، ١٩٩٣، ص ٤٤٩.

(٣) المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٥٣٩.

(٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٣٧، ٥٤١؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص ١٠٤ - ١٠٦.

(٥) ابن سباط، المصدر السابق، ج ٢، ص ٧١١.

(٦) المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٥٥٤.

تكن هذه هي المشكلة الوحيدة التي تواجه الحمامات، فقد رأى بعض الفقهاء في تلك الفترة أنه ينبغي مراعاة بعض الشروط والآداب العامة عند دخول الحمام، وإلا فإن الدخول إليها غير مطلوب، ومن تلك الشروط مثلاً: تقديم النصح لقيم الحمام والصبيان الذين يشتغلون معه، من حيث عدم النظر إلى عورة من يقومون بغسله، وضرورة وضع حائل بين الأعضاء، كما قدموا النصح للحلاقين والمزينين والمذللين الذين يبدو أنهم كانوا يعملون في وسط الحمام، ونصحوهم بعدم استخدام بعض أنواع الطعام في التنظيف والاعتناء بالبشرة مثل: العدس وغيرها^(١).

ويبدو مما تقدم في الفقرة السابقة وبالرغم من قلة المعلومات عما يجري في داخل الحمامات فإن ما قدمه السبكي، كان صورة لما يدور في أغلب الحمامات فقد أوضح ما يجب عمله بالنسبة للقيم، من ناحية، ومن ناحية أخرى أوضح أن الحمامات لم تكن للاستحمام فقط بل إن الحلاقين كانوا فيها، بالإضافة إلى المزين، وهذا دون شك جعل منها مكاناً يعج بالناس، يقضون فيه أوقاتاً طويلة، وهذا الوقت يقودهم إلى الحديث والتندر ببعض التوادد، كما أنه كان مكاناً خصباً للتعارف وتبادل الآراء والأفكار، كما إنه وفي نفس الوقت كان مكاناً لنشر بعض الظواهر والأمراض الاجتماعية الخطيرة، وفي هذا الصدد رأى بعض المؤرخين المحدثين واستناداً على استنتاجات خاصة، أن الحمامات أماكن ارتبطت بالأفراح والسرور بسبب انطلاق الأفراح والأعراس منها، كما أن كثيراً من الزيجات تمت من خلال الحمامات فهي حلقة تعارف ولهذا لم يقتصر دورها على الاستحمام فقط بل كانت مكاناً ومركزاً اجتماعياً مهماً^(٢).

ولكن الحمامات لم تكن مأمونة الجانب أثناء وجود المالك في الحكم فقد تعرضت كغيرها من مؤسسات الدولة للفوضى والاضطراب فكلما تصارع الأمراء واختلفوا خرجت طائفة من المالك وهاجمت الحمامات وأخذت منها النساء غصباً^(٣) لهذا امتنع الكثيرون عن ارتيادها، وربما كان هذا هو السبب الحقيقي وراء تناقص عددها .

(١) السبكي، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٢٩٠؛ ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق، محمد مصطفى، ج ١، ق ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٣ م، ص ٦٧.

تعتمد الحياة الاقتصادية بشكل كبير على الأسواق^(١)، فهي المكان المخصص والذي يتم فيه البيع والشراء، والمبادلة. وبالرغم من أن الأسواق نشاط اقتصادي صرف، تعرض هنا على أساس إنها من المؤسسات الاجتماعية، بسبب علاقتها الوثيقة بالمجتمع فهي أيضاً نشاط جماعي أفرزته الضرورة الحياتية، وكونته، وتفاعلت فيه كل الطوائف، والطبقات، فهذا النشاط لا يقام إلا بوجود السكان، وإمكانية قيامها دون السكان مستحيلة، ويبدو أن حياة اقتصادية واجتماعية مستقلة في حد ذاتها كان يمثلها السوق، والسوق مصطلح عرف في كل المجتمعات، فهو مكان للتعامل يذكر ويؤنث، ويجمع على أسواق، ويصغر في لفظ سويقة، والسوق من الناس هم من لم يكن لهم سلطان، وإقليم مصر كان كغيره من الأقاليم يعج بالأسواق فقد ذكر مصدر أن بالإقليم عدداً لا يحصى، ويخصص قوله بشكل أدق: بأن ما بين أرض اللوق، إلى باب البحر في القاهرة يوجد أكثر من اثنين وخمسين سوقاً^(٢).

ويذكر زائر دخل الإقليم في تلك الفترة: أن الأسواق متصلة بعضها ببعض، من الإسكندرية، إلى مدينة مصر، ومن مصر إلى أسوان من الصعيد^(٣)، وهذا القول يدل على وجود كثافة سكانية كبيرة كانت ترتاد هذه الأسواق، كما يدل على مقدار الرواج التجاري الكبير الذي شهده الإقليم مما أدى إلى انتعاش الحياة الاقتصادية، ولم يقتصر النشاط التجاري على ما يباع بل تعدى الأمر ذلك حيث يلاحظ أن نشاطاً صناعياً وحرفياً كان مصاحباً لتلك الحركة، مما سمح بظهور الحوانيت والدكاكين، والمخازن والقياسر والوكالات، كما أدت الفنادق والمخانات دوراً غلب عليه الطابع التجاري أكثر من الطابع السكني. والأسواق في إقليم مصر كانت تحتوي في داخلها على عدد كبير جداً من الحوانيت، فقد عُدت دراسة محدثة، الحوانيت بسوق واحد فكانت أكثر من اثني عشر ألف حانوت^(٤).

(١) السوق: كلمة مشتقة من سوق الناس بضاعتهم، ولم يكن السوق مكاناً للبيع والشراء فقط، وإنما كان متزهاً للناس خصوصاً في الليل عندما تنار الشوارع والدروب داخل الأسواق فكان الطواف ليلاً على سبيل الاستراحة والتزود. انظر: المقرئزي، الخطط ج ٢، ص ٥٨٦؛ محاسن محمد الوفاة، الطبقات الشعبية، ص ٢٥.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٥٨٠.

(٣) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٤) سهام مصطفى أبو زيد، المرجع السابق، ص ١٦٣ - ١٦٤.

لقد ركزت جل المصادر اهتمامها على أسواق القاهرة ومصر، باعتبارهما العاصمتين اللتين كانتا نعجان بالسكان والجند فيها مقر السلطان والخليفة، وأما بقية المناطق داخل الإقليم فقد اكتفت تلك المصادر بالإشارة إليها بشكل مقتضب، وهذا القول دفع بالدراسة إلى التركيز على مجمل تلك المعلومات الواردة في محاولة منها لرسم صورة عن جانب مهم من حياة العامة والخاصة داخل تلك الأسواق، وما نتج عنها من عادات اجتماعية أثرت بشكل واضح في نسيج وبناء المجتمع.

لقد ذكر ابن دقماق نماذج من أسواق العاصمة، وهذه الأسواق حملت أسماء مختلفة منها ما هو متعلق بالمكان، ومنها ما هو متعلق بالأشخاص، وغيرها بنوع الباع فيها ويمكن استنتاج ذلك مما ذكره عن سوق المغاربة، وسوقة الوزير، وسوق الغنم، وسوق السماكين، والزياتين، والعطارين، والبزازين، وسوقة محتوق، وسوقة ابن العجمية، ودار النحاس^(١).

أما المقرئزي فقد تناول قضية الأسواق من منظور آخر حيث أورد معلومات وافية عن أهم الأسواق وقدم وصفاً لما كان يدور فيها. فمثلاً: ذكر سوق باب الفتوح في القاهرة وهو من الأسواق القديمة التي استمر نشاطها في عهد المماليك البحرية، حيث اعتبره أنه متخصص في بيع اللحوم، والخضراوات ويقصده الناس من سائر البلاد وذلك لشراء لحم الضأن، والبقر، والماعز^(٢)، ثم قدم وصفاً آخر عن الحوانيت التي تخصصت في بيع الطعام الجاهز فهي كثيرة، يأكل فيها الفقراء، وهذه عادة اجتماعية تدل على أن أغلب الأسر كانت لا تطبخ في البيوت وإنما كانت تأكل الطعام الجاهز من تلك الحوانيت وهذا ما دفع الدولة لكي تنظمها وتفرض عليها رقابة شديدة من قبل المحتسب الذي فرض عليها ضرورة النظر في القوت، والاحتراز من حوانيت المشروب، والطعام، وخصوصاً الطباخين الذين يوهمون الناس ويحاولون التحايل عليهم بكل الطرق^(٣).

(١) ابن دقماق، المصدر السابق، ق ١، ص ٣٢ - ٣٨، قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ٣٦.

(٢) المقرئزي، المخطوط، ج ٢، ص ٥٨١.

(٣) السبكي، المصدر السابق، ص ٦٥ - ٦٦، المقرئزي، المخطوط، ج ٢، ص ٥٨١.

لقد شكلت الأسواق عصب الحياة الاجتماعية بالرغم من أنها مؤسسة اقتصادية إلا أن المجتمع تفاعل مع هذه المؤسسة واعتبرها هي المنطلق الأساسي في تعاملاته الاجتماعية فالسعي وراء لقمة العيش جعل كل المؤسسات تتداخل فيما بينها وفي هذا الصدد يلاحظ أن حارات معينة كانت شبه مستقلة عن غيرها في إطار المدينة الواحدة فهي لا تحتاج إلى أي شيء من خارجها فيها الحمامات، والأفران، والأسواق المتخصصة في بيع اللحوم والخضراوات، والعطور.. إلخ، ووصلت درجة التنظيم تلك إلى أن البعض كان يبيع حوائج المائدة فقط، وآخر يبيع القناديل وعماراتها والشموع التي توقد في الليل وكانت تلك الحوانيت تدر على أصحابها الشيء الكثير حيث وصل ربح حائوت واحد يبيع القناديل في ليلة واحدة إلى ثلاثين درهم فضة^(١).

لقد انضمت القياسر أيضا إلى عملية البيع والشراء بعد أن كانت مكاناً للإقامة والسكن كما أنشئت فيها الحوانيت التجارية فصارت أشهر من الأسواق في بعض الأحيان فمثلاً قيسارية الشرب في القاهرة، والتي كانت تضاهي وتنافس أعظم الأسواق. والقياسر كانت في البداية تؤسس في وسط الأسواق، من قبل أصحاب الأموال والأعيان، والأمراء، ويخصص عائدها كوقف على إحدى المؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل: قيسارية الفاضل في وسط القاهرة، والتي كان يباع فيها جهاز النساء، وقيسارية الظاهر بيبرس، والتي كانت كبيرة وواسعة وبها حوانيت تؤجر بأسعار مرتفعة جداً بسبب موقعها حيث وصل أجر الحائوت الواحد إلى مائة وعشرين درهماً، وقيسارية العنبر، والتي كانت سجناً غيرها المنصور قلاوون سنة (٦٨٠هـ / ١٢٨١م) إلى سوق للعنبر. أما قيسارية ابن المير وهي سوق الحرير تخصصت ببيع القماش من الكتان الأبيض والأزرق فقد قصدها تجار الإقليم في يومي الأحد، والأربعاء لشراء تلك الأصناف^(٢).

ومجمل القول إن حركة الرواج التجاري التي شهدتها الإقليم كان السبب فيها تدفق التجار من كل الأنحاء^(٣)، وهذا دون شك جعل من الإقليم منطقة حيوية وفتح أمامه

(١) المقرئزي، المخطوط، ج٢، ص ٥٨٣؛ قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ٣٢.

(٢) ابن دقاق، المصدر السابق، ق ١، ص ٣٨، ٣٩؛ المقرئزي، المخطوط، ج٢، ص ٥٥٨ - ٥٧١.

(٣) صبحي لبيب، (سياسة مصر التجارية في عصري الأيوبيين والمماليك)، المجلة التاريخية المصرية،

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مج ٢٨، ٢٩، مطبعة الجبلاوي، ١٩٨٢م، ص ١٣٢ - ١٣٣.

آفاقاً جيدة من التبادل فنشطت حركة المبادلة، وحركة الإقامة فقد استقر عند لا بأس به من التجار في الإسكندرية وكانت لهم حوانيت^(١) وعدم إقامتهم الدائمة جعلهم يقيمون في الخانات فاستفاد من ذلك أهل المدينة، كما حاولت القرى الكبيرة مثل الجيزة إيجاد نواحاً من الجذب للتجار عن طريق إقامة الأسواق الأسبوعية التي كان لها هي الأخرى نشاط اقتصادي ملحوظ في تلك الفترة^(٢).

وإذا كانت المصادر قد ركزت على الأسواق في كونها نشاطاً اقتصادياً صرفاً فإن المراجع المحدثتنا تناولت الأسواق على أساس أنها توفر مناخاً من التغذية الروحية والوجدانية ومتنفساً للطبقات العامة، بما فيها من احتكاك وحراك اجتماعي فهي تمثل الحياة الاجتماعية بكل تفاعلاتها بين جموع الناس وعلى اختلاف أشكالهم وطوائفهم، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يصل إلى اعتبار أنها تمثل الملتقى الثقافي الذي يتم فيه تبادل وجهات النظر، والنوادر والطرف وتناقل الأخبار^(٣)، ولم يكن أصحاب الأموال هم لوحدهم الذين يمتلكون الحوانيت بل ناقسهم العوام فقد ذكرت أعداد كبيرة من الباعة التجولين والذين يعرضون ما يبيعونه مثل الحيز، وأصناف المعاش على الأرض حتى إنهم عرفوا بأصحاب المقاعد، وقد أثروا على أصحاب الحوانيت كثيراً. لقد كان هذا الازدهار التجاري مدعي للتفاخر بين أهل مصر على سائر الأمصار الأخرى، فقد تفاخروا بأن مصر تستهلك أكثر من ألف دينار ذهباً يومياً كانت ترمي في المزابل، ويقصدون ما كان يستعمله الليانون، والجبانون، والطباخون^(٤).

وأمام هذا النشاط لم تقف الدولة متفرجة على تلك الأسواق بل سعت بكل جهدها لكي تستفيد من ذلك، عن طريق فرض الضرائب والغرامات، كما عينت عدداً من الموظفين التابعين لها لتنفيذ تلك الأغراض، فكان خير معين لها طبقة أرباب العلم،

(١) ابن سبط، المصدر السابق، ج ١، ص ٤٢٩.

(٢) القاسم بن يوسف التجيبي، المصدر السابق، ص ١٦٤.

(٣) قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ٤٢؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع

المصري في عصر سلاطين المماليك، ص ٩٨ - ٩٩؛ محاسن محمد الرقاد، الطبقات الشعبية، ص ٧٠؛

علاء طه رزقي، المرجع السابق، ص ١٢.

(٤) المقرئزي، الخطوط، ج ٢، ص ٥٨٠ - ٥٨١.

ولكنهم في كثير من الأحيان تعرضوا إلى عقوبات قاسية من السلطان أدت إلى موتهم ومصادرة أموالهم والدليل ما حدث للموظف المسئول عن سوق الخنم سنة (٧٣٥هـ / ١٣٣٤م) فقد عوقب، فهلك من جراء العقوبة، وصودرت أمواله التي وصلت إلى مائتي ألف درهم، كما مارس بعض المماليك نوعاً من الرقابة بحيث كانوا يراقبون الطريق، وفي مرور أي شخص معه جل مثلاً ولا يحمل ورقة مشتري يصادر منه ويدفع ضريبة على الفور، كما قام بعض الأمراء المماليك بعدد كبير من الممارسات التي لم تعبر إلا عن كونهم طبقة حاكمة تفعل ما تشاء، فقد ألزم أحد الأمراء أصحاب الخوانيت بأن يجلب كل واحد منهم كلباً بسبب كثرتها، فجمعوا أكثر من ثلاثين ألف كلب^(١). كما كانت الخوانيت والأسواق عرضة للنهب والعبث من قبل المماليك ففي حالات كثيرة اقتحم الجند بعض الخوانيت ونهبوا كل ما فيها^(٢)، مما جعل تلك الأسواق تعيش في حالة من عدم الاستقرار، وما زاد الأمر صعوبة نشوب بعض الحروب بين الأمراء فأثر ذلك على فاعلية تلك الأسواق مما جعل دورها يضمحل ويتدهور إلى أن قفل معظمها في مراحل لاحقة، وبما تقدم من تلك الأسواق يمكن القول بأنها وفرت مناخاً مناسباً وبيئة صحية لظهور كثير من الأمراض الاجتماعية التي توطنت في المجتمع وانتشرت فيه بشكل لا يمكن وصفه، كما إنها كانت مكاناً وفر حماية للخارجين عن الدولة، من الحرافيش والزعر وغيرها.

ج. الفنادق، المتنزهات والبرك

اقتربت أسماء الفنادق بالخانات^(٣)، فهي مسمى يدل على المكان الذي يسكنه التجار وتنزل فيه، فهو لإيوائهم، وكانت أشبه بالأسواق الكبيرة تعرض فيها المعروضات في النهار، وتجمع إليها التجار للراحة والنوم في الليل، وهي أيضاً كانت للبيع والتخزين

(١) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٣٨١؛ ابن إياس، بلطاع الزهور، ج ١، ق ٢، ص ٢٣٤، ٢٤١.

(٢) العيني، عقد الجمان، ج ١، ص ٢٧٠.

(٣) الخان: كلمة فارسية الأصل وهي من كلمة خانة بمعنى دار أو منزل أو بيت أو حوش استخدم لفظ الخان للتعبير عن مبنى بشكل هندسي معين، يتكون من العديد من الحجرات التي يحيط بها بناء مكشوف، يضم غالباً طابقين، الأرضي يحتوي على اصطبلات للدواب. ومن الخارج حوانيت صغيرة للبيع والمتاجرة، أما الطابق العلوي فهو مكان للمبيت. انظر: محسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص ١٨١.

وهذه المؤسسات هي الأخرى اقتصادية ارتبطت بالحياة الاجتماعية ارتباطاً كبيراً، كما كانت أيضاً مكاناً يودع فيه التجار وأرباب الأموال صناديق المال^(١)، فهي وذائع عند أصحاب تلك الفنادق ويبدو أن سبب وجود تلك الأموال، اقتصادي صرف من أجل سرعة وتسهيل التبادل والمبايعة، وقد ظهرت أيضاً مؤسسة هي الأخرى كانت تؤدي نفس الغرض وهي الوكالة فقد نزلها التجار واستخدموها للعرضين التجاري، والسكني.

إن ظاهرة انتشار الفنادق والحانات والوكالات تعطي دون شك مؤشراً مهماً عن مدى رواج التجارة كما إنها تدل دلالة واضحة عن أعداد التجار الذين كانوا يفدون إلى الإقليم، والسبب يعود في أغلب الأحيان إلى قوة الدولة وإلى تأمين طرق التجارة، والمعاهدات، والعلاقات الخارجية للدولة المملوكية في تلك الفترة^(٢).

لقد تميزت الفنادق عن بعضها البعض بما يباع فيها، مثلها مثل الأسواق، كما عرفت بعضها باسم من ينزلونها من تجار، فقد أورد ابن دقماق بعضاً من أسماء تلك الفنادق، فكان منها: فندق عمارة في القاهرة تميز بأن أغلب من ينزله من الشاميين، وفندق ابن حرمة وهو ملاصق لسوق العداسين، في القاهرة أيضاً، ينزله الأمراء، وفندق الكارمية، وينزله تجار الكارم. سبق التعريف بهم. وفندق الملك السعيد بن بيبرس، الذي أخذه المنصور قلاوون وجعله وقفاً على المستشفى المنصوري، وكان فندقاً كبيراً جداً يقصده التجار وأصحاب المال، حتى أرتفع كرائه، فكان ما يدره شهرياً نحو الألفي درهم، وفندق الحصر الذي تباع فيه الحصر الرفيعة، ويباع فيه الرطب والزيتون، وفندق القصب، يباع فيه قصب السكر، وفندق التفاح الذي يباع فيه الفواكه، وفندق الصباغين، وفندق العسل^(٣) وغيرها كثير.

والمهم في هذا الجانب أن الفنادق كانت تؤدي دوراً اجتماعياً كبيراً بسبب ما توفره من مواطن شغل ومن حركة اقتصادية استفاد منها السكان، وما يميزها أنها مزدحمة بشكل كبير، فقد عرف عنها أثناء النهار بارتفاع أصوات العتالين وخصوصاً عند رفع البضائع،

(١) المقرئزي، المخطوط، ج ٢، ص ٥٧٤، محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص ٧٣.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر الماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٦٥ م، ص ٢٨٦ - ٢٩٦.

(٣) ابن دقمان، المصدر السابق، ق ١، ص ٤١، ٤٢، المقرئزي، المخطوط، ج ٢، ص ٥٧٧.

ويقدر المقريري عدد الناس الموجودين داخل بعضها بأنه يفوق الأربعة آلاف نفس ما بين رجل وامرأة^(١)، وهذا يؤكد على أن تلك المؤسسات كانت اجتماعية أكثر منها اقتصادية، وبالرغم من تلك الحركة الاقتصادية المزدهرة، إلا أن أعداد المحتاجين، والفقراء كانت في ارتفاع، فقد تركز المال في يد طبقات محدودة، استغلت البقية في أعمال التعطيل، والتسخير، كما أن أغلب التجار وعلى اختلاف أصولهم دون شك جلبوا معهم عادات اجتماعية ضارة توطنت في المجتمع مثل: شرب الخمر، وبيوت المغاني وإن لم يقل: الزنا والفوائد على ما يعطي ويبيع، كما أن كثرة تلك البضائع وتكدسها، والفقر والعوز الذي كان فيه العامة دفع كثيراً منهم إلى امتحان مهنة السرقة والنصب من أجل البقاء.

أما بقية المؤسسات العامة والتي منها المتنزهات، والبرك^(٢) فقد اهتمت بها الدولة وجعلت منها أماكن للتنزه، والاستجمام، كما أنها كانت مكاناً تقام فيها الحفلات والأعياد والمناسبات، وقد اعتادت الطبقات الدنيا، من العوام الخروج إلى تلك الأماكن للترويح، فقد ضمت الحدائق، والملاعب، واهتمت الدولة بإنشاء الخلجان، وهو النهر الصغير الذي يتخلج من النهر الكبير، حيث تقوم الدولة بشقه وتمهيدته فيصبح مكاناً صالحاً للسكن والتنزه، والدليل على ذلك ما ذكره المقريري: حول خليج الملك الناصر في ظاهر القاهرة، حيث جمع له عدداً كبيراً من المهندسين وأرباب الخبرة، وأمرهم بشق ذلك الخليج، وبدأ العمل به سنة (٧٢٥ هـ / ١٣٢٤ م) وبعد شهرين انتهى العمل وجرت السفن فيه تحمل الغلال، حيث تنافس الناس على السكنى فيه فصار الخليج منزلاً للنهر والمثنى واللعب، كما مرت فيه مراكب النزه وهي محملة بالناس^(٣).

(١) المقريري، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٧٧.

(٢) البرك: هي المستنقع من الماء وهي شبه حوض في الأرض وقد سميت بذلك لإقامة الماء بها فهي منسوبة إلى الأراضي المنخفضة، فعندما يفيض نهر النيل تملأ بالماء، وقد تكون تلك البرك مصطنعة، أي أن الناس هم من يصنعونها، والبرك دور اقتصادي ملحوظ فهي وإلى جانب كونها متنزهات فهي أرض زراعية خصبة تزرع فيها محاصيل كثيرة، وملكية تلك البرك كانت للسلاطين والأمراء. انظر: محمد الشتاوي، متنزهات القاهرة في العصرين المملوكي والعثماني، دار الأفاق العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٩ م، ص ٩٠.

(٣) المقريري، المخطوط، ج ٢، ص ٦٩١، ٧٠٤ - ٧٠٥.

لقد اهتمت بعض المصادر بذكر هذه الأماكن باعتبارها من الأماكن التي تقصدها العامة وخاصة، ومن بين هذه المتنزهات، بركة قارون، وبركة الفيل، وبركة البركة، وبركة شطا والبركة الشعبية التي قيل في جمالها: إنها كانت نزهة وفرجة للمصريين وما يزيد من جمالها، كثرة الأشجار التي تحيط بها، كما حفرت بها الآبار الصالحة للشرب ومساحتها كانت تقدر بحوالي أربعة وخمسين فداناً، كما وجدت بركة الحبش التي هي من أكبر البرك وأجلها منظراً وفرجة وإليها تأتي أعداد كبيرة لكي تستمتع بها فيها من مناظر، إلى درجة أن كثيراً من الشعراء هاموا بها ويسحروها فكتبوا فيها قصائد طويلة^(١).

ولم يقتصر التنزه على تلك الأماكن بل تعدى ذلك إلى المقابر والمزارات، التي كانت تحوي قبور أولياء^(٢)، في نظر العامة صالحين، فقد لوحظ من قبل المصادر أن عادة تقديس القبور وزيارتها، شكلت نوعاً من الطقوس، والعبادة، والاعتقاد في تلك الفترة فقد زار الناس تلك القبور اعتقاداً منهم بأن ساكنيها لهم من الكرامات التي يمكن الاستفادة منها للشخص الحي عندما يزورها ويتقرب منها، وهذا ربما يعود للضغوطات الحياتية التي كان يجاها العامة.

وأخيراً فإن الغوص في هذه النقطة غير مهم، والقدر المهم هو الأثر الذي تركته هذه الأماكن على الحياة الاجتماعية، فقد ارتبط وجودها بأمراض اجتماعية خطيرة، انقسمت إلى قسمين: أولها الفساد الأخلاقي، وما تعلق به من انتشار الزنا، والشذوذ الجنسي وتعاطي الحشيش، ومعاقرة الخمر، وثانيها: وجود المعتقدات الباطلة مثل قلعة الشيوخ والأولياء على تغيير الواقع، كما رافق تلك الزيارات مظاهر بذخ وإسراف وتبذير^(٣)، وربما تكون تلك الحالة التي وصل إليها المجتمع بفعل المماليك وسياسة إغراق المجتمع ومحاولة إيجاد بدائل ملهية تمنع الناس من مناقشة قضية الدولة، وربما أيضاً كانت ناجمة عن جهل المماليك بشئون الحكم. وهذا الموضوع قابل لتعدد وجهات النظر، فالبحث عن الأسباب والمسببات يحتاج إلى موضوع مستقل.

(١) ابن دقاق، المصدر السابق، ق ١، ص ٥٤، ٥٥ ابن حبيب، المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٥ المقريزي، الخطوط، ج ٢، ص ٧٤٥ - ٧٤٧.

(٢) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٢٩ - ٣٠ محاسن محمد الرقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٣) محمد الششتاوي، المرجع السابق، ص ٣٢١.

رابعاً: الصحة العامة والأسعار

لقد ارتبطت الصحة العامة بالأسعار ارتباطاً وثيقاً، فكل الأزمات الاقتصادية والتي مرث على الإقليم لم يتضرر منها إلا العامة من أبناء الطبقات والطوائف الدنيا، أما المالك ومن سار في ركابهم فقد كانوا في حصن منيع فلم تصيبهم المصائب ولم تزل منهم المجاعات، بل بالعكس من ذلك تماماً فقد استفاد أغلبهم بسبب احتكار السلع الضرورية فكانوا بمثابة، العامل المساعد على استمرار الأزمات، وقد خصص المقريري في هذا الشأن كتاباً أطلق عليه إغاثة الأمة بكشف الغمة، فهو يتناول الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الإقليم، وقد تناولت الدراسة تلك الأزمات في الفصل الثاني، أما ما يضاف في هذا الجانب، ومن خلال بعض المصادر فيلاحظ أن هناك أزمات كبيرة كالتى ذكرها المقريري وهي ثلاث أزمات^(١). وأخرى صغيرة كانت تمر على الإقليم بشكل شبه سنوي، وخصوصاً أن الحالة الصحية مرتبطة بالطعام. والطعام مرتبط بالزراعة، والقمح^(٢) من المزروعات وله مكانة خاصة وهو المؤشر الحقيقي لارتفاع الأسعار وانخفاضها، كما أن للنيل دوراً مهماً في ارتفاع الأسعار فكلما انخفض النيل هلكت الزروع وبدأ الوباء بالحلول، وأيضاً فإن للطبيعة والمناخ دوراً بارزاً في إحداث تلك الأزمات، فالبرد الفارس كان يهلك الغلال والزروع وتنفق الحيوانات التي هي وسيلة الزراعة والمحاش^(٣).

(١) المقريري، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص ٢٦ - ٣٥.

(٢) لقد كان لسعر القمح أهمية كبيرة في العصر المملوكي الأول بسبب اعتماد الطعام عليه بشكل أساسي، وخصوصاً الخبز، والدليل على هذا القول أن أغلب المصادر وعند حديثها عن الأوضاع العامة وذكرها لحركة الأسعار تذكر تحرك سعر القمح، ويبدو أن معدل السعر الطبيعي للقمح كان خمسة عشر درهماً وما دون، وكلما بدأ في الارتفاع اعتبر ذلك مؤشراً خطيراً ينهى بأزمة اقتصادية، فهو يبدأ في الزيادة من ذلك الرقم ويصل في أسوأ الأحوال إلى مائة وميتين درهماً، والداعي لارتفاع سعر القمح بالإضافة إلى الأحوال الطبيعية بما فيها نهر النيل الاضطرابات والصراعات بين الأمراء واحتكاكهم للسلع الضرورية وتمضي مشى - العملة - الفطرس ودخول الخش عليها، كما أن ظهور طبقة السماسرة زاد الأمر تعقيداً. انظر: المقريري، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٣٩٢، ٣٩٤، ٤٢٤، ٥٢٢؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ق ٢، ص ١٢، ٤٧؛ العيني، عقد الجمان، ج ١، ص ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٣) ابن حبيب، المصدر السابق، ج ١، ص ٥٧، ٦٠.

لقد انتشرت الأمراض^(١) في كثير من الأحيان فكانت سبباً لتلك الأزمات ، ففي سنة (٧٦٤هـ / ١٣٦٢م) وقع مرض الطاعون بالقاهرة فمات عدد لا يحصى من الناس ، ثم أعقبه غلاء شديد في الأسعار^(٢)، ولم تكن تلك هي المرة الأولى أو الأخيرة التي يعصف فيها ذلك الوباء بالإقليم، وإنما كان في مرات عديدة أشهرها سنة (٧٦٩هـ / ١٣٦٧م) عندما حصد أرواح خلق كثيرة، فقد وصل عدد الموتى في اليوم الواحد في القاهرة إلى اثني عشر ألف جثaze^(٣)، وبالإضافة إلى تلك الأزمات فإن السياسة العامة للسلطين بانث فيها طرق المعاملة، فمنهم من ساعد العوام ومن في حكمهم، ومنهم من أثر السلطنة إزاء ما يجري بسبب عجزه، وقلة قدرته .

لقد أثر هذا الوضع على العامة بشكل كبير مما جعلهم يعبرون في كثير من الأحيان عن سخطهم ورفضهم للواقع الذي يعيشونه فقد ذكر ابن إياس أن العامة في أحداث سنة (٧٦٨هـ / ١٣٦٦م) وبسبب صراع الأمراء اضطربت أحوالهم وأغلقت الأسواق، واستهزأوا بالسلطان، في قولهم: "سلطان الجزيرة، ما يسوي شعيرة"^(٤) كما ظهرت في بعض الأحيان أصوات تنادي بضرورة قتل السلطان لأن في قتله خلاص الإقليم مما هو

(١) يبدو أن هناك العديد من الأمراض التي كانت تصيب أهل الإقليم، وهي ناتجة عن سوء التغذية، أو عن تلوث معين بسبب مرض اجتاح الإقليم وأدى إلى موت أعداد كبيرة من البشر مما جعل دفنهم يصعب على الدولة فتركوا في العراء مما جعل البقية الحية تصاب من جراثيمهم، وقد عرف هؤلاء بالطرحاء الذين يموتون في الشوارع، كما مات أشخاص كثر من جراء السكته القلبية، ومات الناس أيضا بسبب سوء معاملة السلطين، وتسخيرهم في أعمال الدولة، فالمجهود المبذول، وقلة الطعام أدبا إلى موت أعداد كبيرة، وما حدث سنة (٧٢٨هـ / ١٣٣٧م) خير دليل فقد سخر السلطان العامة في أعمال السخرة مما أدى إلى موت عدد كبير منهم، كما تروطن مرض الربو والحصى، في الإقليم، وعرف الإقليم أيضا مرض الإسهال الدموي، الذي كان يصيب الشخص ولا يتركه حتى يقتله، كما انتشر نوع من الحشرات أدت إلى موت أعداد كبيرة. انظر: المقرئ، السلوك، ج١، ق٢، ص ٦١٢، ج٢، ص ٣٧٦، ٤٣٤، ٤٥٠، ٤٩٤، ٥٢٢، ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ق٢، ١٤١ .

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ق٢، ص ٦ .

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ق٢، ص ٦٥ - ٦٦ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك وتواجه العلمي والأدنى مع ٧، ق١، ج٤، ق١، دار الحماي للطباعة، ١٩٦٥ م، ص ٣١٦ - ٣١٧ .

(٤) ابن إياس، المفصل السابق، ص ٤٧ .

فيه من فاقة وعوز، فقد ذكر عن رجل كان يجلس في وسط القاهرة، وأثناء إحدى الأزمات سنة (٧٧٥ هـ / ١٣٧٣ م) ويقول: "اقتلوا سلطانكم، ترخص أسعاركم، ويجري ماؤكم"^(١). وبالرغم من ذلك فإن هذه الطفرات تبقى بئمة وفردية لا تغير من الواقع شيئاً.

وما تقدم يتضح بشكل مختصر أن للأسعار دوراً مهماً في حياة المجتمع فهي مرتبطة بالصحة العامة، ففي حالة ارتفاع سعر المواد الضرورية، تقع المصائب والمجاعات، وهذا يدل على أن المجتمع كان ينتج ويستهلك، دون أن يعتمد على الادخار، فالادخار كان يحتاج إلى مستوى اقتصادي ثابت ومستقر. أما ما عاشه سكان الإقليم فإنه كان ينم عن فقر شديد وعدم وجود قواعد ثابتة تنظم العملية الاقتصادية، والخسائر دائماً تتحملها الطبقات الدنيا، لهذا يلاحظ عليها هروبها إلى حياة اللهو واللعب ومحاولة النسيان وذلك من خلال إقامة الأعياد والاحتفالات في محاولة منهم لنسيان الواقع وما فيه من تفاوت وفروق طبقية زرعت الخنوع والضعف في نفوس العامة.

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

المبحث الثاني

صور من الأعياد والاحتفالات

تقف ذاكرة المجتمعات عند صور مختلفة ضمن إطار الحياة الواحدة التي يحياها أبناء تلك المجتمعات، وتبقى تلك الصور كما تبقى آثارها صميقة، تمسك في عادات وتقاليد استحدثتها المجتمع نتيجة لظروف معينة، فصارت تلك الصور ملزمة له، وأصبحت سمة من سماته لا يفصل عنها، ولا تنفصل عنه، ومجتمع إقليم مصر هو الآخر تعرض كثيره من المجتمعات لتلك المراحل ووقف أمام تلك الصور الاجتماعية التي صنعها أبنائه بمختلف طبقاتهم وأجناسهم، في ظل ظروف وأحداث معينة، وعبر الأيام والسنين صارت تلك الصور عادات وتقاليد أصيلة في إطار المجتمع الواحد لا يستطيع التخلي عنها والدليل على هذا القول ما تقدمه الأعياد والاحتفالات، وما استحدثت من وسائل ترفيه، وبالرغم من وجود بعضها إلا أنها تطورت واستحدثت بحيث تتماشى مع المفاهيم الجديدة والمتغيرات التي طرأت على المجتمع، وذلك التطور لم يتم إلا بفعل أبناء المجتمع فهم من حاولوا خلق تلك المرافقة بين ما هو جديد وبين ما هو قديم بالنسبة لتلك الفترة .

أن تنوع الحياة الاجتماعية وشمولها لكل ما هو إنساني يجعل من دراستها أمراً شبه مستحيل وإن لم يقل مستحيل . والسبب يعود في أغلب الأحيان إلى ذلك التنوع نفسه، لهذا كان لزاماً دراسة بعض النماذج من تلك الصور كمواقف للذاكرة التاريخية، أحداث تغيرات وصيغت المجتمع هوية خاصة، يخالها المطلع أصيلة تخص الإقليم دون غيره . وتلك السمات والخصائص يمكن الركون إليها واعتبارها تغيرات جوهرية من صنع الأفراد من أبناء المجتمع ضمنت لهم المحافظة على جزئية الإقليم الإقليمية في إطار كلية الأكثرية للدولة العربية الإسلامية .

نولاً: الأعياد

يرجع اهتمام سكان الإقليم بالأعياد والمناسبات الصاخبة والسعيدة إلى نوعية تركيبة أمزجتهم والتي يرى البعض أنها مجبولة على اللهو والمرح، واتباع الشهوات والانهماك في اللذات والاشتغال بالترهات، حتى قيل فيهم: وكأنهم فرغوا من حسابهم^(١) أن ما جاء به

(١) المقرئزي، الخلط، ج ١، ص ١٤٦، ١٤٩؛ ابن عباس، نزعة الأمم في العجائب والحكم، ص ٣٣، ٣٦ .

هؤلاء وغيرهم حول أخلاق أهل مصر يعود في نظرهم إلى الطبيعة والتأثير المناخي والبيئي، ومع ذلك فإن هذا التفسير قابل لتمدد وجهات النظر فهو ربما يعد حالة هروب إلى حياة المجون واللهو، للتخفيف من وطأة الواقع المُعاض لهذا يلاحظ كثرة الأعياد التي قسمها بعض المؤرخين المحدثين إلى أعياد دينية وأخرى قومية^(١). وربما تنضج الدراسة مع الأعياد الدينية ولكنها تختلف مع مسمى أعياد قومية، بحكم أن الشعور القومي لم يتأكد ولم تظهر ملامحه إلا في وقت لاحق، ولا يمكن بأي حال تفسير تلك الظواهر على أساس أنها شعور قومي مبكر كان عند تلك الطوائف .

أن السنة القمرية التي كانت تعتمد عليها الدولة في التقويم الهجري الإسلامي كلها مناسبات وأعياد يحتفي بها، ولكن الاختلاف كان بين ما يحتفي به وبين ما يحتفل به كعيد رسمي تظهر فيه مظاهر الزينة والبهجة، وتخرج فيه العامة والخاصة إلى الشوارع والمتنزهات للاحتفال، وما يؤكد هذا القول ما دفع به القلقشندي، حيث أورد عدداً كبيراً من المناسبات والأعياد التي يهنئ بها السلطان وأرباب المناصب بعضهم بعضاً، فقد أشار أن دخول الشهور والسنين مواسم تستحق التهنئة، فهي فرصة لإظهار الولاء وإدخال السرور. ما جعل قائمة الأعياد والمناسبات السعيدة كثيرة جداً، أولها دخول العام الهجري غرة السنة الجديدة، كما أن قدوم شهر رمضان كان المناسبة الكبرى التي يحتفل بها، فدخول الشهر بالهلال وخروجه بهلال العيد يعتبر مناسبة عظيمة^(٢).

كما أن السنة حملت في متنها أعياداً أخرى مثل عيد الأضحى، والمولد النبوي الشريف، وعاشوراء العاشر من محرم، وليلة الإسراء والمعراج، وليلة النصف من شعبان ومناسبة خروج الحجاج إلى الحج^(٣)، ولم يقتصر مفهوم العيد والحياة الاحتفالية على تلك المناسبات فقط، ولكن هذه العملية كانت أشمل وأعمق بحكم أن الإقليم يضم طوائف

(١) قاسم عبده قاسم ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ٩٣ ؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص ١٩٥ .

(٢) أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج٩، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (د. ت.)، ص ٢٩ - ٤٠، ٤٢ - ٤٣ .

(٣) محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٠ ؛ قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص ٩٥ - ١٠٠ .

دينية أخرى من مسيحيين ويهود وهم أيضا لهم أعياد دينية يمكن إدخالها ضمن إطار هذه المناسبات كما أن هناك أعيادا أخرى دخلت الإقليم واستمرت في الإحياء بالرغم من أنها دخيلة إلا أن المجتمع بناها وأصبحت جزءاً من موروثة الحضاري. والدليل على ذلك وجود عيد النيروز^(١) والمهرجان واللذين هما من أعياد الفرس في الأصل فقد سمت به العجم، واستعجم فيه العرب تشريفا له واقتداء بأهله^(٢).

لقد تعددت الأعياد وتنوعت بحسب تنوع السكان أنفسهم، كما شهدت هذه الفترة الاهتمام بما يعرف بالموالد^(٣) الذي يجتمع فيه الناس بمختلف طبقاتهم ومعتقداتهم الدينية في مواقيت محددة لإحياء ذكرى الأولياء الصالحين، وقد ضخمت هذه العادة لدرجة أن القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي^(٤)، تميز بهذه العادة في هذا الإقليم دون سواه بحكم مركزه وقيادته للعالم الإسلامي .

(١) النيروز: أو النوروز، وهو عيد رأس السنة، احتفل به الأقباط، وهو عيد فارسي الأصل، ومعنى كلمة نوروز بالفارسية تعني اليوم الجديد، ويعتقد فيه بأن الله سبحانه وتعالى خلق فيه النور، ومدة هذا العيد عند الفرس ستة أيام، ولكنه في مصر كان يحتفل به على أساس أنه يوم واحد. انظر: محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢٧٢ .

(٢) التلقشندي، صبح الأعشى، ج ٩، ص ٤٧ - ٤٩ .

(٣) الموالد: أشهر إقليم مصر بعادة زيارة القبور كغيره من أقاليم الدولة العربية الإسلامية، وزيارة تلك المقابر والمراقد كانت تعني في اعتقاد الكثيرين عن يزورونها بأن من يرقد فيها له القدرة على إفادة الزائر في حياته، وربما مرجع ذلك يعود إلى طبيعة العصر والاستبداد والظلم الذي يعاني منه السكان، كما أن انتشار الصوفية التي كانت تدعو للدروشة أثرت كثيرا في معتقدات سكان تلك الفترة، فكانت الموالد تنظم حول ذكرى مولد شيخ، أو عالم، أو صالح فيحدد له يوم في السنة تتخلق فيه فعاليات ذلك المولد وتستمر لمدة أيام يجتمع فيها الناس من كل الإقليم لحضور ذلك المولد الذي يستغل كسوق سنوي تعرض وتباع فيه المنتجات المختلفة، كما تعرض فيه دروب من السحر والألعاب على سبيل التسلية والاسترواق، وعرف في الإقليم عدد كبير من الموالد أهمها مولد أحمد البدوي، والشيخ إبراهيم الدسوقي، وإسماعيل الإمياهي، كما عملت هذه الموالد للاشراف الموجودة قبورهم في مصر. انظر: ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٢٩ ٣٠ ج. و. مكفرسون، الموالد في مصر، ترجمة وتحقيق، عبد الوهاب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٨ م ص ٦٧ - ٦٨، ٧٤.

(٤) ج. و. مكفرسون، المرجع السابق، ص ٦٧ - ٦٨ .

ويكتفي المؤلف في هذا المقام بذكر أهم ما يحتفل به داخل الإقليم عند المسلمين والنصارى، واليهود كمنهج للتوضيح مبتعداً عن الاستطراد خوفاً من الإطالة. فقد احتفل المسلمون وكما سبق التوضيح بعدد كبير من المناسبات الدينية، يأتي على رأسها الاحتفال بقدوم شهر رمضان، وفي هذا الصدد أشار ابن بطوطة إلى أن يوم التاسع والعشرين من شهر شعبان يسمى يوم الركبة، الذي يسميه أهل مصر يوم ارتقاب هلال رمضان فيجتمع الفقهاء والأعيان والمتعممين ونفقيهم الذي هو ذو شارة وهيئة حسنة، ومعهم كثير من العوام يعد صلاة عصر ذلك اليوم، ويخرجون إلى مكان مرتفع ويبدأ الجميع في مراقبة الهلال^(١)، ويبدو أنهم يستمرون في المراقبة إلى وقت صلاة المغرب وفي حالة رؤية الهلال يعلن عن بداية الشهر مما يجعل حركة الناس تستمر على غير العادة، حيث تثار الشوارع وتفتح الخوانيت ليلاً إلى ساعات متأخرة ابتهاجاً بقدوم هذا الشهر المبارك^(٢)، وتستمر الحركة ليلاً طوال الشهر فتعمر المساجد بالصلاة وقراءة القرآن الكريم، كما تكثر الصدقات، ومد أسمطة الطعام وفي هذا يشارك السلاطين أهل الإحسان لإحسانهم ويبدو أن هذا الشهر كان موسماً من مواسم الطاعة والقربات، فقد خصص السلاطين أيضاً مطابخ تقدم الإفطار للمصائمين^(٣). ما جعل هذا الشهر يعطي انطباعاً عاماً على أن الحياة فيه تأخذ شكلاً مختلفاً عما كان سائداً بسبب حركتها الليلية وبما يضيفه هذا الشهر من تسامح وتقرب من الله ويبدو أن هذا الحالة تستمر طوال الشهر، حتى يأتي موعد مراقبة الهلال مجدداً عند انتهاء الشهر فيكلف المحتسب بهذا المهمة، وعند تأكيده من رؤية هلال شوال يسير في موكب تحفه المشاحل والقوائيس والمواقف فيكون ذلك إعلاناً بحلول عيد الفطر^(٤)، فتكون تلك الليلة من أبهج الليالي حيث يقضي الناس طوال تلك الليلة في تجهيز الملابس استعداداً للعيد وعند الصباح يخرج موكب السلطان إلى

(١) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٣١.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص ٢٠٤ محاسن محمد الوقاد، العليقات الشعبية، ص ٢٢٣.

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٤) عبد المتعم ماجد، نظم سلاطين المماليك، ج ٢، ص ١٢٤.

الصلاة ثم يعود في ذلك الموكب البهيج بين الأمراء والقواد إلى القصر فيحقق أولئك بلباسهم وكامل عدتهم من التشاريف والخلع، وتبدأ التهنئة^(١).

أما العامة فيخرج أغلبهم إلى شاطئ النيل حيث يستأجرون المراكب للتنزه^(٢)، وأما عبد الأضحى فإنه يأتي في العاشر من ذي الحجة، حيث تذبح فيه الأضاحي من الأغنام كطقس وعبادة تخص الشعائر الإسلامية، وفيها يخرج السلطان في موكب للصلاة أيضا ثم يعود ويوزع الأضاحيات على الأمراء والمهاليك، وربما يتصدق بشيء منها على العامة، ولكنه غير ملزم بذلك. كما يبدو أنه يكتفي في بعض الأحيان بإقامة حفل في القاهرة يحضره العامة والخاصة يمد فيه سباط يأكل منه الجميع، ولكن انعماء درجوا على عادة شراء بعض اللحوم التي كانت تظهي في المنازل، يأكلها أصحابها بعد عودتهم من الصلاة، ثم تخرج النساء وبعض الرجال لزيارة القبور فهي عادة يبدو أنها ضرورية في العيدين الأول والثاني^(٣).

وإذا كان شهر رمضان وما يحمله من ابتهاج ومظاهر فرح فإن عيد الفطر، وعيد الأضحى مثلاً قمة الأفراح عند جميع الفرق الإسلامية، فقد أظهروا فيها التسامح والفرحة في محاولة منهم لتنامي الواقع وتحولت المدن وخصوصا القاهرة إلى ميدان لعرض مظاهر الزينة والفرحة، ولكن الأعياد والمناسبات الدينية عند المسلمين لا تتوقف عند ما ذكر بل وجدت مناسبات أخرى لها قيمة الأعياد المهمة ولها أيضا طقوس خاصة بها، فمثلا: تحتفل بعض الطوائف المسلمة، بيوم عاشوراء^(٤) الذي تطبخ فيه الحبوب،

(١) غرس الدين بن عبد الظاهر، المصدر السابق، ص ٨٦.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(٣) محاسن محمد الوقاد، المرجع السابق، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٤) عاشوراء: وهو ذكر مقتل الحسين بن علي بن أبي طالب في معركة كربلاء، في العاشر من محرم (١٠ هـ / ٦٨٠ م) وهو في الأصل ذكرى يحییها الشيعة، من طريق إعلان الحزن وتعطل فيه الأسواق ومحمد فيه الأسطة التي تسمى سباط الحزن، وهو مكون من العدس والمخللات والأجبان والألبان والخل والفطير والحلوى، يوزل أثناء الظهیر ثم يبدأ النواح والبكاء إلى صلاة العصر ولكن هذه العادة تغيرت زمن الأيوبيين حيث استبدل الفرح بالحزن وأصبح الناس يوزعون فيه الحلوى على أولادهم، ويتكحلون ويتزينون ويدخلون الحمامات، وهنا التغير دون شك يتم على تغير مذهب الدولة»

وتزار فيه القبور، ويشترى فيه البخور كما تذهب فيه النساء لزيارة المساجد^(١). ولكن هذه الذكرى بالرغم مما مثلته من حزن في بداية عهدها إلا أن السياسة تدخلت فيها وجعلتها مناسبة وذكرى لإظهار السرور والبهجة وهذا ما جعل البعض يدعو بشكل صريح إلى العودة إلى ما كانت عليه تلك الذكرى من حزن في السابق^(٢).

إن ما يلاحظ على هذه المناسبة والتي تخص فرقة خاصة من فرق المسلمين، أنها كانت عامة المشاركة من قبل كل الفرق الأخرى، ما جعل البعض يستغلها لكي يؤدي بها مشاعر من يتخفون منها ذكرى حزينة، وهذا يعطي انطباعاً عاماً عن وجود صراع خفي كان يدور بين أبناء الدين الواحد إضافة إلى ما كان موجوداً من صراع طبقي يمارس فيه الأقرباء دورهم الطبقي المتحكم.

أما بقية المناسبات العامة والتي يحتفل بها المسلمون فهي المولد النبوي الشريف الذي يحتفل به مع بداية شهر ربيع الأول وتستمر الاحتفالات إلى الليلة الكبرى وهي ليلة المولد في الثاني عشر من نفس الشهر، كما احتفل ببعض الليالي الأخرى خلال السنة مثل أول ليلة من شهر رجب، وليلة السابع والعشرين منه وهي ليلة الإسراء والمعراج، وليلة أول شعبان وليلة النصف منه وهي ليالي الوقود الأربع كما يشير إليها القريري، إنها من الليالي القديمة والتي كان يختفي بها زمن الفاطميين، واستمر إحيائها في زمن المماليك^(٣). أن تلك المناسبات والأعياد الدينية الإسلامية كانت متنفساً عاماً لكل مكان الإقليم بحكم ما تحمله من بهجة وترف وتبذير وحسدقات كانت تقدم من قبل الأغنياء للفقراء.

=الرئيس، كما أن هذا التغير يحمل في مته مدلولاً عن أن العادات والسلوك الاجتماعي يتغير وفق مذهب الدولة ولكنه يبقى محافظاً على جوهره كعادة من عادات المجتمع. انظر: القريري، المخطوط، ج ٢، ص ٣٤٨ - ٣٤٩؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص ١٦٩؛ محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢٦٦.

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص ١٦٩؛ محاسن الوقاد، المرجع السابق، ص ٢٦٦.

(٢) القريري، المخطوط، ج ٢، ص ٣٤٩.

(٣) القريري، المخطوط، ج ٢، ص ٣٥٠؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص ٢٠٣.

ويأتي في إطار المناسبات الدينية أيضاً والتي يحتفل بها خروج المحمل في الإقليم باعتباره العاصمة السياسية للدولة العربية الإسلامية، فالمحمل هو القماش الذي يوضع على الكعبة في مكة المكرمة مقصد الحجاج. فالسلطان الظاهر يبرس هو أول من أمر بأن يدار بالمحمل في مصر قبل نقله إلى الكعبة حتى يعطي لهذا الطقس أهميته وحتى يثبت أن الإقليم هو الوريث الحقيقي للدولة العربية الإسلامية، ولتأكيد هذه الأهمية حرص هذا السلطان على الحج بنفسه وعلق ذلك القماش على الكعبة سنة (٦٦٧ هـ / ١٢٦٨ م)^(١)، والمهم في هذا الجانب، تلك العادة التي كان يزف فيها المحمل، فهي عيد من أعياد الإقليم فقد كانت تحمل كسوة الكعبة على جمل مزين يطوف بها القاهرة، والفسطاط مرتين في السنة الأولى منتصف شهر رجب، والثانية في شهر شوال، ويتم إبلاغ الناس عن طريق المنادين الذين يطوفون الشوارع والأسواق من أجل إعلام الناس بموعد دوران المحمل حتى يشارك الجميع في هذا الحدث، اليوم الذي يخرج فيه المحمل يكون يوم الاثنين أو الخميس، ويجدد له مسار خاص داخل المدينة فيمر أمام الحوانيت والشوارع فيعمل أصحابها على تزيينها^(٢).

ولقد قدم غرس الدين بن الظاهري وصفاً لذلك المحمل أشار فيه إلى أن ذلك اليوم مشهود ومشهور تجتمع فيه جميع أهل مصر ومعهم الصادر والوارد ويلعب فيه الممالك بالرماح أمام المحمل، ويستوي في حمله القضاة والعلماء والمشايخ والفقراء، كما يسير أمامه الأمراء الممالك في أحسن ثياب لهم^(٣). وبالرغم من الاختلاف الذي أورده ابن تغري بردي حول قضية سوق المحمل وأنها لم تكن على تلك الصورة إلا في عهد المنصور قلاوون في سنة (٦٧٨ هـ / ١٢٧٩ م)، فقد أحدث فيه عماليكه تغييراً كبيراً من خلال اللعب بالرماح أمام المحمل^(٤)، فإن دوران المحمل كان يمثل المناسبة الدينية العظيمة التي لا يفوت العامة والخاصة حضورها، والمشاركة فيها، تيمناً وتبركاً وتقديساً لتلك الكسوة التي تخرج في المرة الثانية إلى الكعبة وتعلق عليها.

(١) المقرئزي، الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك، ص ٢٣، ١٢٢.

(٢) ابن بطرطة، المصدر السابق، ص ٤٦، قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ١٠٠، ١٠١.

(٣) غرس الدين بن شاهين الظاهري، المصدر السابق، ص ٨٧.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٣١١ - ٣١٢.

أما عن بقية الطوائف الدينية الأخرى فقد كانت لها أعياد خاصة بها، تقوم بعضها مشاركة مع المسلمين، والبعض الآخر وحدها. فللنصارى الأقباط وحدهم ما يقارب أربعة عشر عيداً في السنة بحسب تقويمهم، سبعة منها كبرى، وسبعة صغرى^(١) كما كانت لهم أعياد مستحدثة وتعتبر من المواسم مثل: يوم النيروز الذي يعتبر أول أيام السنة القبطية، حيث توقد فيه النار، ويرش الماء، وهو من المواسم التي كانت مبعثاً للهو والعبث عند سكان الإقليم بشكل عام، فقد حمل مع مرور الوقت عادات سيئة مثل: رش الماء النجس على الناس في الطرقات والتراشق بالبيض والتصافح بالأنطاع، وتعطل الأسواق، كما وجد فيه أهل الملاهي فرصة كبيرة لممارسة بعض الظواهر التي تتنافى مع الآداب العامة مثل شرب الخمر في الطرقات والغناء بأصوات عالية، وصار من الصعب القضاء على تلك الظواهر ما جعل الدولة تحرمها داخل المدن إلا أن وجودها لم ينته فقد نقلها أصحابها إلى الخللجان والمتنزهات^(٢).

لقد كانت المناسبات والمواسم النصرانية تحدث حركة واضحة في المجتمع من خلال مشاركة المسلمين لهم، حيث يلاحظ أن النصارى حرصوا على تقديم الأطعمة للمسلمين وخصوصاً الحلوى بأنواعها المختلفة، والفراكة، كما أن ظاهرة بيع الشموع الملونة

(١) أعياد النصارى الأقباط: وهم الذين يتبعون المذهب اليقوي والذي يختلف عن بقية المذاهب المسيحية الأخرى لهم أعياد كبرى منها عيد البشارة وهم كما يرون بشارة جبريل لمريم بميلاد المسيح عليه السلام، وعيد الزيتون وهو عيد التسييح فترين فيه الكنائس استعداداً له، وعيد الفصح وهو العيد الكبير وهو يوم صلب اليهود المسيح عليه السلام، وعيد خميس الأربعين وحسب رأيهم إنه يوم صعود المسيح عليه السلام إلى السماء، وعيد خميس العهد أو عيد الخميس وهو يعتمد على عقيدة قيام المسيح عليه السلام، فهو يعمل بعد خمسين يوماً من قيام المسيح، وعيد الميلاد، وعيد الفطاس وهو يوم تم تعميد المسيح عليه السلام في بحيرة طبرية، أما الأعياد الصغرى، عيد الختان، وعيد الأربعين، وعيد خميس العهد وهو قبل عيد الفصح بثلاثة أيام، وعيد سبت النور وهو ظهور النور على قبر المسيح عليه السلام، وعيد أحد الحدود وهو بعد الفصح بثمانية أيام وفيه يجدد فيه الأثاث والملابس وينشغل فيه بالحياة الدنيوية بحكم صيامهم في أيام الأحد التي قبله، وعيد التجلي وأسمه تمجيد المسيح عليه السلام لتلاميذه وعيد الصليب وهو من الأعياد المستحدثة. انظر: المقرئ، الخطط، ج ١، ص ٧٣٢ - ٧٣٨.

(٢) المقرئ، الخطط، ج ١، ص ٧٣٢، ٧٤٦؛ ابن إياس، نزعة الأسم في العجائب والحكم، ص ٢٣٥ - ٢٤١.

والفوانيس في مثل هذه المناسبات أخذت تأخذ طابعاً ضرورياً ما جعل أرباب تلك الحوانيت يجنون أموالاً طائلة من وراء ذلك^(١). ومهما يكن من أمر تلك المناسبات فإن عدداً كبيراً من الناس فطر إليها على أساس أنها أعياد لا ينبغي المشاركة فيها مما جعل الدولة تعمل على الحد منها في إطار سياستها التي اتبعتها ضد هؤلاء مما جعل تلك الأعياد تختفي تارة وتظهر تارة أخرى، كما أنها أفشت عادات اجتماعية سيئة .

أما اليهود فكانت لهم أعيادهم الخاصة والتي احتفوا بها وحدهم ولم تكن مشاحة لبقية الطبقات، وهذا ربما يرجع إلى كونهم طائفة عرقية محدودة لها عقيدة معقدة لم تقبل فكرة الاندماج في المجتمع، كما أن انقسامهم المذهبي على أنفسهم جعل من أعيادهم مناسبات خاصة بهم دون غيرهم، مثل احتفالهم برأس السنة اليهودية وهو عيد البشارة بعنق الأرقاء، وعيد المظلة الذي يستمر أسبوعاً فلا يخرجون من بيوتهم مما جعلهم يسمونه عيد الاعتكاف، وعيد الفطير، وعيد رأس الشهر وعيد الصوم العظيم وفي جهتها خمسة أعياد^(٢).

إن هذه الأعياد كانت خاصة بطوائف اليهود في الإقليم، ولم يكن متفقاً فيما بينها على مواعيد ثابتة لهذه الأعياد مما جعل المشاركة فيها مقصورة على الطائفة الواحدة دون غيرها وهذا أظهر نوعاً من الانعزال مارسه اليهود فيما بينهم وبالتالي انعكس على سلبية التعامل مع النصاري والمسلمين الذين لم يشاركوا اليهود تلك المناسبات غير المتفق عليها بينهم أصلاً .

أما بقية الأعياد والمناسبات العامة والتي تخرج عن إطار الأديان فهي متعلقة بالإقليم وبسكانه وحكامه، إذ هي عامة لا يشترط فيها العرق أو الدين أو النوع فهي ليست قومية كما يسميها البعض من المؤرخين المحدثين^(٣) وإنما اهتمت بالانتصارات التي تحققها الدولة

(١) المقرئزي، الخطط، ج١، ص ٧٣٥، ٧٤٥، ابن عباس، نزهة الأسم، ص ٢٣٩؛ قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص ١٥٥.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج٣، ص ٧١٩، ٧٣٤؛ قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ١٠٢ - ١٠٤.

(٣) لقد حاول بعض المؤرخين المحدثين خلق نوع من الاتسجام القومي الذي يتبع الهوية ولا يركز على الدين، في محاولة منهم لخلق نسيج اجتماعي له أبعاد تاريخية، وهذا في نظر الدراسة ضرب من الشطط والروح القومية لم تشكل إلا في عصر لاحق ولم تتضح معالمها إلا أخيراً، وهذه الطريقة في استخدام المصطلحات تجعل من الكتابة التاريخية مجرد سرد تاريخي الغرض منه حل مشكلة يعرضها المجتمع =

والسلاطين وما يطرأ على حياة السلاطين^(١) من تغيرات كسولي سلطان مقاليد الحكم، أو زواج سلطان، أو أن يرزق بطفل، أو غيرها من الاحتفالات التي تهتم بالأحداث داخل القصر فتكون المشاركة عامة للجميع ولا يمنع أحد من المشاركة فيها.

كما أن لليل احتفالاته الخاصة هو الآخر فقد أقيم عيد الشهيد وكسر الخليج لهذا الشأن حيث يخرج الناس وعلى اختلاف طبقاتهم إلى شطوط النيل وينصبون خيامهم في زمن معلوم وخصوصاً عندما يتأخر الفيضان، والمثير في الأمر هنا أن طلب الفيضان تحول إلى عيد تمارس فيه جميع أنواع الرذائل، حيث يلاحظ تسابق أهل اللهو والمخثين والفساق وينضم إليهم كل ماجن وخليع، وفاتك، وتصرف فيه أموال لا حصر لها وترتكب فيه جميع أنواع المعاصي إلى أن كان زمن السلطان محمد بن قلاوون حيث قام الأمير بيهرس الجاشنكير سنة (٧٠٢هـ/١٣٠٢م) بالضغط على السلطان فأبطل ذلك العيد، ولكن السلطان أعاد هذا العيد في ظروف لم تعلمها المصادر بشكل جيد سنة (٧٥٥هـ/١٣٠٥م) أي بعد حوالي ست وثلاثين سنة فعادت كل تلك المظاهر والعادات السيئة بشكل أوسع^(٢).

الحالي، على حساب أحداث تاريخية لم تكن على هذا النحو، وللدلالة يمكن الرجوع إلى ما جاء به سعيد عبد الفتاح عاشور في كتابه المجتمع المصري، ص ٢٢١ حيث أورد مصطلح الوحدة القومية في مصر على عصر المماليك. انظر: قاسم حبه قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ص ٩٣.

(١) لقد كانت تحركات السلطان بمثابة مناسبات كبيرة تحشد لها الحشود، وتزين له الشوارع، فيمر بموكبه بين العامة والتي كانت تأمل فيما يقدمه السلطان لها من طعام أو أعطيات، كما أن أحداث القصر وما يدور فيه من مناسبات سعيدة كانت تعمم وتصبح احتفالات عامة يشارك فيها العامة وتزين لها الشوارع والحوائط، وقد فيها الأسمطة ويكثر فيها اللهو واللعب، ومن أمثلة ذلك ما حدث سنة (٧٣٠هـ/١٣٢٩م) عند شفاء السلطان محمد الناصر من كسر أصاب يده فأقيم احتفال كبير استمر أسبوعاً فيه كثير من اللهو، والترف إلى درجة أن الجوارى والمغنيات نزلن إلى الشوارع وعزفن في كل الأماكن، كما أن شفاء السلطان من الإسهال كان يحضي به بشكل لا يوصف فقد أشار المقرئزي إلى تلك الحادثة فأكد أن الزينة علفت في القاهرة ومصر وجمع أهل الملاهي بالقلعة للاحتفال ووزع ألف قميص مع جملة من المال كصدقة من السلطان، كما أقيمت الولائم والأفراح واجتمعت الناس حول الميدان تحت القلعة وما سوا الألعاب، وهذا أدى إلى حصول أرباب الملاهي على أموال لا تحصى. انظر: المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥٢٢-٥٢١.

(٢) المقرئزي، الخطوط، ج ١، ص ١٩٩-٢٠١؛ السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٤٥١، ٤٥٢؛ ابن إياس، نزهة الأسب، ص ١١٢، ١١٥.

لقد مثلت الأعياد والمناسبات لدى كل الطوائف نوعاً من الترويح والمتنفس الاجتماعي، الذي ذهب بالقيمة الحقيقية للمناسبة فأفسح المجال لتدخل عادات وتقاليد سيئة مارسها البعض على حساب البعض الآخر مما جعل المجتمع يدور في حلقة الصراع بين الطبقات من أجل البقاء ومن أجل توفير لقمة العيش ولا يعير اهتماماً لما ينشأ من عادات مخالفة للدين، بل إن الطبقة الحاكمة ساهمت مساهمة كبيرة في تأكيد ذلك الوضع وربما لم يكن مقصوداً وإنما ناتجاً عن عدم معرفة وجهل المالك بشئون الحكم وإدارة الدولة.

ثانياً: الاحتفالات

ويدخل في إطار الاحتفالات المناسبات الاجتماعية الخاصة والمصغرة، والتي تضم الأفراح أي حفلات الزواج، وحفلات الختان، والتهنئة بقدوم الأطفال وغيرها من الحفلات التي تأخذ طابع الحياة الاجتماعية التي اعتاد الناس عليها، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من وجودهم. أن طبيعة هذه الاحتفالات تختلف من طبقة لأخرى ولا تلقي إلا في مفهوم الفرح، فالطبقة الحاكمة وما يتبعها تضخم تلك المناسبات، وتصرف فيها الأموال وتظهر فيها مظاهر الفرح إلى درجة كبيرة جداً، وأفراحهم تكون عامة يسمح فيها للعوام بالمشاركة فتحول إلى أعياد للدولة، على عكس احتفالات الرعية التي تأخذ طابع البساطة وسهولة التعبير، ومرد ذلك يعود إلى الوضع الاقتصادي والحالة الاجتماعية التي عليها الشخص نفسه.

أن أهم الحفلات التي تقام في تلك الفترة كانت حفلات الزواج التي تعرف بالعرس والعرس، لا يتم إلا بعد الخطبة والتي تعني طلب الزواج من فتاة بعينها، وهذا الدور تقوم به الخطابة والتي هي على دارية تامة بكل النساء الموجودات في إطار سكنها فهي تمنهن مهنة بيع البخور والطيب ومستلزمات النساء ومن خلال ذلك تستطيع دخول المنازل فتكون على معرفة تامة عن أخلاق النساء في عصرها^(١)، وأغلب الزيجات عند العامة تتم عن طريقها، كما وفرت الحفلات العامة والخاصة بالنساء مناسخاً اجتماعياً يتم

(١) ابن دانيال الموصلي، مخطوط طيف الخيال، ورقة ص ٤٠ - ٤٧، سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص ١٣٢ - ١٣٣.

من خلاله تعرف النساء على بعضهن فتحصل عملية الاختيار، والتي يحاول فيها الخاطب طلب ود أهل المخطوبة، فقد أشار القلقشندي إلى أن هناك مراسلات تنشأ لذلك الغرض وخصوصاً عند من يعرفون الكتابة، وذكر نهاج لذلك ملخصها أن الشخص الذي يريد الزواج لابد له من أن يظهر الخضوع والمسكنة، وطلب القرب والتشرف به وأن يختار العبارات الحسنة، كما يجب عليه أن يظهر أن التعبد قد أخذ منه من شدة البحث عن مبتغاه، وأنه لم يجد ضالته إلا عند المقصود، كما يتعهد بأنه يكون مثل الابن الصالح والحريص على مصلحة قاصده، ويحمل كل ذلك في رقعة ويبحث بها إلى والد المخطوبة، كما يشترط عليه كتابة اسمها، والعرض الجيد لتلك الرقعة يسمى حسن التوسل^(١).

وبعد الموافقة يتم عقد القران الذي يسمى عقد الصداق فقد أشار العيني في أحداث سنة (٦٧٤هـ / ١٢٧٥م) إلى عقد صداق الملك السعيد بن الظاهر بيبرس على ابنة سيف الدين قلاوون، ويتوجب في هذا الصداق أن يكتب من قبل قاضي، كما يكتب فيه اسم الزوج والزوجة، وكافة ما يتعلق بأمور الزواج والتي من بينها الصداق المتفق عليه كرقم، وما يدفع منه كمعجل، والباقي كمؤجل^(٢)، ثم تنطلق الأفراح العامة والتي تستمر إذا كانت سلطانية إلى سبعة أيام أو أكثر، وهنا تظهر مظاهر الإسراف والتبذير التي اعتاد عليها المماليك فقد حصل لهم الغلو في تلك المناسبات بحيث تعاضم مقدار الجهاز الذي تجهز به النساء، فوصل في بعض الحالات إلى ما مقداره ثمانية آلاف دينار يتضمن ذلك المبلغ حوائج العروس من ذهب ولؤلؤ، وأواني وغيرها^(٣). وهذا التبذير أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الملابس النسائية الخاصة بالأفراح مثل الفرجيات والخللاخيل الذهبية والأطواق المرصعة بالجواهر الثمينة والأزر الحيرية التي وصل قيمة الواحد منها إلى ألف درهم^(٤).

أما الفرح نفسه فإن أغلب جمهوره من النساء وتستوي مناسبات العامة والخاصة في كون النساء أول المدعووات لحضور الحفل والذي يكون مكاناً مناعباً لعرض جديد أنواع

(١) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج ٩، ١٥٩ - ١٦٣.

(٢) العيني، عقد الجمان، ج ٢، ص ١٤٦ - ١٤٩.

(٣) المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥٣٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٣٦.

الأقمشة والحلي، وفي هذا المعنى ساقى العيني أمثلة كثيرة في هذا الشأن، فقد أشار أن مثل هذه المناسبات تحضرها النساء المحتشمات وبكامل زينتهن، ولا يشترط في القادمة معرفة أهل المناسبة إنما الضروري هو الخروج في أحسن صورة من أجل التباهي، والتفاخر بما تلبسه^(١). وما يميز الفرح علو صوت الغناء والزغاريد^(٢) التي ترددها النساء، كما يتم دعوة أشهر المغاني - المغنيات - من أجل إحياء ليالي ذلك الحفل، وخصوصاً إذا كان سلطانياً. فقد أشار المقرئ إلى عرس ابن السلطان الناصر محمد سنة (٧٣٢هـ / ١٣٣١م) والذي كثرت فيه عادة إيقاد الشموع وتقديم الهدايا والتحف، كما زادت فيه إيرادات النقود - المال الذي تعطيه النساء للعروس - ثم يقمن بالرقص أمام السلطان على إيقاعات دفوف المغاني مما جعل السلطان يخلع على أزواج الحاضرات وعليهن أقمشة فاخرة، ومن مظاهر البذخ والإسراف الزائلة عن الحد في هذا العرس أن مقدار ما ذبح من الغنم والبقر والأوز والدجاج والخيل - ما هو دور أرباب العلم والفقهاء والعلماء من ظاهرة أكل الخيول؟ - ما يزيد عن عشرين ألفاً، كما استهلك ما مقداره ثمانية عشر ألف قنطار من السكر لصناعة الحلوى والمشروب^(٣).

لقد تباهى الأمراء من المماليك بمقدار ما يقدمونه من مهر لبنات جنسهم من المماليك المجنوبات أو المولودات في الإقليم^(٤). فقد وصل ما قدم من مهر في إحدى المناسبات إلى عشرة آلاف دينار، ومئتين وخمسين تفصيلة من الحرير ومائة ناقجة^(٥) وألف مثقال من المسك، ومائة شمعة، وثلاثة وعوس من الخيل مسروجة وملجمة، وخمس ممالك^(٦) - ويبدو أن المماليك كانوا مثلهم مثل المتاع قبعتهم مادية أكثر منها إنسانية - أن تلك العادات

(١) العيني، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٦٦.

(٢) الزغاريد: مفردها زقروته وهي تردد سريع وعجيب للسان تصدره النساء تعبيراً على الفرح والسرور خصوصاً عند مرور الزفة أو المحمل وفي كل المناسبات الأخرى السعيدة. انظر: ج. و. مكفرسون، المرجع السابق، ص ٤٥١.

(٣) المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٣٤٦.

(٤) سعيد عبد الفتاح حاضره العصر المماليكي في مصر والشام، ص ٣١٠.

(٥) ناقجة: والجمع نواهج وهي وعاء خاص لحفظ المسك. انظر: المقرئ، المصدر السابق، ج ٢، ق ٢، ص ٣٣٣.

(٦) المقرئ، المصدر نفسه، ج ٢، ق ٢، ص ٣٣٣.

دون شك كانت تحكمها الأوضاع الاقتصادية للإقليم ففي سنوات الجذب والمجاعات لم تكن الأفراح على هذا المستوى العالي من البذخ والإسراف .

وما يضاف في هذا الجانب وحول قضية أفراح الزواج أن النماذج المذكورة آنفا لا تمثل كل المجتمع وإنما تعطي صورة عن حياة الحكام وطبقتهم، أما الرعية فإن أفراحهم كانت أبسط من ذلك بكثير والزواج يبدو أنه كان عندهم عفاضة على النزع فقط، بحكم المستوى الاقتصادي المتدني جداً، لهذا كانت المخاطبة^(١) بمثابة المقياس الحقيقي للشخص المتقدم للخطبة فهي تعلم مستواه الاقتصادي مما يجعلها تبحث له على نفس المستوى .

أما احتفالاتهم فهي مقتصرة على الأهل والأصدقاء الذين يحضرون مراسم كتابة الصداق، حيث يكتبه كاتب القاضي على قماش من الحرير، وبالرغم من حرمة إلا أن قماشة الصداق من حق المرأة لهذا كتبت على الحرير، وفيها شرطان يبدو أنها المقدم والمؤجل^(٢)، ثم يزف الزوجان إلى بيتها الذي أعده الزوج ووضع فيه جهاز العروس البسيط مثل الحصر، والمساند، والفرش، والتي تكون عادة من جلود الحيوانات، أما الملابس فهي من القطن والقماش^(٣). أما الأصراب والبدو فإن البعض يتهمهم بأنهم يتزوجون النساء بدون عقد شرعي يأخذونها أخذ اليد دون استئذان أيها وربما تكون متزوجة، ومن قبائحهم أيضاً أنهم لا يرثون البنات^(٤).

إن أهم ما يلاحظ هنا وينبغي الإشارة إليه هو أن طبقات المجتمع لم تكن متجانسة أبداً فلكل طبقة وطائفة عاداتها وتقاليدها الخاصة بها، وربما مرجع ذلك إلى رفض أغلب تلك الفئات الاندماج والانصهار في مجتمع واحد، وخصوصاً الطوائف الدينية.

(١) وفي هذا المعنى تذكر بعض الدراسات الحديثة أن للمخاطبة دوراً كبيراً في هذا الشأن فقد تجمع كثيرين حيث يفاجأ العريس بأن العروس وبعد رفع الحجاب عنها لم تكن كما وصفت له فوجد أنفها يشبه الجبل ولها أنفان مكحولة بالعمش وأسنان كأستان التماسيح مما يؤثر على عملية الزواج. انظر: محاسن محمد الرقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢٤٠؛ أحمد أمين، قلموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢م، ص ١٩٩ .

(٢) السبكي، المصدر نفسه، ص ٦١ .

(٣) محاسن محمد الرقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢٤٢ - ٢٤٣؛ أحمد أمين، المرجع السابق، ص ١٥٥ .

(٤) السبكي، المصدر السابق، ص ٥٥ .

فالمحافظة على عدم الاندماج يوفر استمرارية البقاء لدى تلك الطوائف، والزواج من العوامل المهمة والمحافظة على وحدة الجماعة الواحدة .

ولم تقتصر الأفراح على مناسبات الزواج فقط بل تعدت ذلك فقد اهتمت كل الطبقات بمرلد الأطفال وبعضها بختانهم^(١)، ولكن نوع الطفل ذكراً أم أنثى يؤثر على نوعية الاحتفال المقام فالتهنئة بالذكر ليست كالأنثى، ومرده كما يرى البعض مرتبط بالطبع البشري المجهول على حب الذكور والشغف بالبنتين دون البنات^(٢)، ومع ذلك فإن إقامة تلك الحفلات تحكمت فيها الأوضاع الاقتصادية للإقليم وللأفراد .

ومن أهم الاحتفالات التي أقيمت في هذا الشأن حفل مولد ابن السلطان الناصر محمد سنة (٧٣٧هـ / ١٣٣٧م) حيث استمر أسبوعاً حضرته كل النساء الأمراء مما جعل السلطان يعين لكل واحدة قلراً ونصيياً من القباش الفاخر على قدر ومرتبة زوجها، كما حضر هذا الحفل جمع غفير من المغاني، فحصلت مخنيات القاهرة كل واحدة منهن على عشرة آلاف درهم غير التفاصيل الحريية والمقانع^(٣) كما خلع السلطان على كثير من الأمراء خلع تقدر بالآلوف^(٤).

أما حفلات الختان فإن الجماعية منها ما يتزامن مع ختان أحد أبناء السلاطين حيث يقام حفل كبير تقدم فيه الأطعمة بأنواع مختلفة، ويظهر فيها السلطان في مركبه كما يبارس المماليك نوعاً من الرياضيات تكون محلاً للفرجة والمتعة، ثم يطاف بابن السلطان على

(١) هناك عادات ارتبطت بمولد الطفل فقد اهتمت بعض الطوائف وخصوصاً العوام بإقامة السبوع وهو اليوم السابع من ولادة الطفل فيقدمون فيه نوعاً خاصاً من الطعام كما يقومون ببعض الطقوس والتي يأمل من خلالها الأهل حلول البركة والمنفعة من وراء هذا المولود، كما قاموا أيضاً بعبادة الختان فهي ضرورية عند المسلمين وعلى حسب معتقدتهم، وهي أيضاً قديمة في الإقليم ويقام لها احتفال عائلي صغير أو حفل جماعي كبير تقوم به الدولة ، والختان لا يتم في حالات كثيرة إلا بعد أن يصل الطفل سبع سنوات. انظر: أحمد أمين، المرجع السابق، ص ١٩٩، ٢٤١ .

(٢) الفلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج ٩، ص ٥٦ - ٥٩ .

(٣) المقانع: والمقانع جمع مقنن وهي ما تغطي به المرأة رأسها. انظر: المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٤٣٢ .

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٤٣٢ - ٤٣٣ .

رموس الأشهاد ويختن في القلعة فيختن معه أبناء الأمراء والفقراء والأيتام، ومن ثم يوزع السلطان الأعطيات والصدقات على الحاضرين^(١).

وفي مجمل القول عن كل تلك الأعياد والاحتفالات فإنها تأثرت بدرجة كبيرة بالحياة الاقتصادية، التي لم تستقر في تلك الفترة كما أن عادت وتقاليد دخیلة طبعت بعمق في سلوك المجتمع أخضعت المعاني الحقيقية للمناسبة نفسها. وبالرغم من ذلك فإن الأعياد والاحتفالات أظهرت البعد الشاسع بين الحكام والرعية، وبين الرعية كطوائف وملل لم تسع بأي شكل من الأشكال لكي تقرب مسافة الفروق والحواجز بين الأديان، وما زاد الأمر سوءاً محاولة السلاطين تسخير كل المناسبات لإظهار بذخهم وترفعهم عما جعل الرعية تحذو وحذوهم وتتبع طرق اللهو والمجون مما ساعد على نشر العادات السيئة بين أبناء المجتمع، ويلاحظ أيضاً من خلال ما تقدم أن أرباب القلم لم يحركوا ساكناً أمام تلك الموجة من الفساد والطمس للمعاني الحقيقية لتلك الأعياد والأفراح والاحتفالات.

ثالثاً: وسائل الترفيه

للمعمران والتمدن والاستقرار وتحصيل المعاش دور كبير في ظهور الحاجة إلى الكماليات وطلب الترف والمتعة ما جعل السكان يبحثون عن الغريب والمثير. كما حصل لأهل الإقليم فقد عرف عنهم تعليمهم للتطوير أنواع وحروب مختلفة من الحذاء والرقص والمشي على الخيوط في الهواء، ورفع الأثقال^(٢)، وهذه الأعمال تدخل في إطار الترفيه والتسلية والمتعة، والاسترزاق أيضاً في حالات كثيرة، كما أنها تدل على طيبة أهل الإقليم فهم قوو طرب وسرور وهو^(٣).

والمقصود بالترفيه هنا لا يؤخذ على أنه كله مجون ولعب وقتل للوقت. وإنما يتناول على أساس أنه رياضات مارستها كل الطوائف، فكان لها الفضل في تطويرها والمحافظة

(١) النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج ٣٠، ص ١٠٣ القلقشندي، مآثر الأتانة في معالم الخلافة، ج ٢، ص ١٢٠ المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٥١٦-٥١٩ ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ق ٢، ص ١٥٣.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٥٥.

(٣) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص ٣٧.

على المتوارث منها. ولم يكن الترفيه حكراً على طبقة معينة بل كان يمارس من قبل الجميع ولم يستثن من ذلك حتى الخليفة، فقد عرف عن بعض الخلفاء في الإقليم أنهم كانوا يمارسون الكثير من الألعاب التي تدخل في إطار التسلية والترفيه، والدليل على ذلك ما أشار إليه السيوطي حول الخليفة الواثق بالله^(١) الذي لم يكن مهتماً إلا بتربية الحمام، وامتلاك الكباش الجيدة للنطاح، والديوك للنفار، كما أنه سعى لكي يحصل على الماعز طويلة الآذان لكي يدخل في منافسة مع غيره ممن يمتلكون مثل هذا النوع من الماعز^(٢).

ووسائل الترفيه هنا تختلف باختلاف الطبقات فيما بينها، فما ترفيه به السلاطين لم يكن عند العامة والعكس صحيح، ولكن تلك الوسائل لا تعدو كونها رياضيات بدنية وعقلية قام بها المزاول، لها لغرض الترويح عن النفس، ولغرض إضاعة الوقت، ولاكتساب مهارات وفنون قتالية معينة، وهذه الخاصة في تلك الوسائل لم تكن موجودة إلا في ألعاب الممالك، أما ألعاب العامة فلم تكن إلا للتسلية فقط. والألعاب ووسائل الترفيه تنقسم إلى قسمين: في العام الأول بدني والثاني: عقلي. أما البدني فهو ما تعلق بالفروسية وسباقات الخيل التي يقوم بها الممالك، ولعب الكرة^(٣) بواسطة الخيل وفي ميادين مخصصة^(٤) لذلك،

(١) الخليفة الواثق بالله : وهو إبراهيم بن ولي العهد المستمسك بالله أبي عبد الله محمد بن الحاكم بأمر الله أبي العباس أحمد ، تولى الخلافة بعد أبيه سنة (٧٤٠ هـ / ١٣٣٩ م) إلى سنة (٧٤٢ هـ / ١٣٤١ م) ، وكان كثير الاهتمام في اللعب ومعاشرة الرفاة . انظر : السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٨٠ - ٣٨١ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨١ .

(٣) لعبة الكرة : من ألعاب الفروسية كان يقام لها احتفالات خاصة بها حيث يخرج السلطان ومع الأمراء وقد حلوا كافة متطلبات اللعبة من عن الصولجان - العصي التي تضرب بها الكرة وتكون مدهونة وبرأسها خشية معقوفة . والخيل إلى الميادين المخصصة لذلك الغرض ، ويستمر اللعب لفترات طويلة، ولعبة الكرة هذه عادة ورثها الممالك عن الأيوبيين، وهي التي تعرف الآن باسم (polo) . انظر : أبو شامة ، الروضتين ، ج ١ ، ص ٥٣٤ ؛ المقريزي ، السلوك ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٤٤٤ .

(٤) الميادين : لقد اهتم السلاطين الممالك بالميادين المخصصة لمزاولة هذه اللعبة من حيث اختيار المكان إلى تسويته إلى العناية بالمرافق المخصصة له من حمامات وقاعات، وحدائق وغيرها اهتماماً مبالغاً فيه، والميدان المثالي لممارسة هذا النشاط لابد أن يكون طوله ألف ذراع، وعرضه مائة ذراع ، وأرضه من الطين ومستوية ولا حجر فيها خوفاً من سقوط الفرسان وتقنطرها من على خيولهم، ومن أشهر الميادين التي كانت موجودة في عصر الممالك الأولى الميدان الصالحى نسبة للسلطان الصالح نجم-

فقد جرت عادة السلاطين ممارسة هذه الرياضة يوم السبت من كل أسبوع^(١). ويبدو أن هذه الرياضة كانت تمثل نوعاً من حسن الضيافة، فقد لعبها السلاطين مع ضيوفهم، والدليل على ذلك ما قام به الظاهر بيبرس سنة (٦٦٠ هـ / ١٢٦١ م) عندما قدم بعض المخول المستأمنين إلى الإقليم فقد أحسن إليهم ولعب معهم الكرة^(٢).

أما سباق الخيل فهو الآخر من الرياضات التي مارسها المماليك، فقد كان يعتقد في كل سنة للخيل العربية، والتي يجلبها عرب الشام بطلب من السلطان للمشاركة في هذا الحدث، حيث يشترط عليهم الاشتراك بخيولهم والفرسان هم الذين كانوا يركبون تلك الخيل دون سروج، وفي حالة فوز خيول العربان تهدي إلى السلطان، أما في حالة خسارتها ترد إلى أهلها. ويبدو أن المنافسة كانت قوية بين الأمراء، فقد اشتهرت خيولهم التي يشترونها بأثمان باهضة بالفوز لأكثر من سنة لهذا كانت لديهم الاسطبلات الكبيرة التي تضم أعداداً كبيرة جداً من الخيل، فقد احتوى اسطبل السلطان الناصر محمد ما يزيد على أربعة آلاف فرس، وثلاثمائة أخرى صغيرة ومهور ما عدا الفحول والهجن التي وصل عددها إلى خمسة آلاف وزيادة^(٣). لقد أقيمت تلك السباقات في ميادين عامة بشكل سنوي حيث يصل عدد المشاركين إلى مائة وخمسين وأكثر مما جعل من تلك السباقات

=الدين الأيوبي، وهو قريب من النيل ويسبب انحسار النيل عنه هجره السلاطين مما جعل الناس تحوله إلى مكان للسكن سنة (٦٧١ هـ / ١٢٧٢ م). كما وجد ميدان السلطان الظاهر بيبرس بظاهر القاهرة بأرض اللوق يشرف على النيل هجر وغرب في عهد السلطان محمد بن قلاوون، والميدان الناصري من أشهر الميادين ، وهو بين مدينة مصر والقاهرة يشرف على النيل هو الآخر، ويبدو أن إشراف الميادين على النيل كان ضرورياً، كما وجد ميدان بركة الفيل وهو بين بركة الفيل وخط الجامع الطولوني، وميدان المهارة الذي كان بالقرب من قناطر السباع في الخليج الغربي أنشأه السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وميدان سرياقوس الذي أنشأه الناصر محمد أيضاً سنة (٧٢٣ هـ / ١٣٢٣ م)، وكذلك ميدان القلعة وهو قديم أيوبي الأصل جده السلطان الناصر حيث زرعه، وحفر به الآبار وجند مراقبه من حمامات وقاعات. انظر: نبيل محمد عبد العزيز، الملاعب في عصر سلاطين المماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢ م، ص ١٤، ١٦ - ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٦.

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ق ٢، ص ٢٣٠.

(٢) محيي الدين بن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ١٣٨.

(٣) المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥٢٩ - ٥٣٠.

عرضاً عاماً يضمن للعامة الفرجة المضمونة دون المشاركة، لأن تلك الرياضة تحتاج إلى أموال كبيرة، فهي إلى جانب كونها رياضة وترفيهاً فهي تدريب على المهارات القتالية. والعامة لم تكن مستهدفة بذلك النشاط، كما أن أهل الذمة حرّموا منها بحكم أنهم قد منعوا من ركوب الخيل أصلاً.

وإلى جانب لعب الكرة، ومسابق الخيول مارس المماليك أنواعاً أخرى من الرياضات يأتي على رأسها لعبة القبق^(١)، وهي نوع من التدريب على الرماية والفروسية وهذه اللعبة تتكون من صاري من الخشب يوضع في رأسه شكل على هيئة القرع وهو الهدف ويدخله يوضع الحمام، ثم يأتي اللاعبون على ظهور الخيل ويرمون القبق بالنشاب والفائز منهم من إطار الحمام ويصيب الهدف^(٢)، وهذه الرياضة أيضاً أماكنها الخاصة بها وهي الميادين الكبيرة التي أعدت لهذا الغرض وأشهرها الميدان الواقع في الأرض التي بين القلعة وخارج باب المحروق إلى قبة النصر، فقد كانت تقام فيه المسابقات بين المماليك وأمرانهم منذ عهد الظاهر بيبرس^(٣).

ومن بين الرياضات الأخرى التي مارسها المماليك أيضاً، الصيد وهي تجمع بين الصيد والرياضة، والنزهة، والترفيه ولها طقوس خاصة وآداب أتبعها السلاطين والأمراء ومن زاوها من الطبقة الحاكمة، فقد كانت لها ملابسها الخاصة ذات الألوان المشابهة للحيوانات المراد اصطيادها، كما كان لها أوقات خاصة ومحددة في السنة أو في زمن وتوقيت الخروج^(٤).

لقد اهتم السلاطين بالصيد إلى درجة كبيرة بحيث استخدموا حيوانات مدربة على الصيد مثل: الطيور الجوارح من الصقور والشواهين، والكلاب، وفي هذا الصدد يشير

(١) القبق: أو القباقي وهو لفظ تركي الأصل ومعناه القرعة العسكية، وهي من الرياضات التي يتم فيها التدريب على الرمي بالنشاب من فوق ظهور الخيل، والفائز يأخذ القبق الحقيقي المصنوع من المعدن ذهبي أو فضي. انظر: المقرئ، السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٥١٨.

(٢) أبي شامة، الروضتين، ج ١، ص ١٥٧٩ يبرس الدوادار، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، ج ٩، ص ١٤٨.

(٣) المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥٤١.

(٤) نبيل محمد عبد العزيز، رياضة الصيد في عصر سلاطين المماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،

مصر، ١٩٩٩ م، ص ١١، ٢٧، ٤١.

غرس الدين الظاهري إلى أن السرحات للصيد تكون في فصل الربيع حيث يخرج السلطان عدة مرات في جمع من الأعيان والأمراء معهم الأدوات الخاصة بالصيد والتي منها الطيور الجارحة المنزوعة، والتي بالضرورة يجب أن تحمل اسم السلطان في أقدامها على صفائح من الذهب حتى وإن ضاعت يمكن العثور عليها^(١).

إن هذه الرياضات وغيرها^(٢) كانت تحتاج إلى عدد كبير جداً من الموظفين الخاصين والذين يقومون على خدمتها، منهم الجوكندار وهو الذي يحمل الجوكان أو الصولجان مضرب الكرة الخاص بالسلطان، وأمير شكار صاحب طيور الصيد، الخاصة بالسلطان، والبندقدار، الذي يعني يحمل جرار البندق^(٣) خلف السلطان، والكلابزي وهو القائم على خدمة كلاب الصيد وهؤلاء يكونون من العامة الذين يقومون بتدريب الكلاب على الصيد ومن ثم يبيعونها أو يؤجرونها^(٤). إن تلك الرياضة دخلت في إطار الترفيه الذي كان

(١) غرس الدين بن شاهين الظاهري، المصدر السابق، ص ١٢٧ - ١٢٨؛ المقرئ السوكت، ج ٢، ق ٢، ص ٥٣٠.

(٢) لقد مارس الماليك عدداً كبيراً جداً من الرياضات والتي كانت تعتبر من الترفيه والتسلية والتدريب فإلى جانب ما ذكر كان هناك لعبة العصا وهي مثل المبارزة بالسيف ولكنها بالعصي وهي للتدريب ولاكتساب المهارات والمحافظة على القوة والقدرة على القتال، كما كانت هناك لعبة الكرك وقرس الملح، وهي مبارزة بأنواع مختلفة من السيوف والتروس وتحتاج إلى الخفة والسرعة والدقة في الحركة، كما وجدت لعبة اللكم أو الملاكمة حيث يتدرب الرجال في حلقات خاصة ثم يدخلون الحلقات الحقيقية حيث المنافسة الجادة، كما مارسوا لعبة الصرع أو المصارعة التي هي تشابك بالأجساد تؤدي بطرح المنافس أرضاً وهي رياضة بدنية اشتهرت في العصر المملوكي، وهي تغيد البدن، وهي أنواع، تركي، وعجمي، وعربي، ومارسوا أيضاً لعبة العلاج بالأنفال، ولعبة السعي أو المشي، وغيرها. انظر: نبيل محمد عبد العزيز، الملاعب في عصر سلاطين الماليك، ص ٨٦، ٩٥، ٩٩، ١٠٤، ١١٧، ١٢٠.

(٣) البندق: وهو من أدوات الصيد التي اشتهرت في هذا العصر، وهو عبارة عن قوس يسمى الجلاهي فارسي الأصل، يتكون من خشب، وقرن، وعقب وغراء، في وسط وتروء جوزة من حديد أو نحاس توضع فيها الجوزة أو البندقية عند الرمي، والبندق هو كور من الطين المنور المدملق ويصنع من الحجارة والرصاص والحديد، وله جراوة من الجلد يحفظ فيها البندق. انظر: نبيل محمد عبد العزيز، رياضة الصيد في عصر سلاطين الماليك، ص ٦١ - ٦٢، ٦٥.

(٤) محيي الدين عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٩٦؛ بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج ٩، ص ٨١؛ السبكي، المصدر السابق، ص ١٤٥.

دائماً الضالة التي بحث عنها السلاطين والأمراء، ومن تبعهم من الطبقة الحاكمة، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الترفيه لم يقتصر على الجانب البدني فقط، وإنما وجدت بعض الوسائل الأخرى التي اهتمت بالجانب العقلي وهذه الوسائل اعتنى بها العامة على وجه الخصوص ومنها ذكراً لا حصراً، حل التراجم والألغاز والأحاجي^(١) والتي كانت نوعاً من النشاط العقلي يمارسها العامة والخاصة، وقد برع فيها عدد كبير من العلماء وأفردوا لها مؤلفات وتبحروا فيها^(٢). كما مارس أهل ذلك العصر خاصهم وعامهم لعبة الترد - الشطرنج -، والتي هي من الألعاب القديمة فلم تكن من إنتاج ذلك العصر وإنما تم التركيز على لعبها في كونها توفر التسلية والترفيه، كما أنها نشاط فكري يستحب ممارسته، ولكن عيوب هذا النشاط في تلك الفترة وعلى ما يبدو أنه كان مُلهياً عن أداء بعض شعائر الدين. كما مارس أهل تلك الفترة لعبة الورق أيضاً^(٣).

ولم يكن الترفيه والتسلية يمارس بشكل فردي بل كان العامة يحرصون على ممارسته مع بعضهم البعض حتى تحصل لهم المتعة والترفيه والفائدة، والموعظة وهذه الفوائد لا تحصل إلا من خلال مجالس الوعظ والقصص التي كان يرويها الوعاظ والفقهاء على الناس في الشوارع والأماكن العامة المخصصة لذلك، فقد أشار السبكي إلى أن هناك المنشد وهو الذي يذكر الأشعار التي تمدح الرسول ﷺ، ويبدو أن عمله لم يكن مقتصرأ على ذلك، فقد استرجع عليهم لشد الناس ضرورة ذكر أشعار الغزل والحماسة حتى تحصل بها المتعة والتسلية، كما وجد قارئو الكرسي وهو الذي يجلس على كرسي يقرأ للعامة شيئاً من الحديث والتفسير ويشارك معه قاص لتنفيذ تلك المهمة^(٤).

(١) من العلماء الذين اهتموا بهذا النوع من المعرفة، الشيخ الإمام العلامة أبو الحسن علي بن عدلان بن حامد على الربيعي الموصلبي، مولده بالموصل، ومات في القاهرة سنة (١٦٦٦هـ / ١٢٦٧م) وكان من أحد الأئمة المشهورين بمعرفة الأدب، وكانت له اليد الطولى في حل التراجم والألغاز، وله مصنفات في ذلك. انظر: العيني، عقد الجمان، ج٢، ص ٣٧.

(٢) العيني، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٧.

(٣) الأدفري، المصدر السابق، ص ١٥٠٢ لطفي أحمد نصار، وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م، ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(٤) السبكي، المصدر السابق، ص ١٠٩، ١١٣، ١١٤.

أما وسيلة الترفيه والتي يشار إليها على أساس أنها أقرب إلى اللهو والعبث منها إلى الفائلة والمنفعة، فهي الغناء والطرب، والتي هي تناسق بين الأشعار الموزونة والملحنة، والأصوات الحسنة، ومرافقة لها أدوات موسيقية تؤدي إلى الطرب^(١). والطرب في أحيان كثيرة يؤدي إلى اللهو واللعب، حيث يستوجب معاقرة الخمر والنساء، لهذا يلاحظ أن الغناء كان من الوسائل غير المرغوب فيها بالرغم من جمهورها الغفير، فقد مارسها السلاطين ومن تبعهم، وبالرغم من عدم رضا أرباب القلم، كما أن العامة مارسوها، وحرصوا على ارتياد الأماكن المخصصة لذلك. وهذا الدرب من الترفيه كان يحتاج إلى آلات خاصة به، كانت تباع في حوانيت تعرض فيها الطناير والعيدان ونحوها من آلات المنكر وأهل البطالة من المغنين والمغنيات، فقد عرف سوقهم بسوق المعازف وهو موضع جلوس أهل المعاصي^(٢). لقد كان يمارس هذا النوع من الترفيه على مستويين، الأول: على مستوى السلاطين والأمراء وهذا النوع ارتبط بالمال والبذخ والسلطة، أما المستوى الثاني: فهو على مستوى العامة وكان يمارس في الدور، والأماكن العامة المخصصة له، فقد كان يمثل نوعاً من النشاط الاقتصادي للدولة فقد دفعت ضرائب باهضة على ممارسة هذا النوع من الترفيه، أن طرب وترفيه السلاطين كان يحتاج إلى الجواري والمغنيات التي دفعت فيهن أموال كبيرة جداً، فقد أقام السلاطين فرقاً غنائية متكاملة في قصورهم ووصلت أعداد الجواري عند بعض السلاطين إلى ألف ومائتي وصيفة^(٣).

أما العامة فقد كان ترفيههم في هذا الجانب من طريق الاستمتاع والمشاركة مع المغنين بالرقص للتعبير عن الفرح والبهجة، خصوصاً أن مناسباتهم الاجتماعية كالأفراح والأعراس كانت تعقدتها وتحيي مسرتها المغنيات عن طريق الفرق الموسيقية التي كانت تحيي تلك الليالي بالعزف على الدفوف والطبول والمزمار والعيدان والطناير^(٤).

أما النوع الآخر من الترفيه الذي عرفه العامة فهو طيف الخيال، خيال الظل وهي الدمى المتحركة فقد تطورت بشكل ملحوظ، والطيف يعتمد على شخص واحد في بداية

(١) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٦٩.

(٢) المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٩٨.

(٣) نبيل محمد عبد العزيز أحمد، الطرب وآلاته في عصر الأيوبيين والمماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٨٠ م، ص ٧٦.

(٤) لطفي أحمد نصار، المرجع السابق، ص ١٥٦، ١٦٥، ١٦٨.

عهد لتحريك الدمى من وراء الستارة^(١). وقد اشتهر ابن دانيال الموصل^(٢) في هذا الشأن حيث طوره وأضاف إليه الكثير كما أنه عالج به الكثير من المشاكل التي كانت موجودة في تلك الفترة ووصف من خلاله أوضاع الإقليم الاقتصادية والاجتماعية على شكل تمثيلات تعرض للعامة للتسلية والترفيه والموعدة^(٣).

إن الحديث عن الترفيه ووسائله يطول بسبب الاختلاف الواضح بين الوسائل نفسها بالرغم من وحدة السلوك والمشاعر الناتجة عنها عند جميع الطوائف والطبقات، ولكن ما يلاحظ وبشكل عام مما تقدم: أن المجتمع كان يعاني بسبب تلك الفروق التي كانت تراكب تطور المجتمع حتى في أبسط تصرفات أبنائه فقد قيدت حياتهم ضمن إطار الطبقة التي لابد من العيش فيها والتكيف معها كما تريد الدولة والسلاطين. فحركة المد والجزر في نوعية تلك العلاقات أثرت على العادات والتقاليد والسلوك العام فلم تكن سياسة كل السلاطين واحدة فمنهم من كان يبيع كل ما هو محرم، والآخر يحرم ما هو محلل، وفرض النسق الطبقي كان يوفر لهم نوعاً من الاستقرار في شئون الحكم ما زاد الهوة بين الحاكم والمحكوم ولم يجد العامة بداً من التأقلم مع ما كان موجوداً من خلال ملايسهم وطعامهم، وأعيانهم، وأفراحهم، ووسائل ترفيههم.

إن هذا النوع من الحياة دار دون شك في فلك الحكام وتطبع بطباعهم وغابت شخصية العالم الناقد والرافض والمحرك للمجتمع من أجل التغيير أو حتى الرفض، وراء

(١) الحسن بن عمر بن حبيب، تذكرة النبيه، ج٢، ص ٧١.

(٢) ابن دانيال: هو شمس الدين محمد بن دانيال موصل^(٢) ولد بالموصل في سنة (٦٤٦هـ/١٢٤٨م) حفظ القرآن وبعض الحديث والتفسير وتدرّب على الطب والكحالة هاجر بعد سقوط بغداد إلى القاهرة، وأكمل فيها تعلم الطب ولكن نزعته الأدبية ظهرت من خلال أشعاره وتمثيلاته الساخرة والمزلية فقد قال عندما أعدم أحمد بن محمد بن البقي، الذي اتهم بالزندقة سنة (٧٠١هـ/١٣٠١م).

لا تلم البقي في فعله *** أن زاغ تضليلاً عن الحق

لو هذب الساموس أخلاقه *** مما كان منسرباً إلى البقي

انظر: الحسن بن عمر بن حبيب، المصدر السابق، ج١، ص ٢٤١؛ محاسن محمد الوقاد، الطبقات الشعبية، ص ٢٠٣.

(٣) ابن دانيال، مخطوط طيف الخيال، ورقة ٧ - ١٦، ٢٠ - ٣٥.

رغبات السلاطين أو جوهرهم، ما جعل الأفراح والمناسبات الدينية والاجتماعية والإقليمية تفضيهم، وأضفت حياة الترفيه والتسلية نوعاً من الهزلية واللهو والمجون فخرجت عن مسارها في كونها تعبيراً في الأصل عن إبداعات الإنسان وهوياته التي تساعد على الإنتاج الفكري والإبداع العلمي، ويبدو أن تلك الحياة المترفة والمرفهة من ناحية، والفقيرة والمعدومة، من ناحية أخرى أنتجت ذلك الركود الحضاري الذي ظهرت ملامحه بشكل جلي بعد نهاية دولة الأتراك المماليك الأولى .

أن هذا القول يدعو بشكل جدي الدراسة لتقديم نماذج عن روح تلك الحياة الاجتماعية، فالأسرة هي النواة الأولى للأفراد والتربية الأسرية تصنف الشخص وتضعه في إطاره الصحيح أمام حياة ذلك المجتمع الذي قدمت الدراسة جانباً من أوضاعه فيما سبق، كما أن قضية المرأة وحياتها في ظل ذلك المجتمع المذكوري على جانب كبير من الأهمية، وإهمالها يعد قصوراً كبيراً لا يمكن إدراكه في مثل هذه الدراسات.

الفصل الرابع

صور من العلاقات الاجتماعية

← المبحث الأول:

أولاً: الأسرة وتربية الأطفال.

ثانياً: وضع المرأة في المجتمع.

← المبحث الثاني:

أولاً: الطبقة.

ثانياً: آثار الطبقة على المجتمع.

المبحث الأول

صور من العلاقات الاجتماعية

لقد عبرت الفترة التي حكمت فيها دولة الأتراك المماليك الأولى عن مفهوم السيطرة المطلقة على المجتمع، مما انعكس على العلاقات والاتجاهات التي ترجعت كسلوك انتهجه الأفراد في تعاملاتهم اليومية، وتلك الصور التي ظهر بها المماليك كانت مهيمنة تماماً على كل الصور في المجتمع، وبمرور الوقت تلاشت وغابت حياة العامة غير الموثقة على عكس حياة المماليك التي نخلدت ومطرت في متون كل المصادر، مما أدى إلى تحديد مسار التاريخ والأحداث التاريخية لتلك الفترة فكان الدرب والمسلك معيناً. وتحت إطار محدد، لهذا لم تصل نوعية تلك العلاقة بين السلطان والرعية، وهل كانت علاقة سليمة أم إنها علاقة ظالمة بنيت على أساس الجور والاستعباد؟ كما غابت نوعية وخصوصية العلاقات بين كل الطبقات بعضها مع بعض، وحتى علاقة الطبقة الواحدة فيما بينها، وما أوردته المصادر لا يتعدى كونه أحداثاً صنعها السلاطين وكتبت كما أرادوا لها أن تكتب وهذا أثر على الحقيقة وجعلها محجوبة ومختفية بين ركام الماضي. وهذا الأمر فتح الباب على مصراعيه لكي يلون كل باحث ومؤرخ ذلك الركام باللون الذي يريده.

لقد غابت خصوصية العلاقات الاجتماعية الخاصة، وهذا البحث عن روح ذلك العصر من الأمور التي تصعب على أي باحث بسبب تجاهل المصادر لتلك الخصوصية، فنوع العلاقة التي تنشأ بين الأفراد بعضهم ببعض، أو العلاقات على مستوى مجتمع الأسر، أو غيرها لم تذكرها المصادر، وأصبح من الغريب ومن حسن المصادفة وجود نوع من العلاقات ضمن إطار الأحداث التي ذكرتها المصادر، فقد ذكر الأدفوي في معرض حديثه عن العلماء بشيء من الاختصار علاقة أولئك العلماء مع أمهاتهم، فقد اعتبرها علاقة حميمة جداً، وهي تأتي في إطار البر والخشيان عليهن بالرغم من فقرهم فقد استفقدوهن وحملوا هن ما يلزمهن من متاع ومؤونة من حين لآخر^(١)، كما أورد ظاهرة الوفاء للزوجات^(٢) بعد موتهن، فقد حزن بعض الأزواج على زوجاتهم إلى درجة الكتابة

(١) الأدفوي، المصدر السابق، ص ٣٩٧-٣٩٨.

(٢) من بين العلماء الذين ذكرهم الأدفوي ماتوا كمداً على زوجاتهم، عمر بن عيسى بن نصر بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين التميمي اللمطي القوسي، كان نحريراً وشاعراً وأديباً، سمع الحديث عن-

واستمرت تلك الحالة إلى أن لحق الزوج بزوجه^(١). وفي ذلك نوع من الخصوصية في العلاقات ودرجة الرابطة بين الأزواج لم تذكرها المصادر .

أولاً: الأسرة وتربية الأطفال

الأسرة هي أساس المجتمع السليم، والمجتمع يمكن أن يتعرف فيه على الأسرة باعتبارها الأولية أو النواة، والأسرة الطبيعية لا بد لها من الوالدين، وأطفالهما، وحياتها في اتصال مباشر بأقارب الوالدين، بحكم اللجوء إليهم عند الحاجة. وظاهرة زواج الأقارب أبناء العم والعمة، والخال والحالة كانت متشرة. كما أن الأسرة تحتاج إلى تعاون وتبادل المنافع بحكم تكوينها الاجتماعي مع الآخرين، ومع وسطها الاجتماعي المحيط بها. ولكن الأبوية سيطرت على المجتمع في تلك الفترة، والأبوية تعني في أبسط معانيها انحدار النسل من الأب. والنظام يكون أبوياً عندما يؤثر وضع الرجل في التكوين الطبيعي ويصبح مسيطرأ، وهذا يؤدي إلى تمركز الملكية عند الذكور دون الإناث^(٢).

إن للقول بأن للمماليك نظاماً أسرياً اجتماعياً طبيعياً لا يعتمد على الدقة والصحة، والسبب يعود غالباً إلى أن المماليك لم تكن لديهم حياة أسرية بالمعنى المألوف، وذلك لأن وجودهم في المجتمع في الأصل لم يقم على أساس الأسرة كخلية أولية في البناء الاجتماعي ولكونهم غريباء على المجتمع. فقد أولى الأمراء والمماليك عنايتهم للماليكهم ولتربيتهم وإعدادهم السياسي والعسكري، ولم يهتموا بأبنائهم، وهذا أدى إلى إهمال أبنائهم الذين من أصلابهم قاربوا في حجور النساء، بعيداً عن حياة المماليك الأساسية^(٣). والمماليك لم يكن لديهم نظام أسري بالمفهوم الكامل بسبب انشغالهم، وارتباطهم بأسيادهم من ناحية،

= شيوخ رواة، كان شريفاً وعزيز النفس لا يصبر على ذل، كان معلماً في بعض مدارس الدولة ولا يأخذ أجراً، ماتت زوجته فحزن عليها حزناً كبيراً، فأظهر عليها الحزن والتأوه، نظم عدة قصائد فيها ولم يزل كثيراً إلى حين وفاته سنة (٧٢١ هـ / ١٣٢١ م). انظر: الأدفوي، المصدر السابق، ص ٤٤٨ - ٤٤٩.

(١) المصدر نفسه، ص ٤٥٤.

(٢) الأدفوي، المصدر السابق، ص ٥٤٢ + لوسي مي، أمم جديدة، ترجمة محمد مرسي أبو الليل، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٦٨ م ص ٧٣ - ٧٤.

(٣) قاسم عبده قاسم، مظاهر الحياة اليومية، ص ١٤.

ومعاليكهم من ناحية أخرى، فالمملوك يرث سيده، وابن المملوك لا يرث في أغلب الأحيان مكان والده، ففي حالة موت مملوك ما يأخذ سيده ما يملكه حتى الأبناء، الذين يتحولون إلى معاليك عنده تلقائياً^(١).

أما أبناء السلاطين الذين هم أبناء ملوك فيطلق عليهم لفظ أمير، وولد السلطان يقال في حقه نجل المقام الشريف، والبقية يقال لهم الأسياد، ولهم اللالات - وهن جواري - يربونهم، وكانت عاداتهم في أول قيام الدولة لا يعرضون أبناءهم للاختلاط مع الناس إلا بعد أن تصل أعمارهم إلى سبع سنوات، وفيها يتعلمون الآداب، ثم أصبح يخص لهم مكان في المساجد يعلمهم فيها معلمون، وذلك التعليم دون شك كان يتعلق بالقرآن، والحديث واللغة وغيرها، ثم أصبح أبناء الأمراء يجمعون في مكان واحد، في الطباق مثلهم مثل المعاليك، لتعليمهم الفروسية وغيرها، ولكن عادات السلاطين والصرافات السياسية أدت إلى أن يحتجز السلطان القوائم مجموعة من أبناء الأمراء كرهائن عنده لضمان ولائهم - وهذا يفسد التربية الطبيعية -^(٢).

لقد اختزلت بعض المصادر مراحل تربية المعاليك بشكل دقيق، حيث ترى أنه يتم جلبهم كصنفين: ذكور معاليك، وإناث جواري، من بلاد مختلفة عن طريق التجار فيدفع فيهم السلطان أثماتاً باهظة، وعند امتلاكهم من قبل السلطان يوزع عليهم الملابس والخيول والأموال وهؤلاء هم الأجلاب أو الجلبان معاليك كبار في السن ولا يخضعون للتربية وإنما يطلب ولائهم بالمال ويشترتهم السلطان الجديد بعد توليته^(٣).

أما المعاليك الصغار فهم أيضاً يحملهم التجار إلى السلاطين فتدفع فيهم أموال باهظة، ثم يصنفون على حسب أجناسهم ومن ثم يسلمون إلى موظف مقدم ومختص، يعرف بالطواشي - لفظ يطلق على المملوك الخصي - فيضيفهم إلى بني جنسهم من المعاليك ويدفع لهم بالمؤدين والمختصين لكي يتعلموا الآداب والحشمة، ثم يمرنون على الرمي بالنشاب والرمح وركوب الخيل، وهذه العملية كانت تخضع لمراقبة دقيقة، من قبل

(١) أحمد عبد الرازق، المرجع السابق، ص ١٠٥ - ١٠٦.

(٢) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١١١ - ١١٢.

(٣) القزويني، الذهب المسبوك، ص ١٤٨.

السلطان، كما يصرف لهم الطعام والكسوة، والتي عادة في البداية تكون من القطن والكتان متوسط النوعية، ثم يتدرج المملوك في الخدمة والرتبة، حتى يصل إلى أرفع المناصب، ويخصص له مرتب عيني أو نقدي^(١).

إن هذا النظام وعلى دقته فهو خارج عن الإطار الاجتماعي والطبيعي وخصوصاً عندما تغير وأصبح المماليك يجلبون كباراً في السن، والاجلاب، حملوا معهم عادات وتقاليد الشعوب التي جاءوا منها وأغلبهم لا يجيدون العربية، ويتكلمون باللغة التركية ثم صاروا من الأجناد وتأمّر منهم الأمراء فحازوا المنصب الرفيع بإقليم مصر^(٢)، وهؤلاء عرف عنهم قلة معرفتهم بالشرع الإسلامي فهي معرفة شكلية فقط، وهذا السبب كان في النهاية من أسباب سقوط الدولة.

لقد وفرت الأسرة على العموم مناخاً عائلياً حميماً خصوصاً عند العوام الفقراء والذين لم يستعينوا بالجواري لكي تعمل كمربيات، ومرضعات، فقد كانت الأسر الميسورة، في تلك الفترة تعتمد على الجواري، في عملية إرضاع الأطفال وتربيتهم، وتلك الجواري كن يعرفن بالداحة، لقيامهن بذلك المهمة، بالإضافة إلى الخدمات المترتبة المرافقة^(٣). ووجود الجواري يفسر ضمن إطار انتشار ظاهرة الرقيق، فحياة المماليك التي قامت على أساس الرق خلقت حب اقتناء الجواري عندهم.

ويبدو التباين واضحاً في المعاملة بين الأزواج، على اعتبار أنها أساسن الأسرة والعلاقات الأسرية التي ينشأ فيها الطفل ويتربى، فالمعاملة توضح الدور الكبير الذي قامت به النساء في عملية التربية تلك، ولكن معاملة الآباء كانت تختلف من طبقة لأخرى وخصوصية العلاقة تلك كانت تخضع للاحترام والتقدير من ناحية، والقسوة والشدّة والضرب من ناحية أخرى^(٤)، وهي ما تفسر سيطرة الآباء المطلقة.

وبالرغم من قلة المعلومات حول التربية الأسرية في العصر المملوكي الأول إلا أن الأبناء كانوا يبعثون إلى المؤدّب، وهو معلم الكتّاب، الذي يعلمهم القرآن الكريم

(١) المقرئزي، ج ٢، ق ٢، ص ٥٢٤.

(٢) التويري، المصدر السابق، ج ٣٠، ص ٢٤٩.

(٣) علي السيد محمود، المرجع السابق، ص ٤٣، ١١.

(٤) أحمد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص ١١٠، ١١٧، ١٢٠.

والحديث، وشيئاً من العلوم، ولكن أولئك المعلمين وعلى أهمية دورهم التربوي المناط بهم يبدو أن بعضهم كان لا يقوم بدوره على أكمل وجهه فضعف معلم الكتاب وعدم معرفته بما يلحق به الصبيان يجعل الكثير منهم ينشأ فاسد العقيدة^(١).

وإلى جانب الدور الذي أدته الأسرة في عملية التربية، فإن الدولة قامت بدور مهم في هذا الجانب، فقد رتبت أماكن للمسبيل والأيتام، ووفرت فيها الطعام، والملابس والرعاية، والتعليم وكان في كل مكان مخصص لهم فقيهان، مناط بهما تعليم الأطفال كتاب الله والسنة^(٢)، كما قامت الدولة بتعيين مجموعة من القضاة للنظر في أموال الأيتام وودائع الأموات على اختلاف أجناسهم^(٣).

وأخيراً فإن غياب المعلومات في المصادر الأولية عن هذه القضية يجعل القصور فيها واضحاً، ويجعل من الأسرة والمجتمع مجرد إطار عاش في ظله الأفراد، حياة اختلفت فيها وسائل التربية، وحاول فيها الآباء تقلد دور السلطان في الرعاية، وأصبحت الأسرة مجرد نموذج لحياة الإقليم السياسية، فهي انعكاس للأوضاع السياسية السائدة، والتي ظهر فيها السلطان كحاكم مطلق وربما لغياب الحياة الاجتماعية الطبيعية عند المماليك دور مهم وراء اختفاء تلك المعلومات .

إن هذا الطرح يؤكد اختلال الموازين الاجتماعية وتذبذبها خصوصاً على مستوى الأسرة والفرد. فوجود الجوارى إلى جانب الأمهات، بل ووصولهن إلى هذه المرتبة خلق نوعاً من تبادل الأدوار، وهذا يقود الدراسة إجبارياً لوضع تصور عن الدور الذي أدته المرأة بشكل عام، وطبيعة تلك الأدوار التي أنيطت بها. بحكم أن عملية إنجاب الأطفال، وتربيتهم، ومراقبتهم ارتبطت بالنساء، فما هو دورهن في المجتمع؟ وهل كانت علاقة المجتمع بالمرأة سليمة؟ أم أن العلاقة كانت في إطار الملكية المقدسة للرجال؟ وما هي المشاكل التي عانت منها النساء في مجتمع الإقليم؟

(١) السبكي، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٢) النويري، المصدر السابق، ج ٣١، ص ١١٢.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ١٢١.

ثانياً: وضع المرأة في المجتمع

لقد كان مجتمع الإقليم يميل إلى الأبوية أكثر من ميله إلى محاولة المساواة أو الاعتدال في علاقات أفرادها، وهذا أدى إلى ظاهرة تهميش دور المرأة بشكل كبير بالرغم من أهمية وجودها في المجتمع أصلاً، ويبدو أن هذا التهميش أو التغييب لوجود المرأة تعتمد أصحاب المصادر. فقد غابت معالم الحياة التي عاشتها المرأة في تلك الفترة، ما أثر سلباً على الدراسات الحديثة، وجعلها تعتمد على بعض الجمل والنصوص المختصرة، والتف التي وضعت بين العبارات لوضع نوع من الإطار العام لما عاشته المرأة فعلاً.

ومن خلال البحث عن تلك القضية يلاحظ أن وجود المرأة في حد ذاته يتعلق بمكانتها والطبقة التي كانت تنتمي إليها. فقد نظر الممالك إلى نساها نظرة احترام وتقدير بل يصل الأمر إلى درجة التيجيل، فالمرأة هي أم السلطان، وزوجته، وجاريتها، وقدر المرأة يتضح عند الممالك في كونها هي أول من تسلطت فقد ولوا عليهم في بداية قيام الدولة شجرة الدر وتلك التولية كانت منطلقة من رغبة واتفاق أغلب الأمراء ولم تكن بشكل قصري، فقد نبذت أعلى مرتبة في الدولة وسكت العملة باسمها، ومنحت الألقاب والكنى للتفخيم والتعظيم مثلها مثل السلاطين، وكانت تصدر الأوامر باسم الأمر السلطاني الخاتوني الصالح الجلال العصري الرحيمي^(١)، وهذه المرتبة لم تصل إليها إلا بواسطة تدبيرها المحكم وصلابة شخصيتها، وقوة نفسها^(٢)، فقد أظهرت الصبر والجلد عندما توفي زوجها السلطان وقدرت ظرف النبوة الخطير في مواجهة الأعداء وهذا دفعها إلى إخفاء خير موت السلطان حتى عبرت تلك المحنة. ولكنها وقعت في خلاف مع توران شاه وريث السلطان. بالرغم من تحايلها عليه في مسألة وصية السلطان فقد حرقت تلك الوصية إلى حد كبير بحيث جاءت فقراتها محروسة على النزول عند رأي شجرة الدر واحترامها وطاعتها الطاعة العمياء وأن لا يقطع في أمر إلا عند الرجوع إليها، بل يصل الأمر إلى درجة أنه لا بد أن يجعلها مدبرة لكل الأمور والأحوال، وأن لا يخرج على تدبيرها^(٣). وبالرغم من دقة التخطيط تلك إلا أن الأمور لم تسر على النحو الذي دبر له،

(١) النويري، نهاية الأرب، ج ٢٩، ص ٣٦٢.

(٢) العيني، عقد الجمان، ج ١، ص ١٦٦.

(٣) النويري، المصدر السابق، ج ٢٩، ص ٣٤١-٣٤٢.

وهذا جعل السلطان الجديد يذهب ضحية عصبانية لشجرة الدر، فقتل وتولت هي السلطة تمارسها لمدة ثمانين يوماً دون وجود أي وسيط أو نائب، ولكن الأمراء سرعان ما تراجعوا وقرروا عزل السلطانة وخصوماً أن الخليفة في بغداد لم يمنحها الموافقة، تحت حجة أن أمر الدولة لا يستقيم في يد امرأة^(١).

إن تلك الإجراءات لم تكن شجرة الدر عن مخططاتها في الحكم، فقد قبلت التنازل عن الحكم للأمير عز الدين أيك مقابل تسييرها للأمور من خلاله فكان ذلك التنازل بمثابة الزواج السياسي للحفاظ على الدولة ومراكز القوى، وتهديداً للأوضاع، ولكن الوضع العام بالنسبة لشجرة الدر تغير بحلول سنة (٦٥٥ هـ / ١٢٥٧ م) فقد حاول المعز عز الدين أيك الزواج من ابنة صاحب الموصل - بدر الدين لؤلؤ -، فقتل السلطان بتحريض من شجرة الدر^(٢)، وهذه الحادثة تحاول المصادر ردها إلى كون العداء أساسه علاقة اجتماعية صرفة بين زوجين إلا أن الواقع يؤكد غير ذلك، فبسبب الطموحات السياسية عند كل من الزوج والزوجة وصل الأمر إلى درجة القتل، فلم يكن ذلك الزواج لغرض الزواج نفسه، ولكنه كان لربط المصالح بعضها ببعض فمسألة الزواج بأكثر من ثلاث كان عائدة مسائدة، كما أن وجود الجوارى بأعداد كبيرة جداً ينفي قصة أن سبب القتل الغيرة والعلاقة الزوجية، وإنما إهمال دور شجرة الدر، ومحاولة إقصائها عن الحكم جعلها ترتكب ذلك العمل.

ولم ينته دور النساء عند ذلك الحد، فقد لعبن دوراً محورياً أثناء تأسيس الدولة، وخصوصاً عندما يولي سلطان قاصر صغير السن فإن أمه تلعب دوراً كبيراً في تسيير حجلة الدولة وهذا القول تؤكد الأحداث، فبعد مقتل السلطان المعز عز الدين أيك تولى ابنة المنصور على وكان صغيراً في السن مما جعل أمه تدير الدولة، وتبدأ بانتقامها من شجرة الدر حيث قتلها بواسطة الجوارى - وهن نساء أيضاً - وذلك الانتقام لم يكن من منطلق إنها قتلت السلطان زوجها، وإنما ما مثلته شجرة الدر من خطر على السلطان الجديد، وما يؤكد هذا القول إن السلطان المقتول كانت علاقته الزوجية مع أم المنصور على، ليست على ما يرام فقد هجرها منذ فترة وجفائها وانشغل عنها بالجوارى^(٣).

(١) النويري، المصدر السابق، ج ٢٩، ص ٢٩، ص ٣٦٠، ٣٦٢ - ٣٦٤؛ العيني، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٤.

(٢) النويري، المصدر السابق، ج ٢٩، ص ٤٥٦.

(٣) العيني، المصدر السابق، ج ١، ص ١٤٤.

لقد أثرت هذه الأحداث في سبر الدولة بشكل كبير حيث عممت الفتنة والخلافات وعدم الاستقرار في الإقليم، وعاد شبح تسلط النساء على أمور الدولة مما جعل الأمراء يقررون عزل السلطان علي بن المعز، بسبب أمه وتدخلها في شئون الدولة ونفي مع إخوته وأمه خارج الإقليم^(١) خوفاً من تحريضها لبعض الأمراء لكي تسترجع السلطة .

إن تلك الحوادث السياسية كانت علامة فارقة في تاريخ الدولة، وسابقة لم يعرفها التاريخ الإسلامي في كون امرأة تتولى الحكم مباشرة، وربما مرد ذلك إلى الفوضى السياسية، وعدم خبرة المماليك في الإدارة والحكم وهذا ما تؤكد الأحداث التالية فقد حكم السلاطين ومن خلفهم نسائهم وهن على قدر كبير من التقدير والاحترام، ولكن المصادر تتحاشى ذكر ما كانت عليه حياتهن والتصرفات التي يقمن بها، وهذا القول يؤكد غرس الدين الظاهري، فقد أشار إلى أن زوجات السلطان يطلق عليهن الخوندات وهو لفظ تقدير واحترام لا يطلق إلا عليهن، ولهن أهبة عظيمة لو أراد الحديث عنها وعن الملوك لكل واحدة منهن فقط لاحتاج إلى عدة مجلدات^(٢). وبالرغم من ذلك السكوت المقصود والمبرر من قبل المؤرخ إلا أن قضية الحياة الخاصة لهن تبقى غير معروفة على وجه الدقة، وهذا يجعل من الحديث العميق عنهن غير ممكن، وتبقى الكتابة ضمن إطار المنطوق به، والبحث عن المسكوت عنه .

وعلى العموم فإن السلطان والأمراء لم تقتصر النساء في حياتهم على تلك الزوجات الأربع بل اقتنوا الجواري والسراري - مفردا السرية - فقد وصلت السراري عند بعض السلاطين إلى أربعين ولكل واحدة حشم وخدم وجواري وطواشي وهن ضمن الممتلكات الشريفة أي ملكية خاصة بالسلطان، أما الجواري فقد فاق وجودهن التصور، فهن عادة ما تكون جنسيتهن مختلفة، ولكن أفضلهن المولدات، ووصل عددهن عند بعض السلاطين إلى ألف ومائتي جارية^(٣).

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢١ .

(٢) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١٢٦ .

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٢، المفريزي، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥٤٦ .

يبدو أن وضع الجوّاري كان يؤثر على نساء السلطان بالرغم من أن لكل واحدة موقعها ومرتبته، فللزوجات المكانة الخاصة والوضع المميز الذي تحفظه لهن الكنى والألقاب من بركة الدولة، إلى بركة الملوك، إلى جلال النساء والخوند الجليلة، والخاتون، صاحبة الستر الرفيع وغيرها^(١)، ولكن هذه المسميات لم تحفظ حق الزوجة كزوجة، وخصوصاً أن تلك الجوّاري تزايدت أعدادهن بشكل كبير وأصبحن محظيات عند السلاطين، ولم يعد وجودهن يقتصر على الخدمات المنزلية من طهي وتنظيف، وتربية الأطفال، بل وصل الأمر إلى أكثر من ذلك فقد أصبحن في درجة عالية ومقربة إلى السلطان أقرب من نساءه مما جعل ظاهرة تملك وثراء الجوّاري تستشري في المجتمع، فقد وصلت الجارية حديق إلى مرتبة سرية بعد أن أنجبت للسلطان الناصر محمد ولداً سنة (٧٣٧هـ / ١٣٣٦م) ما جعلها مقربة للسلطان وسمح لها بالتدخل في السياسة والمعاملات التجارية من خلال علاقتها بالتجار فقد كانت تتوسط لهم عند السلطان، فكانت لها ثروة مادية كبيرة جداً أهمها المنشآت والمساجد^(٢).

لقد أدى هذا الوضع إلى كثرة الجوّاري ما جعل عملية الزواج منهن ظاهرة طبيعية فأصبحن يرثن عن أزواجهن أموالاً كبيرة جداً، فقد أشار المقرئزي إلى أن هناك جارية تعود ملكيتها للسلطان الأشرف خليل تزوجت من تاجر فمات عنها مما جعلها تراث مائة ألف دينار وجواهر وغير ذلك^(٣). إن تلك الكثرة في الجوّاري أثرت سلباً على نساء السلاطين ونساء العامة الحرائر ودفع بهن إلى الاهتمام بمظهرهن مما جعل الملابس تتنوع ويرتفع ثمنها إلى مبالغ كبيرة جداً^(٤)، كما دفع بنساء المجتمع إلى اتباع كل ما هو جديد خصوصاً على صعيد الملابس فقد ساق ابن إياس حادثة سنة (٧٧٧هـ / ١٣٧٥م) والتي تم فيها العثور على عمودين كبيرين من الصوان يبدو أنهما أثريان فأمر السلطان الناصر

(١) العيني، ج ١، ص ١٤٨؛ أحمد عبد الرزاق، المرأة في مصر المملوكية، الهيئة المصرية العامة، مصر، ١٩٩٩م، ص ١.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٤١٢، ٤٤٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٩١-٣٩٠.

(٤) علي السيد محمود، الجوّاري في مجتمع القاهرة المملوكية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م، ص ٤٤.

محمد بجرهما إلى قصره وأثناء الجرح حصل حفل كبير كان معظم حضوره من النساء فكانت ترافق العمال بالزغاريت، وبعد وصول العمودين إلى مكانهما، وبعد فترة طرح في الأسواق نوع من القماش الحريري تنافست النسوة على ارتدائه سعي قماش جرح العمود^(١). كما أن ظاهرة الجوارح تلك أثرت سلباً على عملية الزواج مما جعل أعداداً كبيرة من الرجال تكتفي بالجوارح عن الحرائر ما دامت الجارية تنجب الأولاد، وتقوم بكل الأعمال المطلوبة منها فتصبح في مرتبة الحرة^(٢).

لقد عاشت نساء السلاطين والطبقة الحاكمة حياة مرفهة في أحيان كثيرة، مما جعلهن يعملن للاكتساب والتملك فقد وصلت ثروة إحدى الخوندات إلى ستمائة ألف دينار ونيف، وأخرى ملكت من الممالك ما يصل إلى مائة مملوك، كما اهتمت أخريات بالإنشاء والعمارة فقممن بإنشاء القاعات التي كانت أعمدها مرصعة بالذهب^(٣). ولكن هذا الوضع لم يكن بشكل دائم فقد تعرضت نساء الأمراء في حالات كثيرة إلى المصادرة من قبل السلطان مثل الأموال، فعندما يغضب السلطان على أحد الأمراء يلجأ إلى مصادرة أمواله والتي منها النساء وحدث هذا الأمر في أحيان كثيرة، كما أخذ السلاطين الجدد نساء السلاطين الذين سبقوهم أخذ اليد المصادرة، أو عن طريق الزواج إذا كانت نساؤهم حرائر^(٤).

وإلى جانب تلك المكاسب الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية التي حاولت نساء الممالك الوصول إليها، كن مؤثرات في بعض الأحداث عن طريق تتبع الأحداث والتدخل فيها وتغييرها في أحيان كثيرة، عن طريق المعس للسلاطين والإشارة والتدبير عليهم فيما يفعلون، أو بدفع الممالك لتحرك وتغيير أوضاع معينة، وهذا القول تؤكد الأحداث السياسية التي مر بها الإقليم ومن ذلك عندما تولى السلطان السعيد بن يبرس الحكم فقد اختلف مع بعض الأمراء سنة (٦٧٦هـ / ١٢٧٧م) ما جعل أمه تتدخل وتفاوض الأمراء بدلاً عنه، كما كان لها الفضل في إطلاق سراح عدد كبير من الأمراء

(١) ابن إياس، بلاتح الزهور، ج ١، ق ٢، ص ١٥٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٤.

(٣) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٤) المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٤٧٨ العيني، المصدر السابق، ج ٤، ص ٣٠٨.

الذين حجّزهم ابنها، وإلى جانب ذلك فقد قامت مع جواربها بقتل ونصفية بعض خصوم ابنها من المماليك^(١). هذا فضلاً عن أن بعضهن كن يمتن بعملية إثارة المماليك للأخذ بالشار من قتل السلطان، فقد أشار العيني إلى أن نساء السلطان الأشرف خليل في سنة (٦٩٣هـ/ ١٢٩٣م) زوجته وجواربه أخذن على عاتقهن أن لا يتركن الحزن حتى يرين قاتل السلطان ميتاً واستمرت النساء في النواح عليه لمدة طويلة مما جعل المماليك الأشرفية تجتمع وتثار له^(٢).

ويلاحظ هنا أن للسلطان دوراً كبيراً، واليد الطولى في عملية زواج الأمراء فبحكم موقعه حاول جعل زواجهم يكون من بعضهم البعض، وربما هذا يعود إلى ضرورة بقاء المماليك كعصبة واحدة، كما أن بعض حالات زواج بنات السلطان، ما هو إلا مجرد ارتباط والتزام سياسي لضمان ولاء الأمراء والدليل على ذلك أن السلطان الناصر محمد قد جهز إحدى عشرة ابنة له بالجهاز العظيم وزوجهن من مماليكه^(٣).

كما أن بعض السلاطين قاموا بتزويج أمهاتهم من بعض الأمراء حتى يضمنوا جانبهم ويتقوا شرورهم، وهذا ما فعله السلطان الملك الأشرف شعبان، فقد زوج والدته من أحد الأمراء الذين كانوا متحكمين في المماليك وصاحب العسكر ليكون له ظهراً ومعيناً، واتقاء لشره ولكن ذلك الزواج لم يستمر ولم يمنع من طمع ذلك الأمير في الحكم فمات مقابل ذلك^(٤). أما في حالات أخرى فإن السلطان يقوم بتزويج المطلقات للأمراء ويبدو أنه كان بمثابة المستول الأول عن مراقبة مماليكه ومراقبة نساءهم فقد زوج السلطان الناصر مطلقته خاتون طولييه سنة (٧٣٥هـ/ ١٣٣٤م) من أمير وعند موته زوجها بآخر ثم آخر حتى وصل عددهم إلى ثلاثة^(٥) ويبدو أن هذا العرف كان موجوداً عند المماليك فالمرأة لا تبقى بدون زواج بعد وفاة زوجها. وهذا العرف لا يقتصر على نساء المماليك

(١) العيني، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٧٢، ج ٢، ص ١٨٦ - ١٨٧، عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص ١٥٠.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢٣ - ٢٢٥.

(٣) المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥٣٦.

(٤) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٥) المقرئ، المصدر السابق، ص ٣٧٨.

فقط بل يلزم حتى زوجات السلطان المتوفى، ويبدو أن هذا العرف لم يكن يلزم الزوجين الجدد انتظار المدة التي حددها الشرع الإسلامي - وهي أربعة شهور وعشرة أيام - كمدة للمرأة التي مات عنها زوجها، وهذا الاحتمال تؤكد به بعض المصادر فقد وجدت حالات تم فيها الزواج دون تلك المدة المحددة، والدليل زواج أحد الأمراء من أرملة السلطان حسن سنة (٧٧٩هـ / ١٣٧٧م) بعد موته، وبعد ذلك الزواج تبين أنها حامل، فولدت ولداً من السلطان حسن ولكنه ألحق بذلك الأمير^(١). وهذا القول إن دل على شيء فإنه يدل على سوء فهم المالك للتشريع الإسلامي وعلى مقدار سوء المعاملة وكيفيتها مع النساء فهن وعلى ما يبدو في بعض المناسبات مجرد متاع يملكه السلطان ثم تتحول ملكيته للأمراء من بعده .

ولكن تلك الصور لا تعطي ذلك الواقع حقه، فبالرغم من وجود كثير من التجاوزات عند بعض السلاطين، والأمراء، إلا أن كثيراً منهم احترموا نساءهم وقدروهن حق قدرهن وأطلقوا أيديهن في كل الأمور، فصارت نساؤهم الحرائر والجواري تملك المال والقيصر، كما ساهمن في الحركة المعمارية حيث أقمن المدارس والمساجد، وأنفقن المال على الأيتام والفقراء، كما أن بعض السلاطين اهتم بنسائه وأعدوا لمن المواكب الفخمة، خصوصاً عندما يردن الحج، كما اهتم السلاطين بوفاة زوجاتهم أو أمهاتهم فيقام لمن العزاء الذي يليق بقدر المتوفاة، وتوزع فيه الصدقات وتدفن في ترب خاصة كالمدارس والمساجد، أما البعض الآخر فقد اصطحب نساءه الحرائر والسراري والجواري للحج كما فعل السلطان الناصر خلال مرتين الأولى: سنة (٧٠٨هـ / ١٣٠٨م) والثانية: سنة (٧٣٢هـ / ١٣٣١م)^(٢).

هذا عن نساء الممالك، أما عن نساء بقية الطبقات فإن المعلومات الأولية عتنت قليلة جداً فقد افترقت أغلب المصادر إلى مثل هذه المعلومات، وربما السبب يعود في كون من كتب عن هذا الجانب مقيداً بروح ذلك العصر والذي نظر إلى النساء وخروجهن من منازلهن أنه من البدع التي لا بد من محاربتها، أو لكون البعض لم ير في نساء الإقليم إلا

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ق ٢، ص ١١٧، ٢٠٥ .

(٢) المقرئ، الذهب المسبوك، ص ١٢٦ - ١٢٧، ١٣٦ - ١٣٧، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ق

١، ص ٨٧، ١١٤، ١١٥، أحمد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص ٢١ - ٢٢ .

بمجرد نساء خلقهن الله تعالى للتمتع بهن وطلب النسل منهن، بسبب رقتهن وجمال صورهن، وحسن منطقتهم^(١)، وبالرغم من ذلك فإن ما وجد من معلومات يمكن أن يعطي ولو انطباعاً عاماً عن أوضاع النساء في تلك الفترة، فقد ذكرت بعض المصادر أن النساء كن يخرجن إلى الشوارع في كل المناسبات، وخصوصاً في الاحتفالات كما خبرن عن فرحتهن بإيقاد الشموع مع أطفالهن والخروج إلى الأسواق عند التخلص من أحد الأمراء الظالمين^(٢). ولا يقتصر خروج النساء لتلك الاحتفالات فقط وإنما كانت العادة أن تخرج النساء إلى الأسواق لشراء ما يلزم البيوت من حاجيات، مما جعل معظم رواد الأسواق من النساء^(٣)، وربما كان لهذا الخروج وتلك الكثرة من النساء في الشوارع والأسواق ضرورة لوضع نوع من التفريق بين نساء المسلمين، وبقية نساء النصارى، الأمر الذي جعل أوامر السلطان تصدر بأن خروج نساء النصارى لا بد أن يكون بتوعية خاصة من الأخفاف، ولا بد أن يكون كل خف بلون، أو يلبسن إزاراً أزرق أو أصفر حتى تتم عملية التفريق^(٤).

إن هذا الخروج سبب لنساء العامة الكثير من الإساءة فقد أُلصقت بهن كثير من التهم، التي أوردتها المصادر على أساس أنها جرائم قامت بها نساء العامة، وهذا جعل صورهن تشبه إلى حد كبير، وتلك الإساءة دخلت تحت إطارين الأول: إطار جرائم القتل والنصب، فقد أشار بيارس الدوادار في أحداث سنة (٦٦٢هـ / ١٢٦٣م) أنه تم القبض على امرأة في القاهرة تتحايل على الناس، وتدخلهم بيتاً هناك أعدت فيه رجالاً يرافقونها على سوء فعلها، يقتلون كل من يدخل مما جعلهم يقتلون خلقاً كثيراً بين رجال ونساء، فتم القبض عليها وعلى من كان معها وحكم عليهم بالموت^(٥). وفي هذا الإطار دفعت الكثير من المصادر بحوادث مشابهة حدثت خلال فترات متفاوتة من حكم الأتراك المماليك الأولى. تزوي قصة المرأة التي تتحايل على النساء وتغريهن بأن هناك

(١) ابن خلدون، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(٢) المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٢٧٩.

(٣) قاسم عبده قاسم، مظاهر الحياة اليومية، ص ٢٢.

(٤) ابن النقاش، المصدر السابق، ص ١٠١.

(٥) بيارس الدوادار، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٢٤.

حرساً في أحد الأماكن وتدعوها لحضوره، ما يجعل المرأة المغرور بها تلبس أفخر ثيابها وكامل زينتها وتذهب مع تلك المرأة وعندما تصل إلى البيت تقوم بخنقها حتى الموت، فتأخذ كل ما عليها من ثياب وتتخلص من الجثة، ولكنها تقع في النهاية في شر أعمالها فيحكم عليها بالموت، بعد أن تقضي مدة في السجن^(١).

ومن خلال تلك الروايات يتضح أن النساء كن يخرجن دون وجود أي مانع يمنعهن من ذلك، وربما تلك القصص كانت تسوق لغرض منع النساء من الخروج بشكل دائم ودون استشارة أزواجهن، خصوصاً أن المستهدف من وراء تلك الجرائم النساء والأطفال كما تظهر تلك القصص - أن كانت واقعية - تعامل الرجال والنساء من العامة في تكوين شبكات لغرض السرقة والنصب والقتل، وهذا يعطي انطباعاً عاماً على نوعية وطبيعة سلوك أهل المدن في تلك الفترة. فالاندماج بين الرجال والنساء رفع ذلك الستار الذي يحاول البعض وضعه على طبيعة المجتمع، وتصرفات أهله، كما أن تلك الروايات تظهر أن العقوبة لم تكن مقتصرة على الرجال فقط فخروج النساء كان يعني الاختلاط والاحتكاك بالآخرين وهذا يعرضهن لارتكاب الأخطاء ويستوجب العقوبة، فقد عوقبن مثلن مثل الرجال، وأورد المقرئ في هذا الشأن: أن النساء تعاقب بالضرب المبرح، حتى إن بعضهن يسقط ما في بطونهن من أجنة، كما تعرضن للسجن، فقد كانت هناك مسجون خاصة بالنساء تعرف بالحجرة وهي بيوت أعدت أصلاً لاعتقال النساء^(٢).

أما الإطار الثاني: فهو اشتغالهن كخواتم البغايا، ومعاني، وهذه المهنة نظر إليها المالك كنشاط اقتصادي له مردود، فقد فرضت الضرائب على ضياع المغاني وهم الأشخاص الذين يكلفون من قبل الدولة كتنبيه لتلك المهنة، وهؤلاء كانوا رجالاً ونساءً يجمعون الضرائب للدولة من المشتغلين في مهنة الغناء، ولا يسمح لأي شخص رجلاً كان أو امرأة بإحياء حفلات الأعراس أو الختان إلا بعد دفع تلك الضريبة المخصصة للدولة، كما أن البغايا كن يدفعن ضريبة للدولة يومياً، مما جعلهن يتعرضن للرجال بالقوة من

(١) التويري، المصدر السابق، جـ ٣٠، ص ١٠٣، المقرئ، السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٥٧، ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٨، العيني، المصدر السابق، جـ ١، ص ٣٦٦.

(٢) المقرئ، السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٣٨٤، ١٤٩١، ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ٢، ص ٢٦٩.

أجل تلك المبالغ، وخصصت لمن حاربت عرفت بهذا النشاط^(١). وبالرغم من التحريم القطعي في الشرع الإسلامي لمثل هذا السلوك إلا أن فترة حكم الأتراك المماليك شهدت نوعاً من الازدهار لمثل هذا النشاط، لما يمثله من مردود مادي كبير شجعه بعض وزراء السوء كما وصفهم ابن إياس^(٢). وربما كان هذا هو السبب الذي جعل الكثير من المصادر تتعامل على نساء العامة في تلك الفترة. ولا يمكن بأي حال أن يوصف تاريخ الدولة كله بأنه شجع ذلك النشاط، فقد ذكرت بعض المصادر أن بعض السلاطين وفي إطار إصلاحاتهم أبطلوا تلك العادات. والدليل ما قام به السلطان بيبرس، سنة (٦٦٧هـ/ ١٢٦٨م) من إبطال الخواطر وأمر بحبسهن، ونزويج من أرادت التوبة، كما أقدم السلطان الناصر محمد سنة (٧٤٠هـ/ ١٣٣٩م) على مثل ذلك العمل وزاد عليه بأنه صادر أموال النساء المغاني وزوج بعضهن، بعد أن خفض من قيمة المهور^(٣).

إن هذه الأحداث القائمة والتي تسلط الضوء على أوضاع شريحة من النساء ما هي إلا جزء بسيط من الصورة العامة لأوضاع النساء في تلك الفترة، والتي وقعن فيها تحت ظروف أجبرتهن على القيام بمثل تلك الأعمال. أما بقية الصور فهي أكثر تشريفاً وإضاءة مما سبق، فقد شاركت النساء في الحروب التي خاضها السلطان بيبرس ضد المغول والفرنجة وقمن بأعمال جليلة مثل تقديم الماء للمحاربين وتمريض المصابين^(٤).

كما شهد ذلك العصر ظهور عدد كبير من العالمات والمحدثات اللاتي استفاد منهن الرجال كثيراً فقد أجزن عدداً كبيراً من العلماء ولهن الفضل عليهم، وفي هذا الإطار يذكر الأدفوي أربعة من النساء العالمات في مجال الحديث والرواية، هن تاج النساء ابنة عيسى القوصية، وخديجة بنت علي وهب القشيري، ورقية بنت محمد بن علي القشيري والتي كانت تحبب الرجال، ومظفرية بنت عيسى بن وهب^(٥). كما كانت هناك نساء قاضلات

(١) ابن إياس، المصدر السابق، ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٣) عبي الدين بن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص ٣٥٠؛ المقريزي، المصدر السابق، ج ٢، ق ٢، ص ٤٩١ - ٤٩٢.

(٤) التوحيدي، المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٧٠ - ٢٧١.

(٥) الأدفوي، المصدر السابق، ص ٧٥، ٢٤٠، ٢٤٦ - ٢٤٨.

عرفن بالعقل والأدب والعلم والإحسان للفقراء أشهرهن مؤنسة خاتون^(١) التي عرض عليها السلطان المنصور قلاوون شراء دارها التي تسكنها فرفضت شكاً منها أنه يشترها لكي يسكنها. ولكنها عندما علمت أنه يشترها لكي يجعل منها مستشفى باعتهاءه، فحوّلها إلى البيمارستان المنصوري الذي عرف بدار القطبية نسبة لصاحبته، وقبل موتها أوقفت أوقافاً كثيرة على الفقراء والمساكين كما أنشأت مدرسة حملت اسمها وخصصت لها أوقافاً^(٢).

إن هذا الطرح المختصر عن أوضاع النساء في الإقليم يظهر التباين في البيئة الطبقيّة التي عاشت فيها النساء، فلكلّ منهن وضعها الخاص بحكم ما تنتمي إليه من قيود فرضتها عليها الطبقة التي عاشت فيها. وما يضاف هنا هو بعض من الإطارات العامة والمشاكل التي كانت تعاني منها النساء في تلك الفترة، وأهم مشكلة واجهت النساء ظاهرة الطلاق عند العامة والخاصة، فهو وعلى ما يبدو لم يكن مقصوداً في كل الحالات والسبب يعود لكثرة الحلف بيمين الطلاق، وهذه الظاهرة كانت مثار جدل عند أغلب العلماء في تلك الفترة، لهذا أصدر بعضهم فتاوى تقضي بنفاذ الطلاق في حالة الحلف به، وهذه الفتاوى أدت بالناس إلى التحايل على التشريع، أو لرشوة القضاة مما جعلها ظاهرة لها ما بعدها^(٣).

كما أن هذه الظاهرة ولكثرتها جعلت بعض الرجال يمتنعون مهنة المحلل، حيث تستحل به النساء المطلقات ثلاثاً، فقد كانوا يجلسون في أماكن تعرفها النساء^(٤). وما تسرقه بعض المصادر في هذا الشأن، وكيف أن مسألة الطلاق كانت كثيرة جداً ولم تكن عند العامة فقط، وما حدث للسلطان شعبان بن حسن في سنة (٧٧٧هـ / ١٣٧٥م) حيث غضب من نسائه الثلاث فطلقهن في يوم واحد^(٥)، هو خير دليل على كثرة تلك العادة

(١) وهي مؤنسة خاتون الدار قطبية بنت السلطان الملك العادل أبي بكر أيوب، عاشت في الإقليم امتد عمرها إلى تسعين سنة توفيت سنة (٦٣٩هـ / ١٢٩٣م). انظر: ابن قريي بردي، الدليل الشافي على المنهل الصافي، ج ٢، ص ٧٥٥.

(٢) العيني، المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٥٦ - ٢٥٨.

(٣) الأدفوي، المصدر السابق، ص ٦٥١ - ٦٥٢، العيني، المصدر السابق، ج ٤، ص ٤٠٧.

(٤) ابن دقيق، المصدر السابق، ق ١، ص ٣٤.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ق ٢، ص ١٥٩.

السيرة، ولكن ذلك لا يعني أن الرجال هم وحدهم من كانوا يملكون ذلك التفويض بالانفصال، فقد شهدت الخوانيت المخصصة لجلوس القضاة والشهود لعقد الزواج والطلاق حالات كثيرة يأتي فيها الزوجان لطلب الطلاق، وبالرغم من محاولة الشهود والقاضي إقناع الزوجين بالرجوع عن الطلاق، إلا أن النساء كن يرفضن، وهذا دليل على أن كلمة الطلاق كانت في يد الرجل، أما فعل الطلاق فهو في يد المرأة^(١).

ويبدو أن النساء تعرضن للتعنف أيضاً، فقد ضربن في بعض الحالات ضرباً أدى إلى كسور في بعض الأطراف، مما جعل المرأة تطلب الطلاق، أو أنها تخرج إلى بيت أهلها لمدة من الزمن، مما يدفع بالزوج لمحاولة إرضائها عن طريق إشراك بعض الأصدقاء في عملية الصلح تلك^(٢).

وعما تقدم ومن خلال بعض الصور التي عاشتها النساء ووضعهن في مجتمع الإقليم يتضح أن ما كتب حول هذا الموضوع في كثير من المصادر لا يتعدى كونه أحداثاً عارضة جاءت ضمن سلبات رأت تلك المصادر ضرورة تسليط الضوء عليها، وأغفلت الحياة الجوهرية التي عاشتها النساء داخل بيوتهن أو خارجها. وبالرغم من عدم مبالاة المماليك وعدم تقييدهم للنساء، إلا أن بعضاً من أرباب القلم وعلى رأسهم القضاة والفقهاء وشيوخ الدين حاولوا وضع ضوابط، سار عليها بعض المؤرخين أخفت كل تلك المعلومات عن خصوصية النساء، باعتبارها ليست على ذلك القدر من الأهمية التي تستوجب تدوين تاريخها ضمن مصنفاتهم، ولكن بعض الشواهد تؤكد أن المحتسب الناجح داخل القاهرة مثلاً كان يعتمد على العجائز في معرفة خبايا كثير من الأمور التي كانت تخفي عنه^(٣)، ولولا تعاونهن لما وصل إلى كثير من التجاوزات والخروقات التي يرتكبها البعض دون علمه.

وأخيراً ومهما استطرد المؤلف، فإن مسألة الوقوف على الدور الذي لعبته المرأة، والوضع الذي عاشته في عصر المماليك لا يكون إلا في الإطار الذي وضعته المصادر،

(١) الألفوي، المصدر السابق، ص ٥٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١٤.

(٣) ابن إياس، المصدر السابق، ج ١، ق ١، ص ٢٤٧.

والذي عاشه مجتمع الإقليم كمجتمع طبقي في علاقاته، واتجاهاته وهذا ينعكس دون شك على التفاعلات واحتكاكات الحياة اليومية فيه. فالنساء ما هن إلا فئة من المجتمع وزعت بين كل الطبقات فكان مجرد عوامل مساعدة تمنح الحياة والاستمرارية، وبالرغم من أهمية هذا الدور إلا أن المجتمع أنكر عليها حقها وألحقت بسقط المتاع، ولم يكتف المجتمع بانزال المرأة عند ذلك القدر، فقد كانت مادة دسمة للشعراء^(١) الما جنين حيث قالوا في حق بعضهن قولا أسس على السخرية والتهكم.

(١) من بين الشعراء الذين تهكموا على النساء الشاعر، جمال الدين أبو الحسن الجزازي يحيى بن عبد العظيم بن يحيى بن محمد حمد، توفي سنة (٦٧٩ هـ / ١٢٨٠ م) فقد قال في زوجة أبيه عندما تزوج بمجوز:

تسزج أبي بـشـيخة *** ليس لها عقل ولا ذهن
كأنها في فرشها رمة *** وشعرها من حولها قطع
وقائل قال لي كم سبها *** فقلت ما في فمها سن
لو أسفرت غرورها في الدجى *** ما جسرت تبصرها الحسن

انظر ابن تغري بردي، الدليل الشافي على المنهل الصافي، ج ٢، ص ٧٧٨؛ العيني، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٥٩، ٢٦٠.

المبحث الثاني

الطبقيّة

من خلال العرض العام والذي انتقلت فيه الدراسة بين جوانب الحياة الاجتماعية التي عاشها إقليم مصر أثناء حكم دولة الأتراك المماليك الأولى فيما بين (٦٨٤ - ٧٤٨هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢م) يتضح أن مفهوم الطبقة، والبناء الطبقي كان واضحاً وناضحاً بحيث تجلّت كل معانيه. فالطبقة تشير إلى الرتبة أو المكانة التي تحدد قيمة حاملها وتمنحه صفات وتميظه عن غيره سياسياً. أما مفهوم الطبقة اجتماعياً: فهي تعني مجموعة من الأشخاص الذين يشتركون في المكانة أو الوظيفة الواحدة، أو في نمط الحياة الذي يعطيهم حقاً في الدفاع عن أصل فكرة التكوين التي تجمعهم، وأصحاب الطبقة الواحدة ويمرور الوقت ينشأ بينهم تطابق في المصالح وأنماط السلوك، والأخلاق، فتصبح لهم سمات وصفات واحدة لهذا يكون من الضروري والطبيعي أن ينقسم المجتمع إلى طبقات على حسب المراتب والمستويات^(١). وبفعل بعض العوامل والتي منها العسكرية - دولة المماليك دولة عسكرية - فهذا العامل يعتبر عامل تكوين انطلقت منه الجماعة الواحدة لكي تحقق مكاسب مادية ومعنوية على حساب البقية، ومن بين العوامل الأخرى أيضاً العامل الديني فهو مهم وقد اشتمل على مستويين، المستوى الأول: يمثل ما قام به المماليك من استغلال وجودهم كقوة عسكرية فرضت سيطرتها على الحجاز وأصبح السلطان خادماً الحرميين الشريفين مالك رقاب الأمم حاكم الأرض في الطول والعرض، وقسيم أمير المؤمنين^(٢).

كما تم إحياء الخلافة تحت ظل السلطان فلم يكن للخليفة دور يذكر فهو شكلاً لا قوة له، والسلطان مكانة وفعل. إذاً فالمماليك مثلوا السلطة بشكلها المادي بحكم امتلاكهم القوة، أما المستوى الثاني: فهي السياسة غير الواضحة بالنسبة للطوائف الدينية في المجتمع مما جعل كل تلك الطوائف تجمعت حول دينها ولم تنصهر ضمن إطار المجتمع الواحد،

(١) رجب برديوس، القاموس السياسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، سرت، الجماهيرية، ١٤٢٥م، ص ١٣٤.

(٢) غرس الدين الظاهري، المصدر السابق، ص ٦٦، المعني، عقد الجهان، ج ٢، ص ١٤٨.

ومن الأسباب التي جعلت المجتمع يوصف بالطبقية أيضاً: احتكار المعرفة من قبل طبقة واحدة، وهذا العامل ساعد أرباب القلم كثيراً في تكوين طبقتهم، فالعلماء لهم سلطان الدين والقررة الروحية^(١)، أما بقية الأسباب والتي منها الاقتصادية فإن تكوين الثروات كان حكراً على التجار الذين قدموا دعماً غير محدود للسلطان والسلطة، ما جعل منهم قوة اقتصادية دافعة للدولة، ومحرومة من المشاركة الفعلية في السلطة. إن هذا القول وتلك المعطيات بالضرورة تقود إلى صراع طبقي بين ذلك النسيج الاجتماعي غير المتجانس في الأصل، ولكن ما يتقص أهل تلك الفترة هو ما يسمى بالرعي الطبقي، والذي تتحمل مسؤوليته الطبقة الحاكمة، فقد حاولت إخفاء طبيعة ذلك الصراع، وخلقت مبررات لذلك فقد لجأ المهاليك كطبقة لمبررات دينية، في كونهم أنقذوا العالم الإسلامي من أخطار عدة، وأن الله أعاد بهم شمل هذه الأمة بإحياء خلافتها، وإلى غير ذلك من المبررات التي تبرر وجودهم في السلطة .

لقد عرفت الطبقة حديثاً: بأنها مجموعة من الناس ذات علاقة وثيقة، ومتعددة الأطراف، والطبقة الواحدة تمثل المركز الأساسي في عملية الإنتاج الاجتماعي، ولهذا تأثير قوي في سير الأحداث، والتكوين العام للطبقة يكون عادة تلقائياً وطبيعياً، وغير مصطنع، وهذا يضفي عليها نوعاً من التنظيم، على شكل مستويات ومراتب، سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وفكرياً... إلخ، وهذه المراتب والمستويات تخلق صراعاً طبقياً طبيعياً، وحتى أن لم يكن واضحاً فإن مظاهره وآثاره تظهر بوضوح مع مرور الوقت، فالصراع ليس رغبة ذاتية أو فكرة للدعاية أو موقفاً عدائياً أو تأمرياً من جانب طبقة واحدة، ولكنه ظاهرة اجتماعية موضوعية^(٢).

وبالرغم من أن الاختلاف واضح بين ما كان يمثل الوضع الطبقي المملوكي، وبين ما تعنيه الطبقة حديثاً، إلا أن ذلك الوضع خلق طبقة مسحوقة من العوام كان يقع عليها عبء عملية الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي بمفهومين مختلفين، كما أن الوجود المملوكي

(١) الظاهري، المصدر نفسه، ص ٩١ : محمد أبو زهرة، ابن تيمية، دار الثقافة العربية، مصر، (د. ت)، ص ١٥٢ .

(٢) عبد الوهاب الكيالي، كامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مطبعة المتوسط، بيروت، لبنان، ١٩٧٤ م، ص ٣٦١ .

الطبقي خلق استثناءً سياسياً أوجدته الضرورة السياسية للمنطقة بشكل عام، وهذا النظام وبالرغم من وجوده كواقع سياسي إلا أنه في بداية الأمر لم يكن يمثل الطبقة في طورها الاجتماعي والمتكاثرة بشكل طبيعي، فقد كان وضعها مصطنعاً مجلوباً بفلسى عن طريق التدفق المستمر للرفيق عبر فترات طويلة، وبمرور الوقت أخذت شكلاً شبه طبيعي عن طريق التناسل والتكاثر من داخل الطبقة الواحدة، وهذا لم يمنع المالك الصفة الاجتماعية الكاملة ما جعل الخلل يكمن أساساً في البناء الاجتماعي وخلق طبقة كواقع .

آثار الطبقيّة على المجتمع

لقد أفرز النظام الطبقي الذي عاش فيه الإقليم أثناء وجود الأتراك المماليك الأولى في مصر عدداً كبيراً من الآثار، والتي حاولت الدراسة الوقوف عليها، وتقديرها من خلال النماذج التي تم عرضها وتناولها بالبحث فيما سبق حيث شملت الإقليم وسكانه، والطبقات التي شكلت النسيج الاجتماعي فيه، وأهم عاداتها وتقاليدها وأنماط وسلوك حياتها، وهنا يقود الدراسة لوضع تصور عام للآثار المترتبة عن تلك الطبقة، وهي كالآتي:

١ - إن النظام الطبقي الذي أوجده المماليك في إقليم مصر كان يقوم على أساس حكمهم المطلق والمباشر، عن طريق السلطان، الذي حل محل الخليفة، والخليفة من صنع السلطان، فهو من عينه ونصبه في وظيفة عامة للمسلمين^(١)، وتلك مرحلة لم تكن موجودة فهي تعبر عن التقدم المرحلي في نوعية وخصوصية من يحكم. فالحاكم لم يعد يعبر عن الأصل الشريف، ولا المكانة الرفيعة، وإنما أصبح الحاكم يمثل القوة، والقدرة حتى أن كان مجلوباً أو دخيلاً، وهذا أدى إلى وجود سلطان وأجهزة تابعة له تسخر كل الإمكانيات من أجل بقائها واستمرارها، غير عابئة بالمجتمع، وإذا كانت طبقة المماليك قد جلبت أصلاً لتأدية الحروب والخدمات المختلفة عن أسيادهم وسكان الإقليم، فإن هذا المفهوم تغير، فالنيابة لم تعد مقصورة على تأدية الخدمات فقط وإنما تعدت ذلك فوصلت إلى الحكم وهذه مرحلة لها ما بعدها .

(١) العريفي، عقد الجمان، ج ١، ص ٢٩٣ .

لقد غيّبت حياة المجتمع والناس، وتحكم الماليك في البلاد والعباد، ولم تكن رؤيتهم واحدة فالفرقة والصراعات بينهم أدت إلى أن المتخاصمين عاثوا في البلاد فساداً فلم يراعوا حرمة ودخلوا في صدام مع بعضهم البعض، كما تهرشوا بالقضاة والمحترسين وأعيان التجار، وألزمهم بدفع أموال جزية دون وجهه حق^(١). ويضاف إلى ذلك أن أموال وعائدات الضرائب دفعت كأجور وأعطيات للماليك من قبل السلطان حتى يأمن جانبهم، مما جعل نفقة بعض السلاطين تصل إلى ألف ألف وخمسة آلاف دينار^(٢)، وهي نفقة كبيرة لم تصرف من قبل، وأن دلت على شيء فإنها تدل على مقدار ما دفع من ضرائب، وما أنفق على الماليك لكسب ولائهم.

٢ - إن حركة الصراعات التي خلقها احتكاك الماليك بين بعضهم البعض بسبب السلطة أدى إلى عدم الاستقرار السياسي، فالماليك من حيث الأصل واحد ولم يكن هناك فرق كبير يقدم أحدهم عن الآخر ما جعل السلطة تتول لأقواهم، وأكثرهم ذكاء أو أسرعهم فتكاً بالسلطان القائم، وهذا الأمر كان معتاداً وطبيعياً، فخلق نوعاً من المنافسة والطموح حول الزعامة والسلطنة. فالباب كان مفتوحاً أمام الجميع وهذا جعل البلاد دائمة الاحتضالات بموت سلطان وتولي آخر. كما خلق هذا الوضع عدم استقرار اقتصادي، حيث أدت تلك الصراعات إلى ارتفاع الأسعار بشكل تصاعدي، ما جعل المجاعات والفوضى تحل، وهذا دفع الكثيرين لامتهان مهنة قطع الطرق، كما أن نظام الإقطاع والذي اتبعته الدولة أثر بشكل سلبي على المزارعين الذين تركوا أراضيهم نتيجة المعاملة القاسية، وإهمال الماليك المكلفين بالإقطاع وتغييرهم بشكل مستمر وبسبب إلزامهم بالبقاء في أراضيهم التي لم تعد توفر لهم المعاش^(٣). ويضاف إلى ذلك كثرة المكوس والضرائب بدون وجه حق^(٤) وهذا الوضع أزهق السكان وجعلهم يلجئون إلى المدن التي ضاقت بهم، فانتشرت عادة قطع الطريق والسرقة

(١) ابن إياس، بائع الزهور، ج ١، ق ٢، ص ١٩١ - ١٩٣ .

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ١٩٦ .

(٣) السبكي، المصدر السابق، ص ٣٤ ابن إياس، بائع الزهور، ج ١، ق ٢، ص ٢٤٠ .

(٤) السبكي، المصدر السابق، ص ٢٧ - ٢٨ .

والنهب، وأصبحت من العادات غير الصحية في تلك الفترة، كما وضع المماليك سيوفهم في رقاب العوام، وقتلوا منهم أعدادا لا تحصى، والأمثلة كثيرة أشهرها أحداث سنة (٧٨١هـ / ١٣٧٩م)^(١).

٣ - لقد زاد المماليك بحكم وجودهم في السلطة وبسبب عدم معرفتهم بفنون السياسة الفارقة بين المسلمين وأهل اللمة من خلال اتباعهم لسياسة التفريق الواضحة في نوعية الملابس، وعدم السماح لهم بركوب الخيل، وعدم الجلوس عند مرور مسلم، وعدم بناء حائط أعلى من بناء المسلم، ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقد قام المماليك بضرب أعناق جماعات كبيرة من النصاري رجال ونساء دون تفریق^(٢). كما أن هذه السياسة أثرت في العامة ما جعلهم يقومون بهدم الكنائس بشكل مستمر، ويسوق الأذوي في هذا الشأن: أن العامة بقيادة بعض الفقهاء والقضاة هدموا في مرة واحدة أكثر من ثلاث عشرة كنيسة^(٣)، وبالرغم من سهولة ذلك الإجراء إلا أن آثاره يمكن إضافتها إلى نوعية الصراع الديني بين الطوائف التي استمرت لفترات طويلة وإن لم يقل إنها مستمرة إلى الوقت الحاضر.

٤ - ومن الآثار الخطيرة التي تربت على الوجود المملوكي، السلبية التي ظهر عليها المجتمع فلم يعبر عن رفضه، ولم يأتي بأي حركة تدل على رفض ذلك الوجود، بل بالعكس فقد دفع العامة من الفقراء، والخاصة من التجار وأرباب القلم الضرائب في كل الأوقات بمناسبة أو بدون مناسبة، وهذا الوضع جعل من أي حركة لا تفسر على أساس حركة خلاص من واقع ظالم وإنما فسرت على أنها خروج عن السلطان، والدليل ما قدمت حركات العربان، وكيف أباد السلاطين جموعهم، وكيف سبوا نسايتهم، حكمهم في ذلك حكم الفرنجة والصلبيين. وخير دليل على ذلك ما فعله السلطان المنصور على بن الأشرف شعبان سنة

(١) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ٢، ابن إياس، بدائع الزهور، ص ٢٤٠.

(٢) ابن النقاش، المصدر السابق، ص ٩٩ - ١٠٠، ابن إياس، المصدر السابق، ص ٢٥٠.

(٣) الأذوي، المصدر السابق، ص ٣٢٥.

(٧٨٢هـ / ١٣٨٠م) عندما قتل من العربان ما يزيد عن ألفين وسبى نساءهم وأبناءهم^(١)، فاستحق بذلك أن تزين له القاهرة احتفالاً بنصره^(٢).

٥ - انتشار الخرافات والبدع ، وتضخيم زيارة القبور ، فقد شجع الأتراك المماليك على انتشار تلك الأمور بتقريب أهل بعض الطرق الصوفية ، وتم صرف أموال كثيرة عليهم كما تم بناء الدور الخاصة لهم وزودوهم بالطعام والملابس ، ما جعل كثيراً من العامة يدخلونها ويقيمون فيها بحكم توفر الأكل والشرب والراحة وأكل الخشيش ، كما صرف السلاطين معاشات للمشائخ وكبار تلك الطوائف تصرف لهم في كل شهر^(٣).

(١) لقد اعتبر العربان خارجين عن إرادة السلطان من اللحظة الأولى التي حكم فيها المماليك البلاد ، فحاربهم السلاطين بكل قوة وخصوصاً عندما عبروا عن ذلك الخروج بأنه أنفة من سلطنة المماليك الأتراك . وإن العربان أحق بالملك من المماليك وفي ذلك بذرة خروج ورفض لوجود الأتراك في الحكم أصلاً ، وربما يستخدم هذا القول على أساس إنه أول دعوة لرفض وجود دخلاء يحكمون البلاد والعباد ، ولكن الظروف والإمكانات لم تساعد العربان ولم تكن فكرة الرفض والمقاومة ناضجة بدرجة تجعل منها حركة مقاومة ترفض وجود دخلاء ، وتكون مؤهلة لكي تتولى الحكم بدلاً منهم ، ولكن الواقع الذي وجد أثناء تلك الفترة أن حركة العربان لم تتوقف طوال عصر الأتراك المماليك ، فالبداية كانت مع الشريف حصن الدين بن ثعلب ، واستمرت من بعده إلى عهد السلطان المنصور على بن الأشرف شيمان (٧٨٢هـ / ١٣٨٠م) ، الذي وجه لهم حملة كبيرة قتل فيها عدداً كبيراً منهم كما سبى نساءهم واسترق أبناءهم ، مما جعل بعض الشعراء يذكر تلك الحادثة المروعة في قصيدة طويلة جاء فيها:

باسم الرب أبدي *** فارج لهم والكرب

وتعيد للذي حضر *** قصة الترك والعرب

حتى قال :

وقع القتل في الرجال *** وقد انتهك الحرم

حتى :

ووسات الحسدور سبوا *** قلت ميوه فهو السبب

انظر : المقرئزي ، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب ، ص ٢٨ ، ١٢٢ - ١٢٣ ؛ ابن إياس ، ملاحق الزهور ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٢٦٩ ، ٢٧١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧ - ٢٦٩ .

(٣) السبكي ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ ؛ غرس الدين الظاهري ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

إن نوعية التفكير السائد والتي شجع عليها المباليك في تلك الفترة كانت تنبئ عن التراجع الكبير في مجال العلم، والبحث، والاكتشاف، بسبب لجوء العامة والخاصة إلى التفكير الديني المخرق في الخرافة والوهم، وسيطرت عادات كثيرة تعبر عن هذا النوع من التفكير، فقد ضخمت ظاهرة زيارة القبور والتبرك بها ما جعل عملية حصر الأماكن والمشاهد التي تزار في الإقليم غير ممكنة لكثرتها^(١)، والقضية لا تكمن في كون ذلك العدد موجوداً، أو لا، ولكن المعضلة تكمن في كون المزار يعتقد أن له من الكرامات والقدرات ما يتفهم بها الأحياء، وزادت القضية في خطورتها في كونها تمس أصل العقيدة فقد عمد البعض إلى تقديس بعض الأشياء، ففي حياتهم يكون لهم أتباع وطرق، وعادات وطقوس خاصة بهم، وبعد موتهم تقام لهم الأضرحة لكي تزار قبورهم وتقدم لهم النذور وغيرها للانتفاع والتقرب من خلاصهم إلى الله، أن تلك العملية كانت موجهة من قبل الأتباع الذين ينشرون القصص والحكايات بين العامة والخاصة والتي تروي قدرة هؤلاء الخارقة والتي تفوق قدرة الإنسان العادي، مثل الصعود إلى السماء، والوصول من الإقليم إلى مكة في يوم واحد، وغيرها^(٢).

إن هذا الوضع خلق نوعاً من التهيؤ والتخضوع والقبول عند العامة والخاصة وهذا جعل المجتمع يوصف بالتفكير الساذج البسيط، المخرق في الوهم، وهذا الوضع سمح للشائعات الخرافية بالانتشار فلم تكن تلك الإشاعات للاستهلاك الوفني بل اعتقد في صحتها. واشترك السلطان والرعية في تتبعها، وفي هذا الإطار تسوق المصادر عدداً من تلك الشائعات التي ترتبت عليها أمور خطيرة، فقد أورد ابن إياس حوادث كثيرة كان أغربها قصة الحائط الذي تكلم في القاهرة، فحاوره بعض القضاة والمحتسين، ووصل خبره إلى السلطان، أما الرعية من العامة فقد اتخذوه مزاراً وقدموا له النذور من طعام وأموال وغيرها، ووصل بهم الأمر إلى درجة فتنوا به، حتى كادوا أن يعبدوه^(٣). ومن الغريب أيضاً في هذا الجانب انشغال الرأي العام في تلك الفترة ببعض القصص الخرافية التي ليس لها أساس من الصحة، فقد أشار ابن إياس في أحداث سنة (٧٧٦هـ / ١٣٧٤م)

(١) المصدر نفسه، ص ٣٦، ٤١.

(٢) الأدفوي، المصدر السابق، ص ٦٥١ محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ق ٢، ص ٢٤٥ - ٢٤٧.

إلى أن هناك فتاة تحولت إلى رجل رثم الكشف عنها والاعتراف بها ومنعت اسم محمد فصارت رجلاً فأعطي إقطاعاً واعتمد من الرجال^(١)، وغير ذلك من القصص الكثيرة والتي أشيعت ونفشت في المجتمع مما أفضت مضاجع السلطان، والقضاة والرعية على حد السواء. وهذا الوضع يؤكد مسألة الإغراق وبداية الانحطاط الفكري.

٦. ومن بين الآثار أيضاً والتي يجب أن تذكر هي أن الطبقة الحاكمة لم تكن تعمل بنصوص الشرع الإسلامي الشريف، ما ترتب عليه ظهور الظواهر والأمراض الاجتماعية السيئة حيث انتشرت وتجدرت في المجتمع، وأصبح من الصعب القضاء عليها، ومن تلك الآثار: ظاهرة الرشوة البراطيل، فقد ارتشى أغلب موظفي الدولة، وصارت المناصب تباع وتشترى^(٢)، حتى وُجد الأمر إلى غير أهله، ما جعل الفساد يعم والفتاوى الدنيئة تصدر حسب طلب الأمراء ترضية لهم وتحليلاً وتسهيلاً لهم، وهذا أدى إلى إباحة المحذورات، والدليل تحليل أكل لحم الخيول وشرب الخمر وغيرها^(٣).

٧. ومن الآثار الخطيرة أيضاً التي عززها حكم الأتراك المماليك في تلك الفترة، انتشار ظاهرة حب الذكور والشغف بهم، وصرف الأموال عليهم بشكل لا يوصف من قبل بعض السلاطين والأمراء^(٤)، وهذه الظاهرة دون شك هادمة للمجتمعات، بحكم أنها تمس الحياة الأسرية وتهدد وجودها، فهو مرض اجتماعي منهي عنه ومحرم في الشرع الإسلامي ولكن بعض المماليك مارسوها بشكل كبير مما جعل منها ظاهرة عامة لا ينبغي السكوت عنها، لهذا حاول البعض الآخر من السلاطين محاربتها، خصوصاً بعد انتشارها بين طوائف الصوفية، وهذا أدى إلى منع وتحريم دخول الصبيان المرد إلى أماكن الصوفية^(٥).

(١) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٢) السبكي، المصدر السابق، ص ١٨، ٧١-٧٢؛ المقرئ، إغاثة الأمة، ص ٣٦-٣٢، ٢٨.

(٣) السبكي، المصدر السابق، ١٠٢.

(٤) المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٣٨٦-٣٨٧؛ العيني، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٠٥، ج ٣، ص ١٧٦.

(٥) الأذفوي، المصدر السابق، ص ٥٨٤؛ قاسم عبده قاسم، ماهية الحروب الصليبية، ص ٢٠٦.

لم تكن تلك الظاهرة الوحيدة التي حسبت على الأمراض الاجتماعية ، وإنما وجدت ظواهر أشد خطورة ساهمت فيها الدولة ككيان مملوكي حاكم ، فقد تم تنظيم ظاهرة الدعارة ، التي تمارسها الخواطي من النساء ، حيث تم اعتماد نظام الضمان وهم بمثابة النقباء ، من النساء والرجال ، مهمتهم تسجيل أصحاب تلك المهنة ومعرفتهم ثم يقوم بمارسوها بدفع الضريبة المقررة للضامن ممثل الدولة فيسمح له بمباشرة عمله ، وهذه العملية جعلت من تلك المهنة مسموحاً بها تمارس في حانات خاصة وحارات معروفة ، ولكي تحصل تلك المرأة على مقدار الضريبة المقررة يجعلها تتعرض للرجال في الطرقات من أجل ذلك^(١).

إن هذه الظاهرة أثرت سلباً على الأسرة ، وعلى عملية الزواج ، وبالتالي على المجتمع ، وهي كظاهرة أثرت أيضاً على وجود النساء في المجتمع أصلاً ، وبالرغم من أن الدولة شجعت هذا النشاط إلا أن نتائجها حسبت على النساء ، على أساس أنهن مرتكبات تلك المعصية ، وطغت تلك الصورة القائمة على وضع المرأة الحقيقي ، وهذا دفع بالمصادر إلى ذكر تلك الأحداث ، وربطها بصورة المرأة فصارت النساء مصدراً لكل حالات الغش والحيانة والدعارة ، فقد ذكرت بعض المصادر في هذا الشأن ، أن امرأة قاتت بالزواج من رجلين في وقت واحد وعندما علم بها عوقبت على مرأى ومسمع كل الناس حتى تكون عبرة للنساء الأخريات^(٢)، كما أثرت تلك العملية على خروج النساء وصرن مقيدات إلى درجة كبيرة جداً ، على عكس ممارسات تلك المهنة ، واللاتي يبدو أنهن كثيرات ، فقد أسأن إلى المظهر العام ، مما دفع ببعض العلماء للتنبيه على تلك الظاهرة ، وخصوصاً للمكاريين الذين يزجرون الدواب للناس كوسيلة مواصلات ، فقد أغرتهم المبالغ والأجور العالية التي تعطونها لهم تلك النساء ، ومنعوا من اصطحاب النساء إلى الأماكن الخالية من الناس^(٣) . وعلى الرغم من تلك الدعوات المطالبة بمحاربة تلك الظاهرة من قبل العلماء وبعض السلاطين إلا أن استمرارها كان حقيقة لا يمكن إنكارها ، ووجودها في المجتمع

(١) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٤٣ ، ١٦٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥٤ .

(٣) السبكي ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

يعطي إشارة واضحة عن انتشار التفسخ الاجتماعي، والعادات السيئة، فقد رافق تلك الظاهرة أيضاً انتشار واسع لتناول الخشيش وشرب الخمر، وهي عادات أصبحت متوطنة وتمارس في المجتمع. وفي نفس الوقت تعطي مؤشرات واضحة على الإخفاق السياسي للمماليك كحكام، بالرغم من نجاحهم الباهر في السياسة الخارجية وصددهم لكل الغارات وتحريرهم لكل الأراضي التي كان يسيطر عليها الفرنجة.

٨ . لقد عبر النظام السياسي العسكري المملوكي، عن النظام الطبقي الاجتماعي، فوصول هؤلاء - الرقيق - إلى الحكم كان يعني وصول طبقة جلبت أساساً لتأدية الخدمات، فبسبب تفاعل المجتمع العربي الإسلامي ودرجة الضعف التي وصل إليها أنتج قيادة سياسية دخيلة، ثم تربيتها وتدجينها لغرض الحماية، ولم يكن إعدادها من منطلق تسليمها القيادة ولكن الظروف قادت المنطقة إلى تلك النتائج، مما أدى إلى تولي هؤلاء الحكم فكانت النتيجة والمحصلة نجاحاً عسكرياً باهراً وفشلاً اجتماعياً كبيراً، فقد قضى هؤلاء على ما تبقى من رمز الخلافة والخليفة .

إن الحاجة كانت ملحة لقيام تلك الخلافة بعد سقوطها في بغداد سنة (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م) كخطأ شرعي للمماليك، فهم أصحاب الفضل في ذلك الإحياء، وهذا أعطاهم الشرعية في اختيار الخليفة، وخلمه في الوقت الذي يريدون، بل وصل الأمر لدرجة أن الأمراء تناولوا عليه ووصفوه بصفات فاحشة، كما قرر بعضهم نفي الخليفة إلى قوص سنة (٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)^(١)، وهذا يعبر عن السلطة المطلقة للمماليك، وبالرغم من أن هذا القول يتحدث عن الوضع السياسي إلا أن الهدف العام هو إظهار نوعية الطبقة التي تحكم، فالتسليم بكونهم حكاماً نتج عنه خلل اجتماعي كبير، في كونهم رقيقاً أصلاً، وفي كونهم من مناطق تختلف في العادات والتقاليد عن الإقليم الذي حكموه. والتباين في العادات والتقاليد والتربية، وغيرها جعل منهم طبقة تتأني بنفسها عن المجتمع ولا تتعامل معه إلا في إطار السيطرة، وهذا خلق مشاكل كبيرة جداً منها أن أغلبهم كان لا يجيد العربية، مغلق اللسان، فوسيلة التفاهم بينهم وبين الرعية كانت موقوفة على المترجم^(٢). كما أن ظاهرة

(١) ابن إياس، المصدر السابق، ج ١، ق ٢، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٢) محيي الدين بن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٨٥؛ النويري، المصدر السابق، ج ٣٠، ص ٢٩٤؛

ابن إياس، المصدر السابق، ج ١، ق ٢، ص ٢٧٨، ٥٩ .

الماليك تطورت ولم يعد الماليك يربون في الإقليم وإنما أصبح جلب الرقيق يقتصر على كبار السن الأجلاب أو الجلبان^(١)، وهذه الخطوة رفعت عنهم الصفة الاجتماعية التي كانت تلصق بهم في كونهم يربون في بلاد إسلامية، فأعداد الجلبان الكبيرة كانت دون شك تحوي أعداداً كبيرة من المغامرين والباحثين عن المال والثروة باعروا أنفسهم كرقيق من أجل الاستفادة اللاحقة في الإقليم، وهذا خلق مشاكل كبيرة في كونهم أصبحوا عتاة وقساء لا يحترمون السكان، وهذا ما يفسر عدم احترامهم للشرع الإسلامي أصلاً.

٩ - ومن الآثار المترتبة على وجود الأتراك الماليك اعتمادهم الإفتاء على المذاهب الأربعة^(٢) بالنسبة للمسلمين فقد خلق ذلك إرباكاً وسبب تساهلاً كبيراً وتجاوزاً لكثير من الأمور الدينية، فقد اعتمد الناس على اتباع الأسهل وخصوصاً عند ارتكاب المعاصي مثل شرب الخمر وأكل لحم الخنزير ولحم الخيل^(٣) وغيرها .

أن الفترة التي عاشها الإقليم تحت حكم دولة الأتراك الماليك الأولى في الفترة الواقعة بين (٦٤٨ - ٧٨٤ هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢ م) تعبر عن حكم الطبقة العسكرية الإقطاعية المتحكمة في الإقليم والمستعينة بأرباب القلم وأصحاب الثروة، فهي نتاج تقدم مرحلي جاء استجابة لظروف العالم الإسلامي الخارجية، فانعكس ذلك على الوضع الداخلي الذي كان يزرع تحت الطبقة فكون اتجاهاته وعلاقاته على ذلك الأساس، وما هذه الدراسة إلا مجرد وقفة من ضمن وقفات، حاول الباحث من خلالها عرض بعض المسائل التي رأي ضرورة طرحها وتسليط الضوء عليها، باعتبارها جزءاً مهماً من تاريخ أمة، فهي مرحلة مفصلية، وهي بداية النكبات والتراجع بالنسبة لتلك الأمة، فحكم الماليك الغرباء ما هو إلا مرحلة من مراحل التدخل الخارجي الذي غيبت فيه الأمة وحياة المجتمع العربي الإسلامي.

(١) المقرئزي، الذهب المبيوك، ص ١٤٨.

(٢) النويري، المصدر السابق، ج ٣٠، ص ١١٧.

(٣) السبكي، المصدر السابق، ص ١٠٢ - ١٠٣.

الخاتمة

إن قضية الخوض في المسائل الاجتماعية قضية جد مهمة، ولكنها دون شك تحتاج إلى كم هائل من المصادر والمراجع المتنوعة بحكم اشتغالها على نواحي حياتية يصعب دراستها لكونها دراسات اجتماعية إنسانية صادرة عن البشر، وما يزيد صعوبتها هو كونها أحداثاً من الماضي نقلها بشر أيضاً. ولكنهم لم يصنعوها، وإنما نقلوها، فهي مجرد أحداث تداخلت فيها بينها فأفرزت ذلك الزخم من العادات والتقاليد والسلوك والأنماط ودرستها عن بعد أي من عصر إلى عصر يجعل منها مجرد محاولة استقراء واستجلاء حقيقة الماضي البعيد، ومهما يكن من أمر ذلك الماضي، فإن هذه الدراسة وهي تقف أمام خط النهاية تعرض مجموعة من النتائج والتي جاءت كمحصلة نهائية لما تم عرضه، نجلها إجمالاً ونقدمها في إطار نقاط وهي على النحو التالي :

١ - إن مسمى مصر لم يكن يطلق على كل الإقليم، وإنما كان يطلق على مدينة معينها. وبالرغم من بساطة هذا القول وبديهيته إلا أن عدداً من المؤرخين المحدثين وقعوا في الخلط فقد قدموا أعمالاً تاريخية تتحدث عن المجتمع العربي الإسلامي في إقليم مصر بشكل عام وجاءت عناوين دراساتهم تحمل مسمى مصر ومجتمع المصريين، وفي هذا خلل كبير، بسبب عدم وجود هذا التفريق أصلاً وتلك الإقليمية عبر مراحل التاريخ الإسلامي، فلم يكن هناك ما يسمى بالمجتمع المصري، أو العراقي... إلخ، وإنما وجد مجتمع عربي إسلامي والخصوصية أوجدتها المكان فحياة المجتمع العربي الإسلامي في إقليم مصر تختلف عن الحياة في أي إقليم آخر وبالعكس. ويضاف إلى ذلك أن الإطار السياسي الذي كان يضم كل الأقاليم الإسلامية واحد. إذاً الاختلاف والخصوصية فرضها المكان ولم تفرضها عروق بشرية، أو مساحات إقليمية محددة .

٢ - أوضح الكتاب أن المجتمع العربي الإسلامي في مصر لم يكن مغلقاً، كما حاول البعض إظهاره ، فهو مجتمع عاصمة الدولة العربية الإسلامية. والتدفق البشري والهجرات لم تتوقف، ولم تقتصر تلك الهجرات على العرب وحدهم، بل دخلت أجناس كثيرة إلى المجتمع ، الأمر الذي جعل عملية الامتزاج والتداخل تظراً بين كل العناصر، ولم يتوقف بناء المجتمع على عنصر معين بل شاركت كل العناصر

في بنائه بحيث كانت كل العناصر مؤثرة ومتأثرة، وذلك التداخل أدى إلى وصول طبقة المماليك الرقيق إلى الحكم، وهذا يعبر عن كثرة العناصر، وعن عدم وجود أي نوع من الخصوصية عند أي عنصر من العناصر التي عاشت في الإقليم .

٣ - وصول الأتراك المماليك إلى الحكم قدم نموذجاً حقيقياً عن البناء الطبقي الصارخ الذي كان موجوداً، وهو يعبر في نفس الوقت عن مدى التسامح والتعايش الذي أظهره أبناء الإقليم من حيث قبولهم بذلك الانقلاب في الصفات في كون الأرقاء يصبحون حكاماً، وإن كان هذا القول مرقوضاً عند الأعراب البدو وعبروا عنه بالخروج عن السلطان إلا أن الأغلبية من أبناء المجتمع عاشوا في ظل ذلك الوضع .

٤ - إن وصول الأتراك المماليك إلى الحكم كطبقة في الظروف التي تحدثت عنها الدراسة ، ومن أماكن مختلفة من العالم ، جعلت هذه الطبقة تنطوي على نفسها إلى حد بعيد ، وتعامل مع الطبقات الأخرى ، ينوع من القسوة والجدية ، حتى تضمن لنفسها الاستمرار والبقاء في الحكم ، ولهذا أوجدت من حولها ترتيباً طبقياً، بني عليه المجتمع ، وهذا الترتيب الطبقي خضع لعملية التقرب والبعد عن الطبقة الحاكمة ، كما أنه كان يقاس من زاوية تبادل المنافع والمزايا الاقتصادية ، وهذا يلاحظ من خلال العلاقات التي ارتبطت بها طبقة التجار بالمماليك ، فهي تقاس من جانب المردود المادي ، وما وفره التجار من حركة اقتصادية للدولة ، كما تقاس درجة التقرب والبعد تلك بالنسبة لأرباب القلم من القضاة الفقهاء ، والعلماء . فهم الجهاز الوظيفي الذي سير الدولة ، وكان حلقة الوصل بين السلطان والرعية ، فهم بمثابة وسائل إعلام الحكام فقد استخدموا المنابر ، والمساجد ، والمدارس ، والأسواق ، وغيرها للدعاء للسلطان بدوام النصر والعزة ، كما قدموا الدين في الإطار الذي يريده السلطان ، وأوجدوا الفتاوى التي تحلل الحرام وتحرم الحلال ، وهنا يجب التذكير أن هناك من العلماء من عارض وحاول الجهر بآرائه ولكنهم قلة ، فتمرضوا للسجن ، والاعتقال والنفي ، أما بقية الطبقات والطوائف والعناصر الأخرى فإنها كانت من الرعية التي تنتج وتدفع الضرائب والمكوس وتعرض للمصادرات والتنكيل والقتل والاسترقاق مثل الأعراب البدو ، وأهل الذمة .

٥ - النظام الماليكي نظام اجتماعي غير طبيعي أوجدته الضرورة الخدمية والعسكرية، فقد خضع الممالك لعملية (التدجين) والتربية الموجهة ، وهذا النظام فرضه الوضع السياسي القائم حيث كان يحتم على الساسة ضرورة اتباعه من أجل استئثار الممالك ، وهذا أدى في النهاية إلى تطور هذا النظام بحيث اقتصر جلب الممالك على الكبار في السن الجاهزين لحمل السلاح ، فحمل هؤلاء معهم عادات وتقاليد ولغات شعوبهم ، وهذا فرض أنماطاً حضارية مختلفة على المجتمع العربي الإسلامي . فقد سجلت تجاوزات على أعداد كبيرة من الممالك ، كما أظهر هؤلاء عدم احترامهم للشرع الإسلامي ، وشجع بعضهم الآخر على الدروشة والشعوذة وزيارة الأضرحة والقبور ، مما جعل خصوصية التفكير الإسلامي تنحرف وتعلن عن بداية الانحطاط الفكري .

٦ - لقد أدى التفاوت المادي وتمركز القوة والمال في يد الطبقة الحاكمة إلى اختلال الموازين وخصوصاً الاجتماعية ، بحيث أصبح المال والغنى يمثلان الانتماء إلى الطبقة الحاكمة والفقير يمثل الانتماء إلى العامة الذين نظر إليهم على أساس أنهم أوباش ، وسوقة وعوام ، ولم يكن لديهم أي تقدير أو احترام من قبل السلطان ومن يتبعه ، وهذا التفاوت هو الأساس والجوهر والحد الفاصل الذي كان يفصل بين الطبقات في المجتمع . كما أوضحت الدراسة أن العادات والتقاليد الخاصة بنوعية المأكّل ، والملابس وغيرها ، نشأت لدى كل طبقة على حدة ، وهي في الأساس مرتبطة بالمستوى المادي ، لهذا تفاوت مقدار الصرف والبدخ والإسراف من طبقة لأخرى ، وصولاً إلى الحاجة والفاقة والعوز عند أقل الطبقات مردوداً .

٧ - لقد وقف المؤلف عند سياسة التفریق التي انتهجتها الطبقة الحاكمة مع الطوائف الدينية الموجودة في المجتمع ، ولكن ذلك التفریق لم يكن منتهجاً من قبل الممالك وحدهم وإنما كان بدافع من قبل كل شرائح المجتمع ، والسبب يعود إلى المستوى الاقتصادي المتميز الذي تمتع به أهل الذمة ، كما أن تبوأهم أرفع المناصب في الدولة أثار حفيظة بقية المجتمع ، مما أدى إلى الضغط على السلاطين لكي تسلب من هؤلاء تلك المزايا ، ونجح ذلك الضغط العام فكانت النتيجة طرد أهل الذمة من الوظائف الديوانية ، وتقييدهم ببعض المطالبات الجائرة ، والتي نحسب على سياسة الاضطهاد ، وبالرغم من ذلك لم تكن تلك الإجراءات دائمة الحدوث ،

وإنما كانت وقتية سرعان ما تزول عندما تهدأ الأمور ، وربما كانت تلك السياسة مدفوعة بنوع من الرد والتوتر العام الذي عاشته المنطقة وخصوصاً في عملية سحب الدولة مع الفرنجة والصليبيين .

٨ - استنثار الطبقة الحاكمة بكل الامتيازات السياسية والاقتصادية ، جعلها تفرض نسقاً اجتماعياً أسس على المرتبة - أسياد ، وأتباع . وهذا النمط ، دفع بأعداد من أبناء الطبقات الدنيا لترك أدوارهم التي كانوا يؤدونها ، ولجأوا إلى المدن التي اكتظت وازدحمت بساكنيها ، وهذا خلق طبقة أخرى من الفقراء والعاطلين عن العمل فكانت النتيجة والمحصلة انتشار ظاهرة الخرافيش ، والزعر ، التي كانت غير مرغوب فيها بالرغم من استخدامها من قبل بعض السلاطين وخصوصاً عندما يريدون تصفية بعض الحسابات مع خصومهم .

٩ - إن تلك الأوضاع والسلبيات والممارسات التي مارسها المماليك كحكام أثر على الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية ، وكأنها جاءت كنتائج عكسية ، فقد اعتبرها سكان الإقليم وكأنها لحظات هروب من الواقع المعاش ، فقد ضخمت تلك المناسبات ، ومارس خلالها المحتفلون شتى أنواع الفرح والسرور مما جعلها تخرج عن المعتاد ، وتنشأ خلالها عادات اجتماعية سلبية وصلت إلى درجة العبث واللهو والمجون ، كما أن المماليك استغلوا أحسن استغلال قصارت تلك المناسبات مجرد عروض عسكرية للمواكب والملابس وإظهاراً للقوة والسطوة التي تتمتع بها المماليك ، وما يضاف هنا أيضاً: أن تلك الاحتفالات والمناسبات لم تكن الذكرى نفسها وإنما تنظر إليها على أساس أنها كيف من الترفيه ، وكس من الطعام ، لهذا لم تكن مسألة نوعية الاحتفال ينظر إليها ، حيث تداخلت احتفالات المسلمين مع أهل الذمة ، والعكس صحيح .

١٠ - أما وسائل الترفيه فيما هي إلا انعكاس لحياة الترف والبذخ الذي عاش فيه المماليك فقد ضمنت الفرجة للعامة دون المشاركة ، لأن تلك الوسائل ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالحياة العسكرية المملوكية ، كما أن البعض حاول تسخير تلك الوسائل لغرض النقد الاجتماعي للممارسات الخاطئة والتي كانت في المجتمع ، ولكنها لم تجد الأذان الصاغية بحكم تعذر تلك السلبيات في المجتمع .

١١ - أظهر المؤلف أن للمرأة دوراً محورياً في المجتمع، ثم التركيز عليه مع قيام الدولة، ولكن ذلك الدور أخذ ينحو كلياً تأكيد وجود المالك في الحكم، وما زاد الأمر سوءاً تحامل المصادر على النساء وخصوصاً نساء العامة التي أُلصقت بهن التهم والشائعات، الأمر الذي دفع الدولة لمعاقبة النساء بالسجن والإعدام مثلهن مثل الرجال وعلى العكس من ذلك بالنسبة لنساء الطبقة الحاكمة اللاتي نظر إليهن نظرة إجلال وتقدير .

١٢ - أثرت ظاهرة كثرة الجوارى سلباً على الحياة الاجتماعية ، فقد وصلن إلى مراتب لم تصل إليها الحرائر ، وحلن محلهن كزوجات وأمهات .

١٣ - أما ما يتعلق بالآثار المترتبة على الطبقية، فهي كثيرة أهمها سيطرة السلطان والأمراء على السلطة في الإقليم بشكل مطلق ولم يراعوا حرمة الخليفة، والرعية، وتلك السيطرة ترتب عنها صراع مستمر حول من يتزعمهم، وهذا خلق آثاراً سلبية كثيرة، كما أن عدم معرفة المالك بالسياسة أدى إلى زيادة الضغط على الطوائف الدينية مما زاد الهوة بين تلك الطوائف وبين المسلمين، كما ساعد هذا النظام على انتشار الخرافات والبدع وهذه العملية أثرت على نوعية التفكير السائد في تلك الفترة. كما ساعد هذا النظام أيضاً على انتشار الأمراض الاجتماعية الخطيرة، مثل الرشوة، والزنا، واللواط، وشرب الخمر وغيرها .

وأخيراً فإن هذا الكتاب وفي محاولة جادة منه لعرض بعض القضايا الاجتماعية ذات المنشأ السياسي، يرى ويوصي بضرورة تحديد المفاهيم وإعادة استقراء التاريخ بشكل أكثر صمقاً، من أجل الوقوف على طبيعة الأحداث وحقيقتها . دون الادعاء من مؤلفه الوصول إلى تلك المرحلة . خصوصاً على مستوى دراسة تاريخ الأتراك المالك فهناك قضايا مازالت تحتاج إلى دراسات وأبحاث مطولة وجادة، تكون بعيدة عن الإقليمية وعن التضخيم والزيادة، وهذه الدراسة إذ تنهي مشوارها عند هذا الحد فإنها تأمل أن تكون قد طرحت بعض المسائل ذات الأهمية بحيث تنفد، وتصوب، وتقيم، فتتال شرف الأهمية، فالغاية لا تدرك، ويبقى المحقق دون الطموح .

والله من وراء القصد

المؤلف

الملاحق

قائمة أسماء سلاطين دولة الأتراك المماليك وسنوات حكمهم

م	بداية سنوات الحكم	الاسم
١	(٦٤٨-٦٥٥ هـ / ١٢٥٠-١٢٥٧ م)	السلطان الملك المعز عز الدين أيك الجاشنكير التركماني الصالح.
٢	(٦٥٥-٦٥٧ هـ / ١٢٥٧-١٢٥٩ م)	المنصور نور الدين علي بن المعز أيك.
٣	(٦٥٧-٦٥٨ هـ / ١٢٥٩-١٢٦٠ م)	الظفر سيف الدين قطز.
٤	(٦٥٨-٦٧٨ هـ / ١٢٦٠-١٢٧٧ م)	الظاهر ركن الدين أبو الفتح بيبرس البندقداري الصالح.
٥	(٦٧٨-٦٧٩ هـ / ١٢٧٧-١٢٧٩ م)	السعيد ناصر الدين أبو المعالي محمد بن بركة خان بن بيبرس.
٦	(٦٧٨-٦٧٩ هـ / ١٢٧٩-١٢٧٩ م)	العاقل بدر الدين سلامش بن الظاهر بيبرس.
٧	(٦٧٩-٦٨٩ هـ / ١٢٧٩-١٢٩٠ م)	المنصور سيف الدين قلاوون الألفي العلائي الصالح.
٨	(٦٨٩-٦٩٣ هـ / ١٢٩٠-١٢٩٣ م)	الأشرف صلاح الدين خليل قلاوون.
٩	(٦٩٣-٦٩٤ هـ / ١٢٩٣-١٢٩٤ م)	الناصر محمد بن قلاوون (سلطته الأولى).
١٠	(٦٩٤-٦٩٦ هـ / ١٢٩٤-١٢٩٦ م)	العاقل زين الدين كتيبا المنصوري
١١	(٦٩٦-٦٩٨ هـ / ١٢٩٦-١٢٩٨ م)	المنصور حسام الدين لاجين المنصوري
١٢	(٦٩٨-٧٠٨ هـ / ١٢٩٨-١٣٠٩ م)	الناصر محمد بن قلاوون (سلطته الثانية)
١٣	(٧٠٨-٧٠٩ هـ / ١٣٠٩-١٣٠٩ م)	الظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير
١٤	(٧٠٩-٧٤١ هـ / ١٣٠٩-١٣٤٠ م)	الناصر محمد بن قلاوون (سلطته الثالثة)
١٥	(٧٤١-٧٤٢ هـ / ١٣٤٠-١٣٤١ م)	السلطان الملك المنصور سيف الدين ألبوكر بن الناصر محمد.

م	بداية سنوات الحكم	الاسم
١٦	(٧٤٢-٧٤٣هـ / ١٣٤١-١٣٤٢م)	الأشرف علاء الدين كجك بن الناصر محمد.
١٧	(٧٤٣-٧٤٤هـ / ١٣٤٢-١٣٤٣م)	الناصر شهاب الدين أحمد بن الناصر محمد.
١٨	(٧٤٣-٧٤٤هـ / ١٣٤٢-١٣٤٣م)	المصالح عماد الدين إسماعيل بن الناصر محمد.
١٩	(٧٤٦-٧٤٧هـ / ١٣٤٥-١٣٤٦م)	الكامل سيف الدين شعبان بن الناصر محمد.
٢٠	(٧٤٧-٧٤٨هـ / ١٣٤٦-١٣٤٧م)	المظفر زين الدين حاجي بن قلاوون.
٢١	(٧٤٨-٧٥٢هـ / ١٣٤٧-١٣٥١م)	الناصر بدر الدين أبو المعالي حسن بن الناصر محمد (سلطته الأولى).
٢٢	(٧٥٢-٧٥٥هـ / ١٣٥١-١٣٥٤م)	صلاح الدين صالح بن محمد بن قلاوون.
٢٣	(٧٥٥-٧٦٢هـ / ١٣٥٤-١٣٦١م)	الناصر حسن بن محمد بن قلاوون (سلطته الثانية)
٢٤	(٧٦٢-٧٦٤هـ / ١٣٦١-١٣٦٣م)	المصور صلاح الدين محمد بن حاجي.
٢٥	(٧٦٤-٧٧٨هـ / ١٣٦٣-١٣٧٦م)	الأشرف زين الدين أبو المعالي شعبان بن حسن بن محمد قلاوون.
٢٦	(٧٧٨-٧٨٣هـ / ١٣٧٦-١٣٨١م)	المصور علاء الدين علي بن شعبان بن حسين.
٢٧	(٧٨٣-٧٨٤هـ / ١٣٨١-١٣٨٢م)	المصالح زين الدين حاجي.

ثبت بالمصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات

- شمس الدين محمد بن دانيال الموصلی، طيف الخيال، رقم الميكرو فيلم، ٢٦٥٥،
أدب، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر .

ثانياً: المصادر العربية

- ١- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل، (ت ٧٣٢هـ / ١٣٣١م)، المختصر في أخبار
البشر، دار المعرفة، بيروت، (د. ت)، ٣ مج، ج ٣ .
- ٢- أبو شامة، شهاب الدين عبدالرحمن إسماعيل، (ت ٦٦٥هـ / ١٢٦٦م)، كتاب
الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق عماد حلمي محمد،
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر،
(د. ت)، ج ١، ق ٢ .
- ٣- ابن الأثير، أبي الحسن علي بن أبي الكرم، (ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٣م)، الكامل في
التاريخ، ط ٣، حققه نخبة من العلماء، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،
(د. ت) ج ٥ .
- ٤- ابن العبري، غريغوريوس الملطي، تاريخ مختصر الدول، ط ٣، دار المشرق،
بيروت، لبنان، ١٩٩٢م .
- ٥- ابن النقاش، أبو إمامة محمد بن علي، المذمة في استعمال أهل الذمة، تحقيق، سعد
ابن حسين عثمان، القاهرة، مصر، ١٩٦٤م .
- ٦- ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)، تاريخ ابن
الوردي، المطبعة الحيدرية، النجف، العراق، ١٩٦٩م ج ٢ .
- ٧- ابن إياس، محمد بن أحمد (ت ٩٠٨هـ / ١٥٠٢م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور،
تحقيق، محمد مصطفى، الهيئة العامة للكتاب، مصر ١٩٨٣م، ج ١، ق ٢ .
- ٨- _____، نزهة الأمم في العجائب والحكم، تحقيق، محمد زيتهم محمد،
مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٥م .

٩- ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن، (ت ٨٧٤هـ / ١٤٦٩م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، مصر، (د.ت) ج٧، ٨، ٩، ١٠، ١١.

١٠- _____، الدليل الشافي على المنهل الصافي، ط٢، حققه، فهميم محمد علوي، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م، ج١، ٢.

١١- ابن حبيب، الحسن بن عمر بن الحسن (٧٧٩هـ / ١٣٧٧م)، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، حققه، محمد محمد أمين، دار الكتب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٧٦م، ج١، ٢.

١٢- ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله، (ت ٣٠٠هـ / ٩١٢م)، المسالك والممالك، لندن، ١٩٨٩م.

١٣- ابن خلدون، عبد الرحمن، (ت ٨٠٨هـ / ١٤٠٦م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م، مج ٥.

١٤- _____، المقدمة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م،

١٥- ابن خلكان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد، (ت ٦٨١هـ / ١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، حققه، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (د.ت)، مج ١، ٢.

١٦- ابن دقاق، إبراهيم بن محمد بن أحمد، الانتصار لواسطة عقد الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها، تحقيق، لجنة التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، (د.ت)، ق ١، ٢.

١٧- ابن سباط، حمزة بن أحمد عمر، (ت ٩٢٦هـ / ١٥١٩م)، صدق الأخيار تاريخ ابن سباط، تحقيق عمر عبد السلام تدمر، جروس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٩٣م، ج١، ٢.

١٨- ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، تحقيق، مصطفى السقا، كمال المهندس، دار الكتب، مصر، ١٩٦٩م.

١٩- ابن عبد الحكم، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٢٥٧هـ / ٨٧٠م)، فتوح مصر وأخبارها، مطبعة بريل، لندن، ١٩٢٠م.

٢٠- ابن عبد الظاهر، شحي الدين (ت ٦٩٢هـ / ١٢٩٢م)، تشریف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، حققه، مراد كامل، راجعه، محمد النجار، الجمهورية العربية المتحدة، (د. ت.).

٢١- _____، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق عبد العزيز الخويطر الرياض، السعودية، ١٩٧٦م.

٢٢- ابن مماتي، الأسعد، (ت ٦٠٦هـ / ١٢٠٩م)، قوانين الدواوين، حققه، هزیز سوربال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩١م.

٢٣- ابن واصل، جمال الدين، (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب تحقيق، جمال الشيال، دار القلم، القاهرة، مصر (د. ت.)، ج ٣.

٢٤- الأدفوي، أبي الفضل جعفر بن نعلب (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م)، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، ط ٢، تحقيق، سعيد محمد حسن، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ٢٠٠١م.

٢٥- الأسدي، محمد بن محمد خليل، التيسير والاعتبار والتحرير والاختيار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، تحقيق، عبد القادر طلحات، مطبعة غنيم، دار الفكر العربي، مصر، (د. ت.).

٢٦- الأنصاري، شمس الدين عبد الله محمد أبي طالب، (ت ٧٢٧هـ / ١٣٢٦م)، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، (د. ت.).

٢٧- البلاذري، أبو الحسن، فتوح البلدان، تحقيق لجنة التراث، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.

٢٨- الحموي، شهاب الدين بن أبي عبد الله ياقوت، (ت ٦٢٦هـ / ١٢٩٩م)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٧٧م، مج ٥.

- ٢٩- الدوادار، بيبرس، (ت ٧٢٥هـ / ١٣٢٤م)، زبدة الفكر في تاريخ الهجرة، تحقيق، زبيدة محمد عطا، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، مصر، (د. ت)، ج ٩
- ٣٠- السبتي، القاسم بن التجيبي، مستفاد الرحلة والاغتراب، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، ليبيا - تونس، ١٩٧٥م.
- ٣١- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ / ١٣٦٩م)، معيد النعم ومبيد النقم، ط ٣، تحقيق، على النجار، وآخرون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م.
- ٣٢- السيوطي، جلال الدين، (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م)، بلبل الروضة، تحقيق، نبيل محمد عبد العزيز، المكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٨١م.
- ٣٣- _____، تاريخ الخلفاء، راجعه، جمال محمود مصطفى، دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م.
- ٣٤- الطوسي، نظام الملك، سياست نامه سيرة الملوك، ترجمة، يوسف حسين بكار، دار القدس، بيروت، لبنان، (د. ت).
- ٣٥- الظاهري، غرس الدين خليل بن شاهين، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، صححه، بولس راويس، مطبعة الجمهورية، باريس، ١٨٩٤م.
- ٣٦- العمري، شهاب الدين أبو العباس بن فضل الله، (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ط ٢، تحقيق، عبد الحميد صالح حمدان، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م، ج ٢٠.
- ٣٧- العيني، بدر الدين محمود، (ت ٨٥٥هـ / ١٤٥١م)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان تحقيق، محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٧م، ج ١، ٢، ٣، ٤
- ٣٨- الفاسي، الحسن بن الوزان، وصف إفريقيا، ط ٢، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، دار العرب الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.

- ٣٩- القزويني، زكرياء بن محمد (ت ٦٨٢هـ / ١٢٨٣ م)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، لبنان، (د. ت.).
- ٤٠- القلقشندي، أبي العباس أحمد، (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨ م)، مآثر الأنافة في معالم الخلافة ط ٢، تحقيق، عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠ م، ج ٢.
- ٤١- _____، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت.).
- ٤٢- _____، صبح الأعشى في معرفة الإنشاء، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، مصر، (د. ت.)، ج ٩.
- ٤٣- الكتبي، محمد شاكِر، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق، إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، لبنان، (د. ت.)، مج ١، ٣.
- ٤٤- الفلواتي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن بطرطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٦٤ م.
- ٤٥- المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي، (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤٠ م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تحقيق، محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، ج ١، ٢، ٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٧ م.
- ٤٦- _____، إغاثة الأمة بكشف الغمة، قدمه، ياسر سيد صالحين، مكتبة الآداب، القاهرة مصر، (د. ت.).
- ٤٧- _____، البيان والإعراب عما بارض مصر من الأعراب، تحقيق، عبد المجيد هابدين، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٩٦١ م.
- ٤٨- _____، السلوك لمعرفة دول الملوك، ط ٢، صححه، محمد مصطفى زيادة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٥٧ م، ج ١، ٢.
- ٤٩- _____، الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك، تحقيق جمال الدين الشيال، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ٢٠٠٠ م.

٥٠- النويري، شهاب الدين أحمد عبد الوهاب (ت ٧٣٣هـ / ١٣٣٢م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق محمد ضياء الدين، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٩٢م، ج٢٩، ج٣٠، تحقيق، محمد عبد الهادي شعيرة، ١٩٩٠م، ج٣١، تحقيق، الباز الحريزي، ١٩٩٢م.

٥١- اليعقوبي، أحمد يعقوب، (ت ٢٨٤هـ / ٨٩٧م)، تاريخ اليعقوبي، ط٦، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م، مج ٢.

ثالثاً: المراجع العربية

١- أبو زهرة، محمد، ابن تيمية حياته وعصره - آرائه وفقهه، دار الفكر العربي، دار الثقافة العربية للطباعة، مصر، (د. ت.).

٢- أبو زيد، سهام مصطفى، الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٦م.

٣- أمين، أحمد، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة مصر، ٢٠٠٢م.

٤- الأشقر، محمد عبد الغني، نائب السلطنة المملوكية في مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م.

٥- الجرجاوي، محمد بن محمد، تاريخ ولاية الصعيد في العصرين المملوكي والعثماني، تحقيق، أحمد حسين النمكي، دار النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م.

٦- الحلاد، محمد حمزة إسماعيل، السلطان المنصور قلاوون، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م.

٧- الخربوطلي، علي حسني، مصر العربية الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر (د. ت.).

٨- الخولي، أمين، محمد مصطفى زيادة، وآخرون، تاريخ الحضارة المصرية، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، (د. ت.)، مج ٢.

٩- الربيطي، ممدوح عبد الرحمن، دور القبائل العربية في صعيد مصر، مكتبة مدهبولي، القاهرة، مصر، (د. ت).

١٠- الشربيني، البيومي إسماعيل، مصادرة الأمل في الدولة الإسلامية عصر السلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٧ م، ج١.

١١- الششتاوي، محمد، متزهات القاهرة في العصرين المملوكي والعثماني، دار الأفاق العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٩ م.

١٢- العبادي، أحمد مختار، في التاريخ العباسي والفاطمي، النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د. ت).

١٣- _____، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة العربية، ١٩٦٩ م.

١٤- العربي، السيد الباز، المماليك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (د. ت).

١٥- الحفيظي، عبد الحكيم، موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، ٢٠٠٠ م.

١٦- الكياي، عبد الوهاب، كامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مطبعة المتوسطة، بيروت، لبنان، ١٩٧٤ م.

١٧- الوقاد، محاسن محمد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٩٩ م.

١٨- _____، الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٩٩ م.

١٩- بدوي، جمال، الصعاليك على عرش مصر نظرات في تاريخ المماليك، مكتبة الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦ م.

٢٠- بودبوس، رجب، القاموس (سياسي)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، الجماهيرية العظمى، ١٤٢٥ م.

- ٢١- توني، يوسف، معجم المصطلحات الجغرافية، دار الفكر العربي، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، (د. ت).
- ٢٢- جرجس، فوزي، دراسات في تاريخ مصر السياسي، القاهرة، مصر، ١٩٥٨ م.
- ٢٣- حسن، علي إبراهيم، تاريخ المماليك البحرية، ط ٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر ١٩٩٢ م.
- ٢٤- حمدان، جمال، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر ١٩٧٠ م.
- ٢٥- رزق، علام طه، عامة القاهرة في عصر سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣ م.
- ٢٦- زقلمة، أنور، المماليك في مصر، مكتبة مذبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٥ م.
- ٢٧- سليم، محمود رزق، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، دار الحماي للطباعة، ١٩٦٥ م. ج ٤، ق ١.
- ٢٨- صادق، عبد الرحمن أمين، شيخ الشيوخ بالديار المصرية في الدولتين الأيوبية والملوكية مكتبة عالم الفكر، القاهرة، مصر، ١٩٨٧ م.
- ٢٩- عاشور، سعيد عبد الفتاح، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٣ م.
- ٣٠- العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، مصر ١٩٦٥ م.
- ٣١- الظاهر بيبرس، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ٢٠٠١ م.
- ٣٢- عبد الرازق، أحمد، المرأة في مصر الملوكية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٩ م.
- ٣٣- عبد العاطي، عبد الغني محمود، التعليم في زمن الأيوبيين والمماليك، ط ٢، دار المعارف القاهرة، مصر، ٢٠٠٢ م.

٣٤- عبد العزيز، نبيل محمد، المطبوع السلطاني زمن الأيوبيين، والمماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، (د. ت.).

٣٥- _____، الطرب وآلاته في عصر الأيوبيين والمماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٨٠ م.

٣٦- _____، الملاهي في عصر سلاطين المماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢ م.

٣٧- _____، رياضة الصيد في عصر سلاطين المماليك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٩٩ م.

٣٨- عبد النبي، ناجلا محمد، مصر والبندقية العلاقات السياسية والاقتصادية في عصر المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١ م.

٣٩- عطاء، السيد محمد أحمد، إقليم القرية في العصر الأيوبي والمماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢ م.

٤٠- عطاء، عثمان علي محمد، الأزمات الاقتصادية في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، (د. ت.).

٤١- قاسم، عبده قاسم، أهل الذمة في مصر من الفتح العربي الإسلامي حتى نهاية المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣ م.

٤٢- _____، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك، ط٢، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٨٣ م.

٤٣- _____، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المماليك، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، ١٩٩٤ م.

٤٤- _____، ماهية الحروب الصليبية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ١٩٩٣ م.

٤٥- _____، علي السيد علي، الأيوبيون والمماليك التاريخ السياسي والعسكري، ط ٢، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ١٩٩٦ م.

٤٦- ماجد، عبد المنعم، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، ط ٢، مكتبة الأتجلى المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٧٩ م، ج ١، ٢.

٤٧- محمود، علي السيد، الجواري في مجتمع القاهرة المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، مصر، ١٩٨٨ م.

٤٨- موسى، الحزب، وحلة تاريخ مصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٢ م.

٤٩- نصار، لطفي أحمد، وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٩ م.

٥٠- وهبة، عبد الفتاح محمد، الجغرافيا التاريخية، ط ٢، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د. ت.).

رابعاً: المراجع العربية.

١- براور، يوشع، عالم الصليبيين، ترجمة، قاسم عبده قاسم، محمد خليفة حسن، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ١٩٩٩ م.

٢- رانسيان، ستيفن، الحملات الصليبية، ط ٢، ترجمة، نور الدين خليل، القاهرة، مصر (د. ت.)، ج ١، ٢، ٣.

٣- زابوروف، ميخائيل، الصليبيون في الشرق، ترجمة، إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، الاتحاد السوفيتي، ١٩٨٦ م.

٤- كاهن، كلود، الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية، ترجمة، أحمد الشيخ، سينا للنشر، مصر، ١٩٩٥ م.

٥- كدوزيه، موريس، تاريخ الحضارة العام القرون الوسطى ترجمة، يوسف أسعد داغر، فريدم داغر، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ١٩٦٥م، ج٣.

٦- ماير، هانس أبرهارد، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة، عماد الدين غانم، مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٠م.

٧- مكفرسون، ج. و، الموالد في مصر، ترجمة عبد الوهاب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م.

٨- موير، السير وليم، تاريخ دولة المماليك في مصر، ترجمة، محمود عابدين، سليم حسن مكتبة مذبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٥م.

٩- مير، لوسي، أمم جديدة، ترجمة، محمد مرسي أبو الليل، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٦٨م.

١٠- هايد. ف، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة، أحمد رضا محمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩١م، ج١، ٢، ٣، ٤.

خامساً: الدوريات

١- النفوري، أمين، (أجناد القبائل العربية في بلاد الشام في العهد المملوكي)، مجلة الدراسات التاريخية، العدد ٥، لسنة ١٩٨١م، دمشق، سوريا.

٢- عاشور، سعيد عبد الفتاح، (صور من مجتمع القاهرة في العصور الوسطى)، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مجلد ١٢، (د. ت)، القاهرة، مصر.

٣- ليب، صبحي، (سياسة مصر التجارية في عصر الأيوبيين والمماليك)، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مجلد ٢٨، ٢٩، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، مصر، ١٩٨٢م.

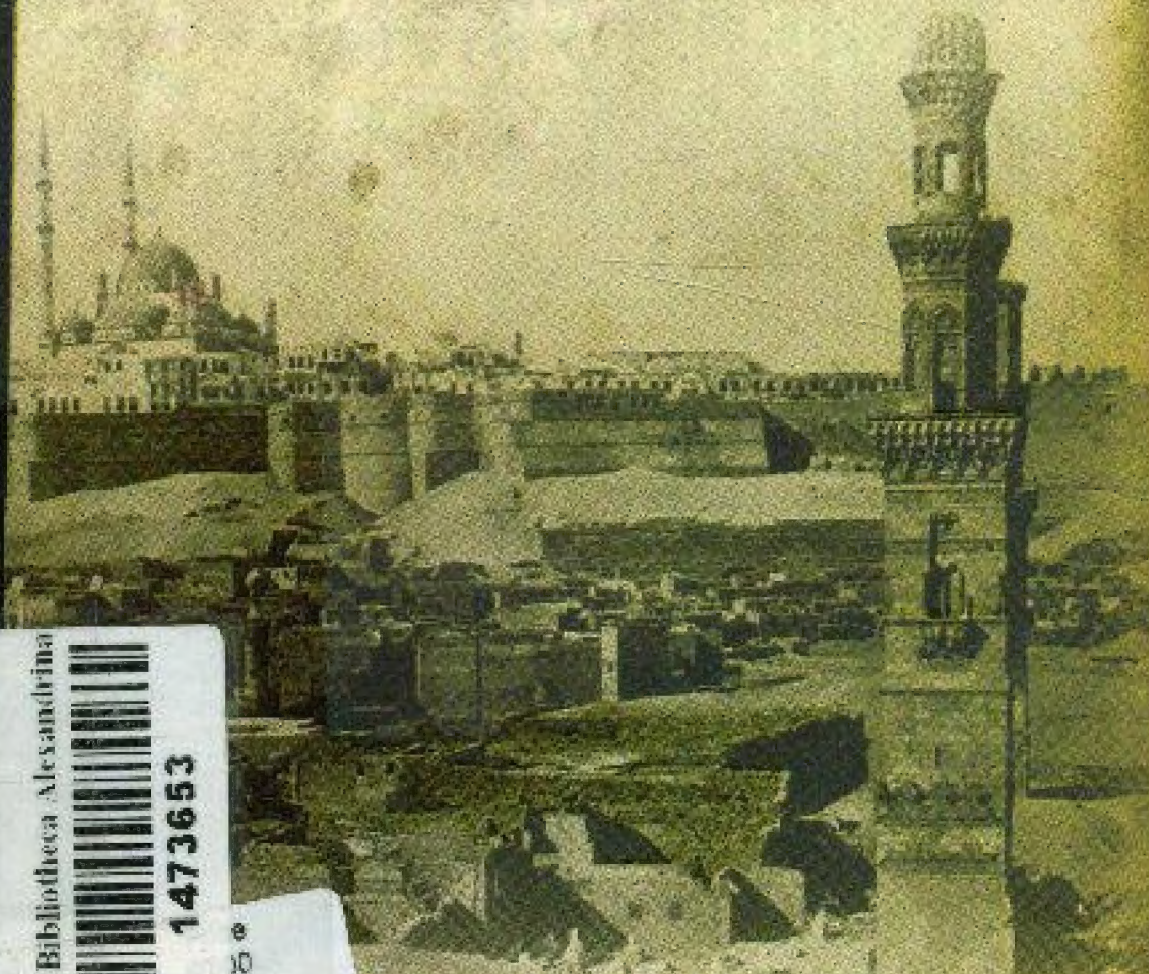
٢٠١٢/١٦٥٥٦	رقم الإيداع
978-977-10-2910-6	I.S.B.N الترقيم الدولي

رفع

مكتبة تاريخ وآثار دولة المماليك

هذا الكتاب

التاريخ الحقيقي هو ما تصنعه العامة وليس ما ترسم
معالمه الدول والأسر والطبقات، وإذا كان تاريخ أمة
يتحدث عن حقبة معينة تحمل اسم دولة أو فئة أو
مجموعة معينة دون بقية المجتمع مثل المماليك فإن
هؤلاء لا يمثلون إلا الجزء دون الكل، فالتاريخ ليس
حكراً عليهم، ومن يكتب تحت عناوينهم إنما هو يؤرخ
لهم دون سواهم ...



Bibliotheca Alexandrina



1473653

10

N.978-977-10-2910-6

تطلب جميع منشوراتنا من مكتبنا الوحيد بالكتاب
دار الكتاب الحديث